
دليل إحصاءات

مالية الحكومة لعام ٢٠٠١

مادة مصاحبة

إحصاءات القطاع العام غير المالي — عملية التوحيد
NONFINANCIAL PUBLIC SECTOR STATISTICS —
CONSOLIDATION



توباياس ويكنز
أكتوبر ٢٠٠٨

| | |
|---|----|
| ملخص واف | ٤ |
| أولاً- توحيد الإحصاءات - مقدمة | ٧ |
| ألف- عرض عام لعملية إعداد الإحصاءات الواردة في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١ | ٨ |
| باء- ما المقصود بتوحيد الإحصاءات؟ | ١٠ |
| التعاريف | ١٠ |
| الإحصاءات المجمعّة مقابل الموحدة | ١٢ |
| جيم- ما هي آثار التوحيد؟ | ١٣ |
| دال- ما هي الأسباب الداعية إلى توحيد إحصاءات الدليل | ١٥ |
| ثانياً- القطاع العام | ١٧ |
| ألف- التعاريف | ١٧ |
| باء- تقسيم قطاع الحكومة العامة إلى قطاعات فرعية | ٢٠ |
| ثالثاً- إحصاءات الشركات العامة والقطاع العام | ٢٣ |
| ألف- ما هي الأسباب الداعية إلى إعداد إحصاءات للشركات العامة والقطاع العام؟ | ٢٣ |
| باء- الشركات العامة غير المالية والقطاع العام غير المالي | ٢٦ |
| جيم- ما هي الكشوف والمجملات والبنود الموازنة الواجب إعدادها عن الشركات العامة غير المالية والقطاع العام غير المالي؟ | ٢٦ |
| بيان العمليات | ٢٦ |
| بيان مصادر واستخدامات النقد | ٢٩ |
| بيان التدفقات الاقتصادية الأخرى والميزانية العمومية | ٣٠ |
| العلاقة بين أساس القيد والكشوف الواجب إعدادها | ٣٠ |
| رابعاً- توحيد إحصاءات القطاع العام غير المالي | ٣١ |
| ألف- ما هي الإحصاءات التي ينبغي توحيدها؟ | ٣١ |
| معاملات الإيرادات والمصروفات | ٣٥ |
| الأرباح الموزعة ومسحوبات الدخل من أشباه الشركات | ٣٥ |
| الإعانات | ٣٧ |
| التحويلات الجارية والرأسمالية | ٣٧ |
| دخل/مصروفات الفائدة | ٣٨ |

| | |
|----|--|
| ٣٩ | الريع مستحق القبض/مستحق الدفع |
| ٣٩ | مشتريات/مبيعات السلع والخدمات |
| ٤٠ | تدفقات وأرصدة الأصول غير المالية |
| ٤٠ | تدفقات وأرصدة الأصول المالية والخصوم |
| ٤١ | الأسهم وحصص رأس المال الأخرى |
| ٤٢ | القروض |
| ٤٢ | الأوراق المالية عدا الأسهم |
| ٤٤ | الحسابات الأخرى مستحقة الدفع/القبض |
| ٤٤ | باء- مبادئ توجيهية عملية |
| ٤٥ | الأولويات عند التوحيد |
| ٤٩ | جيم- القواعد المستمدة من التجربة العملية |
| ٥٠ | دال- توضيح عملية توحيد إحصاءات الشركات العامة غير المالية والقطاع العام غير المالي |

قائمة الجداول:

| | |
|----|--|
| ١١ | الجدول ١: توضيح عملية التوحيد داخل القطاع الفرعي الواحد |
| ١٢ | الجدول ٢: توضيح عملية التوحيد بين القطاعات الفرعية |
| ١٥ | الجدول ٣: توضيح أثر التوحيد على البنود الموازنة الواردة في الدليل |
| ٢٧ | الجدول ٤: أهم المجملات والبنود الموازنة في الإحصاءات الموحدة لقطاع الحكومة العامة، وقطاع الشركات العامة غير المالية الفرعي، والقطاع العام غير المالي |
| ٣٤ | الجدول ٥: توضيح عملية توحيد بيانات الأصول غير المالية |

الملاحق:

| | |
|----|---|
| ٥١ | الملحق ١: منهج بديل لتوحيد بيانات معاملات الإيرادات والمصروفات في القطاع العام غير المالي |
| ٥٤ | الملحق ٢: توضيح عملية توحيد إحصاءات الشركات العامة غير المالية وتوحيد إحصاءات القطاع العام غير المالي |

ملخص واف

"توحيد البيانات هو أسلوب علمي غير مكتمل الجوانب" (دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ١٩٨٦).

يدعو دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١ (الدليل) إلى إعداد إحصاءات موحدة لقطاع الحكومة العامة وكذلك للقطاع العام. والتوحيد — الذي هو آخر خطوة في عملية إعداد الإحصاءات التي تتفق مع الدليل — هو طريقة عرض البيانات لمجموعة من الوحدات كما لو كانت تشكل وحدة واحدة. ونظرا لأن الدليل هو وثيقة تتناول المفاهيم، فإنه لا يوفر أي إرشادات بشأن الجوانب العملية لتوحيد البيانات. غير أن تلك الإرشادات وردت في مذكرة سابقة صدرت ضمن سلسلة المواد المصاحبة لدليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١، وإن اقتصر على قطاع الحكومة العامة.^١ وتتناول هذه المذكرة تلك الجهود بالتفصيل وذلك من خلال اقتراح إجراءات موحدة وسليمة منهجيا لتوحيد إحصاءات قطاع الشركات العامة غير المالية الفرعي، وتوحيد هذه الإحصاءات مع إحصاءات قطاع الحكومة العامة لاشتقاق إحصاءات القطاع العام غير المالي. ولا تعالج هذه المذكرة مسألة اختيار مصادر البيانات ولا تحضير إحصاءات الشركات العامة غير المالية واشتقاقها وتصنيفها.^٢

وبينما يمكن استخدام إطار دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١ في تحليل وتقييم سياسة المالية العامة بالنسبة لأي قطاع فرعي أو عناصر القطاع العام (كالحكومة العامة)، أو بالنسبة للقطاع العام بأسره، فإن هذه المذكرة تركز على **القطاع العام غير المالي**. ويتمثل الغرض من الإحصاءات الموحدة للقطاع العام غير المالي فيما يلي: (١) قياس التأثير الاقتصادي الكلي لنشاط الحكومة وشركاتها العامة غير المالية على بنية الاقتصاد؛ (٢) تحديد جميع مصادر المخاطر المحتملة على المالية العامة في القطاع العام غير المالي. ولتحقيق هذا الهدف، ينبغي إعداد جميع الكشوف والمجملات والبنود الموازنة الأساسية الواردة في الدليل.

^١ راجع دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١، مادة مصاحبة، توحيد بيانات قطاع الحكومة العامة، من إعداد كيفين أوكونور (الخبير بصندوق النقد الدولي)، وإيثان وايزمان وتوباياس ويكنز، نوفمبر ٢٠٠٤، صندوق النقد الدولي، واشنطن العاصمة (GFSM 2001 Companion Material, Consolidation of the General Government Sector, by Kevin O'Connor (IMF Expert), Ethan Weisman and Tobias Wickens, November 2004, IMF, Washington, DC) على الموقع الإلكتروني التالي على شبكة

الإنترنت: <http://www.imf.org/external/pubs/ft/gfs/manual/comp.htm>

^٢ هذه المذكرة هي الأولى في سلسلة مذكرات عن إعداد إحصاءات الشركات العامة الواردة في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام

وينبغي التمييز بين الإحصاءات **المجمعة** والإحصاءات **الموحدة**، لأن عدم الدقة في استخدام مصطلحي "التوحيد" و"الإحصاءات الموحدة" قد يؤدي إلى تضليل مستخدمي إحصاءات القطاع العام غير المالي (أو الحكومة العامة). وغالبا ما يستخدم مصطلح "التوحيد" بالخطأ في وصف عملية التجميع البسيطة لبيانات مختلف الوحدات أو القطاعات الفرعية (كجمع إحصاءات الحكومة العامة مع إحصاءات الشركات العامة غير المالية)، أو يطلق على محصلة عملية التجميع البسيطة هذه عبارة "الإحصاءات الموحدة". ولا تصح هذه التسمية الأخيرة إلا في غياب التدفقات أو مراكز الأرصدة المتبادلة فيما بين الوحدات التي يجري إعداد إحصاءاتها. أما في حالة إحصاءات القطاع العام غير المالي، فإن هذا الاحتمال غير وارد إلى أقصى الحدود؛ إذ أن المعتاد هو نشوء تدفقات كثيرة وحيازة مراكز أرصدة متبادلة فيما بين هذه الوحدات في القطاع العام.

ومن الناحية المفاهيمية، ويستتبع التوحيد حذف **جميع** بيانات التدفقات و**جميع** علاقات المدين والدائن فيما بين الوحدات التي يجري توحيد بياناتها في مجموعة واحدة. غير أنه ينبغي أن يظل الباعث على عملية التوحيد دائما هو إنتاج مجملات مفيدة من الوجهة التحليلية. وتعتمد سلامة عملية التوحيد على إجراء مراجعة دقيقة للحسابات من أجل تحديد المعاملات ومراكز الأرصدة فيما بين أعضاء تلك المجموعة. وللأغراض العملية، لا يكون الهدف عادة هو إجراء عملية توحيد كاملة بل تحقيق الاتساق في حذف بيانات التدفقات ومراكز الأرصدة التي يكون لها تأثير مهم على المجملات النهائية. وحيثما تكشف مراجعة الحسابات عن وجود تدفقات أو أرصدة صغيرة يصعب تحديد الطرف المقابل فيها، فإن هذه المذكرة توصي بعدم إهدار الموارد في تحديد هذه المعاملات الضئيلة وأحجامها.

ونقترح هذه المذكرة منهجين لتوحيد بيانات معاملات قطاع الحكومة العامة مع بيانات الشركات العامة غير المالية؛ ويتقرر اختيار كل منهج منهما في ضوء مدى توافر البيانات وكذلك الاحتياجات التحليلية المعنية، وذلك على النحو التالي:

(١) إذا كانت البيانات المفصلة متاحة وكانت هناك حاجة لتلك المجملات لأغراض التحليل، ينبغي توحيد بيانات الإيرادات والمصروفات، وصافي/إجمالي أرصدة التشغيل، وصافي اقتناء الأصول غير المالية، وصافي أرصدة الإقراض/الاقتراض، وصافي اقتناء الأصول المالية وصافي تحمل الخصوم لدى الحكومة العامة والشركات العامة غير المالية، ذات الصلة؛

(٢) إذا لم تتوافر البيانات المفصلة اللازمة لتوحيد بيانات معاملات الإيرادات والمصروفات ذات الصلة أو لم تكن هناك حاجة لتلك المجملات لأغراض التحليل، فإنه ينبغي الاكتفاء بتوحيد بيانات صافي/إجمالي أرصدة التشغيل، وصافي اقتناء الأصول غير المالية، وصافي أرصدة الإقراض/الاقتراض، وصافي اقتناء الأصول المالية وصافي تحمل الخصوم لدى الحكومة العامة والشركات العامة غير المالية.

وبالنسبة لمعظم أغراض التحليل، لا تقترح هذه المذكرة توحيد أي بيانات تتعلق بالضرائب، وكذلك الغرامات والجزاءات، المستحقة على الشركات العامة غير المالية للحكومة العامة. ويمكن هنا طرح حجة مفادها أن هذه التحويلات الإجبارية تؤديها شركات عامة تدرج ضمن **المنتجين السوقيين**، وأنه ينبغي، لأغراض التحليل، تطبيق معالجة مماثلة على كل المدفوعات التي تدرج ضمن هذه الفئة والتي يؤديها المنتجون السوقيون إلى الحكومة (وهي منتج غير سوقي)، وذلك بصرف النظر عما إذا كان هؤلاء المنتجون السوقيون ينتمون إلى القطاع العام أو الخاص. ولذلك، فمن المنظور التحليلي، لا تمثل التحويلات والمبادلات الطوعية وحدها ما يجب تويده من بيانات التدفقات في معاملات الإيرادات والمصروفات. أما فيما يتعلق بإحصاءات القطاع العام غير المالي الموحدة، فينبغي توحيد بيانات البنود التالية، وهي مرتبة حسب ترتيب الأهمية المحتمل ضمن كل نوع من التدفقات/الأرصدة:

(١) معاملات الإيرادات والمصروفات:

- الأرباح الموزعة ومسحوبات الدخل من أشباه الشركات؛

- الإعانات مستحقة الدفع/القبض؛

- التحويلات الجارية والرأسمالية؛

- دخل/مصروفات الفائدة؛

- الربيع مستحق القبض/مستحق الدفع؛

- مشتريات/مبيعات السلع والخدمات؛

(٢) تدفقات وأرصدة الأصول غير المالية:

- عمليات الاقتناء والتصرف

(٣) تدفقات وأرصدة الأصول المالية والخصوم:

- الأسهم وحصص رأس المال الأخرى؛

- القروض؛

- الأوراق المالية عدا الأسهم؛

- الحسابات الأخرى مستحقة الدفع/القبض.

وللحفاظ على التجانس، ينبغي التأكد عند توحيد بيانات الأصول والخصوم من توحيد مراكز الأرصدة المناظرة. وتوفر هذه المذكرة مبادئ توجيهية عملية وقواعد مستمدة من التجربة العملية لمساعدة معدي إحصاءات القطاع العام غير المالي الموحدة، كما توفر توضيحا لعملية التوحيد باستخدام أمثلة عديدة.

أولاً- توحيد الإحصاءات - مقدمة^٣

تتناقش هذه المذكرة عملية توحيد إحصاءات القطاع العام غير المالي. وعلى وجه التحديد، تتناول توحيد إحصاءات قطاع الشركات العامة غير المالية الفرعي، وتوحيد إحصاءات القطاع العام غير المالي (أي الحكومة العامة والشركات العامة غير المالية).

ويدعو دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١ (الدليل) إلى إعداد إحصاءات موحدة لقطاع الحكومة العامة والقطاع العام كذلك. ويمكن استخدام الإطار المفاهيمي الوارد في نظام الدليل في تحليل سياسة المالية العامة وتقييمها بالنسبة لأي قطاع فرعي أو أحد عناصر القطاع العام (كالحكومة العامة)، أو بالنسبة للقطاع العام بأسره.^٤

ويقدم القسم الأول من هذه المذكرة عرضاً عاماً لعملية التوحيد، وذلك في سياق عملية إعداد الإحصاءات وفق الدليل. ويورد القسم الثاني تعريفاً للقطاع العام وقطاعاته الفرعية، ويناقش القسم الثالث إحصاءات الشركات العامة والقطاع العام، ويبحث الأسباب الداعية إلى إعداد إحصاءات الشركات العامة والقطاع العام، كما يناقش الكشف والمجملات والبنود الموازنة التي يتم إعداد بياناتها. أما القسم الرابع فيناقش بالتفصيل عملية توحيد إحصاءات القطاع العام غير المالي. وقد أولت هذه المذكرة اهتماماً بعدة جوانب على النحو التالي: فرادى التدفقات والأرصدة التي ينبغي توحيد بياناتها، وبعض المبادئ التوجيهية العملية، ومنها على سبيل المثال الأولويات التي تراعى عند التوحيد، وأخيراً بعض القواعد المستمدة من التجربة العملية لكي يسترشد بها معدو الإحصاءات عند مواجهة مشكلات في عملية التوحيد.

^٣ يعرب المؤلف عن امتنانه للاقتراحات المفيدة التي قدمتها السيدة ساجيه دي كليرك والسيدان كيفين أوكونور وكور غورتر بشأن المسودات السابقة من هذه المذكرة.

^٤ التحول من تطبيق الإطار الإحصائي الوارد في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ١٩٨٦ إلى تطبيق الإطار الإحصائي الوارد في دليل عام ٢٠٠١ سيخفف إلى حد كبير مشكلة قابلية المقارنة بين بيانات الحكومة العامة وبيانات الشركات العامة، وبالتالي إعداد إحصاءات شاملة عن القطاع العام بالكامل (أو أي من قطاعاته الفرعية). ويرجع ذلك عموماً إلى تأكيد الدليل على ضرورة قيد الإحصاءات وفق أساس الاستحقاق (دون فقدان المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية).

ألف - عرض عام لعملية إعداد الإحصاءات الواردة في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١

تتطلب عملية إعداد إحصاءات مالية الحكومة تحديد نطاق وتغطية قطاع الحكومة العامة وقطاعاته الفرعية (أو القطاع العام وقطاعاته الفرعية)؛ واختيار المصادر الأساسية ذات الصلة بالوحدات والكيانات المشمولة؛ وإجراء تحليل دقيق للبيانات المصدرية لتحديد التعديلات اللازمة للوفاء بالمنهجية المتبعة في *الدليل*، مع تطبيق هذه العمليات على البيانات المصدرية الأساسية على نحو ملائم ومتسق (بما في ذلك تصنيف البيانات المصدرية وفق القائمة الواردة في *الدليل*)؛ وأخيراً، تجميع هذه الإحصاءات عن طريق عملية التوحيد لتشكيل بيانات قطاع أو قطاع فرعي معين تابع للحكومة (أو القطاع العام). ويمكن تقسيم هذه العملية إلى أربع مراحل رئيسية كالتالي:

١- **التغطية المؤسسية والتقسيم القطاعي:** تتطلب المرحلة الأولى تحديد جميع الوحدات والكيانات التي تشكل قطاع الحكومة العامة، وكذلك الشركات العامة (التغطية المؤسسية) وتصنيف هذه الوحدات/الكيانات حسب القطاع الفرعي الذي تنتمي إليه (التقسيم القطاعي).

٢- **اختيار مصادر البيانات:** وتتطوي المرحلة الثانية على اختيار مصادر البيانات (الأساسية) ذات الصلة بكل وحدة أو كيان في قطاع الحكومة العامة (أو القطاع العام) يتم إعداد بياناتها.

٣- **التجهيزات السابقة على إعداد الإحصاءات الواردة في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١:** وتتطوي المرحلة الثالثة على تحليل مصادر البيانات الأساسية من أجل **تحديد** التعديلات التي يلزم إدخالها على البيانات المصدرية للوفاء بالمنهجية المتبعة في *الدليل*. وقد تتراوح هذه العمليات بين تعديلات لنطاق التغطية وأساس القيد وتعديلات للتصنيف. وتتم هذه الأخيرة عن طريق إعداد جداول الوصل (أو مفاتيح التصنيف).

٤- **إعداد الإحصاءات وفق الدليل:** وتتألف المرحلة الرابعة من مهمتين متميزتين على النحو التالي: (١) تصنيف الإحصاءات واشتقاقها وفق *الدليل*، (٢) توحيد الإحصاءات وفق *الدليل*.

° من حيث المبدأ، يجب اتباع جميع هذه المراحل بصرف النظر عما إذا كانت عملية إعداد البيانات تتم آلياً أم لا. وفي الواقع العملي، قد يتزامن بعض هذه المراحل، وخصوصاً في النظم الآلية لإعداد البيانات.

- خلال أداء مهمة **التصنيف والاشتقاق**، تُطبق على البيانات المصدرية التعديلات التي تم تحديدها من خلال التحليل في المرحلة الثالثة مع مراعاة الاتساق. ويتحقق ذلك من خلال **تطبيق جداول الوصل وجداول الاشتقاق** على البيانات المصدرية لفترة محددة. وتيسر جداول الوصل تصنيف البيانات المصدرية التفصيلية حسب الفئات التفصيلية الواردة في **الدليل**، وذلك عن كل وحدة أو كيان تابع للحكومة. أما جداول الاشتقاق فهي تيسر اشتقاق إحصاءات **الدليل** على نحو متنسق فيما يتعلق بالمعاملات (الإيرادات والمصروفات والمعاملات في الأصول والخصوم)، والتدفقات الاقتصادية الأخرى (مكاسب الحيازة والتغيرات الأخرى في حجم الخصوم)، والأرصدة (الأصول غير المالية والأصول المالية والخصوم). ومتى استكمل معدو الإحصاءات مواعمة البيانات المأخوذة من كل مصدر وفق المنهجية المتبعة في **الدليل**، فإنهم يقومون **بضم النتائج عن طريق التجميع البسيط** من أجل توفير "مقياس" أول للبيانات وفقا للمبادئ الواردة في **الدليل**.
- ويشير **التوحيد** إلى عرض إحصاءات مجموعة الوحدات الحكومية مجتمعة (حسبما تم اشتقاق بياناتها وتجميعها في المهمة السابقة) كما لو كانت تشكل وحدة واحدة. ومن حيث المبدأ، تطوي هذه العملية على حذف بيانات جميع المعاملات ومراكز الأرصدة المتبادلة فيما بين وحدات/كيانات الحكومة (أو القطاع العام) التي يجري ضمها.

ويتحتم أن تسفر عملية إعداد البيانات الواردة في **الدليل** عن بيانات تتسم بسلامة الإعداد واتساقه بحيث يمكن الاستفادة منها في تحليل المالية العامة. ولتحقيق ذلك، ينبغي لمعدّي الإحصاءات وضع إجراءات منهجية ملائمة لإعداد البيانات في جميع المراحل الأربعة والعمل بها.

وتركز هذه المذكرة أساسا على الخطوة الأخيرة في عملية إعداد البيانات الواردة في **الدليل**، ألا وهي التوحيد. وعلى وجه التحديد، فهي تتناول توحيد إحصاءات الحكومة العامة وإحصاءات الشركات العامة غير المالية.^٦ وترد مناقشة الخطوات/المراحل الأخرى في عملية إعداد بيانات الحكومة العامة في مذكرات منفصلة.^٧ وفيما عدا هذه المذكرة، لم تصدر حتى الآن أي مواد مصاحبة تتناول خطوات/مراحل إعداد إحصاءات الشركات العامة.

^٦ يرد في القسم الثاني من هذه المذكرة تعريف قطاع الشركات العامة غير المالية الفرعي، وكذلك تعريف القطاعات الفرعية الأخرى التابعة للقطاع العام.

^٧ راجع الصفحة الإلكترونية المخصصة لسلسلة المواد المصاحبة **لدليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١** :

<https://www.imf.org/external/pubs/ft/gfs/manual/comp.htm>

باء- ما المقصود بتوحيد الإحصاءات؟

التعاريف

يمكن تلخيص عملية التوحيد، كما ورد توضيحها في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ١٩٨٦، على النحو التالي: عند إعداد إحصاءات أحد القطاعات أو القطاعات الفرعية للحكومة (أو القطاع العام)، يلزم حذف التدفقات^٨ ومراكز الأرصدة المتبادلة بين جميع الوحدات التي تدرج ضمن دائرة الحكومة (أو القطاع العام) والتي يجري قياس أوضاعها، وضم مجموع معاملاتها أو مراكز أرصدها "الخارجية" التي تعبر حدود تلك الدائرة إلى بقية الاقتصاد في مجموعة فئات مشتركة.^٩ وفي السياق ذاته، فإن دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١ يعرف التوحيد بأنه أسلوب لعرض الإحصاءات الخاصة بمجموعة من الوحدات (أو الكيانات) كما لو كانت تشكل وحدة واحدة.

وفي حين أن هناك اختلافا في الصياغة المستخدمة بين دليل عام ١٩٨٦ ودليل عام ٢٠٠١، إلا أن آلية التوحيد ومعناه متطابقان فيهما. فما يتم هو إنتاج مجموعة موحدة من الحسابات عن وحدة ما أو مجموعة من الوحدات، وذلك أولا عن طريق **تجميع** كل التدفقات والأرصدة وفق إطار تحليلي متفق عليه، ثم **حذف** جميع التدفقات والأرصدة التي تمثل العلاقات بين الوحدات أو الكيانات التي يجري توحيد بياناتها.

وعند إعداد إحصاءات القطاع العام، قد يلزم إجراء نوعين من التوحيد، وذلك كما يلي:

- أولا، إجراء التوحيد **داخل** القطاع الفرعي المعني (كتوحيد البيانات داخل قطاع الشركات العامة غير المالية الفرعي) من أجل إنتاج الإحصاءات الموحدة لذلك القطاع الفرعي.

^٨ على غرار النظم الإحصائية الاقتصادية الكلية الأخرى، يمكن تفسير التغيرات في الأرصدة تفسيراً كاملاً بالرجوع إلى بيانات التدفقات المستخدمة في نظام دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١. وهناك نوعان من التدفقات أولهما المعاملات وثانيهما التدفقات الاقتصادية الأخرى. وتضم التدفقات الاقتصادية الأخرى مكاسب/خسائر الحياة (عمليات إعادة التقييم) والتغيرات الأخرى في حجم الأصول والخصوم.

^٩ راجع دليل إحصاءات مالية الحكومة" (A Manual on Government Finance Statistics, IMF, 1986, p. 63)

- ثانياً، إجراء التوحيد بين القطاعات الفرعية التابعة للقطاع العام (ومثال ذلك توحيد البيانات بين قطاع الحكومة العامة وقطاع الشركات العامة غير المالية الفرعي) من أجل إنتاج الإحصاءات الموحدة لمجموعة معينة في القطاع العام.

وترد مناقشة مفصلة لهذين النوعين من التوحيد في القسم رابعا-ألف من هذه المذكرة، ولكن رغم ذلك يمكن توضيحهما بالمثالين البسيطين الواردين في الجدولين ١ و ٢ أدناه.

المثال ١- توحيد بيانات المعاملات داخل القطاع الفرعي الواحد: نفترض أن هناك ثلاث شركات عامة غير مالية. وتقدم الشركة الأولى قرضاً قيمته ٢٠٠ وحدة من العملة المعنية إلى الشركة الثالثة. ولا توجد أي تدفقات أخرى أو مراكز متبادلة أخرى في الأرصدة. ففي نهاية الفترة المعنية، سيكون بيان عمليات قطاع الشركات العامة غير المالية الفرعي الموحد كما يلي:

الجدول ١: توضيح عملية التوحيد داخل القطاع الفرعي الواحد

قطاع الشركات العامة غير المالية الفرعي - بيان العمليات

| قطاع الشركات العامة غير المالية الفرعي الموحد [٦] = [٥] - [٤] | التوحيد [٥] | قطاع الشركات العامة غير المالية الفرعي المجمع [٤] = [٣] + [٢] + [١] | الشركة العامة غير المالية ٣ [٣] | الشركة العامة غير المالية ٢ [٢] | الشركة العامة غير المالية ١ [١] | |
|--|----------------|--|------------------------------------|------------------------------------|------------------------------------|--------------------------------|
| ٩٠٠٠ | صفر | ٩٠٠٠ | ٣٠٠٠ | ١٠٠٠ | ٥٠٠٠ | الإيرادات |
| ٨٧٠٠ | صفر | ٨٧٠٠ | ٣٥٠٠ | ١٢٠٠ | ٤٠٠٠ | المصروفات |
| ٣٠٠ | صفر | ٣٠٠ | ٥٠٠ - | ٢٠٠ - | ١٠٠٠ | صافي رصيد التشغيل |
| ١٥٥٠ | صفر | ١٥٥٠ | ٦٥٠ | ١٠٠ | ٨٠٠ | صافي اقتناء الأصول غير المالية |
| ١٢٥٠ - | صفر | ١٢٥٠ - | ١١٥٠ - | ٣٠٠ - | ٢٠٠ | صافي الإقراض/الاقتراض |
| ٣١٥٠ | ٢٠٠ - | ٣٣٥٠ | ٩٠٠ | ٤٥٠ | ٢٠٠٠ | صافي اقتناء الأصول المالية |
| صفر | ٢٠٠ - | ٢٠٠ | صفر | صفر | ٢٠٠ | منه قرض مقدم إلى الشركة ٣ |
| ٤٤٠٠ | ٢٠٠ - | ٤٦٠٠ | ٢٠٥٠ | ٧٥٠ | ١٨٠٠ | صافي تحمل الخصوم |
| صفر | ٢٠٠ - | ٢٠٠ | ٢٠٠ | صفر | صفر | منه قرض مقدم من الشركة ١ |

المثال ٢- توحيد بيانات المعاملات بين القطاعات الفرعية: يقوم قطاع الحكومة العامة بإجراء تحويل رأسمالي قيمته ٣٥٠ وحدة من العملة المعنية إلى الشركة العامة غير المالية الثانية. وفي نهاية الفترة المعنية، سيكون بيان عمليات القطاع العام غير المالي الموحد كما يلي:

الجدول ٢: توضيح عملية التوحيد بين القطاعات الفرعية

القطاع العام غير المالي - بيان العمليات

| قطاع العام غير المالي الموحد | التوحيد | القطاع العام غير المالي المجمع | قطاع الشركات العامة غير المالية الفرعي (الموحد) | قطاع الحكومة العامة (الموحد) | |
|------------------------------|---------|--------------------------------|---|------------------------------|--|
| [٥] = [٤] - [٣] | [٤] | [٣] = [٢] + [١] | [٢] | [١] | |
| ٢٠٦٥٠ | ٣٥٠ - | ٢١٠٠٠ | ٩٠٠٠ | ١٢٠٠٠ | الإيرادات منها تحويل رأسمالي من الحكومة العامة |
| صفر | ٣٥٠ - | ٣٥٠ | ٣٥٠ | صفر | المصروفات منها تحويل رأسمالي إلى الشركة العامة غير المالية ٢ |
| ٢٢٣٥٠ | ٣٥٠ - | ٢٢٧٠٠ | ٨٧٠٠ | ١٤٠٠٠ | صافي رصيد التشغيل |
| صفر | ٣٥٠ - | ٣٥٠ | صفر | ٣٥٠ | صافي اقتناء الأصول غير المالية |
| ١٧٠٠ - | صفر | ١٧٠٠ - | ٣٠٠ | ٢٠٠٠ - | صافي الإقراض/الإقتراض |
| ٤٥٥٠ | صفر | ٤٥٥٠ | ١٥٥٠ | ٣٠٠٠ | صافي اقتناء الأصول المالية |
| ٦٢٥٠ - | صفر | ٦٢٥٠ - | ١٢٥٠ - | ٥٠٠٠ - | صافي تحمل الخصوم |
| ٧٦٥٠ | صفر | ٧٦٥٠ | ٣١٥٠ | ٤٥٠٠ | |
| ١٣٩٠٠ | صفر | ١٣٩٠٠ | ٤٤٠٠ | ٩٥٠٠ | |

الإحصاءات المجمعة مقابل الموحدة

ينبغي التمييز بين الإحصاءات المجمعة والإحصاءات الموحدة، لأن عدم الدقة عند استخدام مصطلحي "التوحيد" و"الإحصاءات الموحدة" قد يؤدي إلى تضليل مستخدمي إحصاءات القطاع العام (أو الحكومة العامة).

وغالبا ما يستخدم مصطلح "التوحيد" بالخطأ في وصف عملية التجميع الأفقي البسيط للبيانات^{١٠} (مثل جمع إحصاءات الحكومة العامة مع إحصاءات الشركات العامة غير المالية)، أو يطلق على محصلة عملية التجميع البسيطة هذه "الإحصاءات الموحدة". ولا تصح هذه التسمية الأخيرة إلا في غياب التدفقات أو مراكز الأرصدة المتبادلة فيما بين الوحدات التي يجري إعداد إحصاءاتها. أما في حالة إحصاءات القطاع العام غير المالي، فإن هذا الاحتمال غير وارد إلى أقصى الحدود؛

وتلي عملية التوحيد عملية التجميع الأفقي للبيانات، ولا يتم إنتاج **الإحصاءات الموحدة** (إحصاءات القطاع العام غير المالي الموحدة) إلا بعد إتمام عملية التوحيد. وعند إضافة الإحصاءات أفقيا مع عدم حذف أي تدفقات أو

^{١٠} التجميع الأفقي هو عملية ضم بيانات الوحدات/الكيانات المؤسسية، أو القطاعات أو القطاعات الفرعية وفق إطار تحليلي واحد. ومن جهة أخرى، يقصد بالتجميع الرأسي للبيانات عملية تجميع بيانات التدفقات أو الأرصدة ضمن الحسابات الخاصة بوحدة مؤسسية أو قطاع أو قطاع فرعي، وينتج التجميع الرأسي "مجملات" لها مدلول محدد وفق الإطار التحليلي المعني. فعلى سبيل المثال، في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١، كل المعاملات المتعلقة بوحدة مؤسسية معينة وتؤدي إلى زيادة في القيمة الصافية يتم ضمها معا (رأسيا) لإنتاج مجمل "الإيرادات". أما البنود الموازنة (كصافي رصيد التشغيل) فيتم حسابها على أساس الفرق بين المجلتين المعنيين.

مراكز أرصدة متبادلة، يطلق على هذه الإحصاءات اسم **الإحصاءات المجمعة** (كإحصاءات القطاع العام غير المالي المجمعة) ولا يطلق عليها الإحصاءات الموحدة.

جيم- ما هي آثار التوحيد؟

من خلال حذف جميع التدفقات أو مراكز الأرصدة المتبادلة فيما بين الوحدات التي يجري توحيد بياناتها، يتمثل أثر التوحيد في مجرد قياس تدفقات أو أرصدة الوحدة (أو الوحدات) التي تم توحيد بياناتها مقارنة بالوحدات الواقعة خارج الحدود المعنية. فالتوحيد لا يعكس التفاعل الاقتصادي الذي يتم داخل مجموعة الوحدات المؤسسية المعنية، ولكنه يعكس فقط التدفقات أو الأرصدة التي تنطوي على معاملات مع جميع الوحدات المؤسسية الأخرى في الاقتصاد (أو العالم الخارجي).

ويؤدي التوحيد إلى تفادي العد المزدوج للمعاملات أو الأرصدة فيما بين مجموعة الوحدات المؤسسية المعنية، وبالتالي فهو ينتج مجملات لا تتأثر بالمعاملات الداخلية أو مراكز الأرصدة الداخلية. و**خاصية تفادي العد المزدوج هذه هي التي تعزز الفائدة التحليلية للإحصاءات الموحدة.**

والتوحيد لا يؤثر على البنود الموازنة الواردة في دليل عام ٢٠٠١ (كصافي رصيد التشغيل، أو صافي الإقراض/الاقتراض، أو القيمة الصافية للأصول). وبعبارة أخرى، البنود الموازنة الناتجة عن طريق التجميع البسيط (أي الإحصاءات المجمعة) هي نفسها البنود الموازنة الناتجة عن الإحصاءات الموحدة. وهذه هي نتيجة **تجانس عملية التوحيد**، حيث يقع جانبا بند تعديلات التوحيد في حدود نفس القسم العام للإطار التحليلي الوارد في الدليل.

ويمكن توضيح هذا المبدأ على النحو التالي (راجع الجدول ٣ أدناه): لنفترض أن صافي الإقراض/الاقتراض لدى قطاع الحكومة العامة يبلغ -٥٥٠ وحدة وأن صافي الإقراض/الاقتراض لدى الشركات العامة يبلغ -٢٥٠ وحدة. ويندرج ضمن هذه الأرقام قرض قيمته ٤٠٠ وحدة مقدم إلى إحدى الشركات العامة من قطاع الحكومة العامة (كأن يكون مقدما من ميزانية الحكومة المركزية مثلا). فعندئذ يكون صافي الإقراض/الاقتراض البالغ -٨٠٠ وحدة في بيانات "القطاع العام المجمع" و"القطاع العام الموحد" مماثلا، رغم أن صافي اقتناء الأصول المالية (لدى الحكومة العامة) وصافي تحمل الخصوم (لدى الشركات العامة) سيكون أقل عند التوحيد مقابل التجميع.

الجدول ٣: توضيح أثر التوحيد على البنود الموازنة الواردة في الدليل

| القطاع العام الموحد | التوحيد | القطاع العام المجمع | الشركات العامة | الحكومة العامة | |
|------------------------|---------|------------------------|----------------|----------------|-----------------------------------|
| [٤]+[٣]=[٥] | [٤] | [٣]+[١]=[٢] | [٢] | [١] | |
| ١٧٠٠ | صفر | ١٧٠٠ | ٥٠٠ | ١٢٠٠ | الإيرادات |
| ١٩٠٠ | صفر | ١٩٠٠ | ٤٠٠ | ١٥٠٠ | المصروفات |
| ٢٠٠ - | صفر | ٢٠٠ - | ١٠٠ | ٣٠٠ - | صافي رصيد التشغيل |
| ٦٠٠ | صفر | ٦٠٠ | ٣٥٠ | ٢٥٠ | صافي اقتناء الأصول غير المالية |
| ١٠٠ - | صفر | ١٠٠ - | ٢٥٠ - | ٥٥٠ - | صافي الإقراض/الاقتراض |
| ٦٥٠ | ٤٠٠ - | ١٠٥٠ | ٦٠٠ | ٤٥٠ | صافي اقتناء الأصول المالية |
| | صفر | صفر | ٤٠٠ | ٤٠٠ - | منه العملة والودائع |
| صفر | ٤٠٠ - | ٤٠٠ | صفر | ٤٠٠ | منه القروض |
| ١٤٥٠ | ٤٠٠ - | ١٨٥٠ | ٨٥٠ | ١٠٠٠ | صافي تحمل الخصوم |
| صفر | ٤٠٠ - | ٤٠٠ | ٤٠٠ | صفر | منه القروض |

وعندما ينتج عن البيانات الموحدة بنوداً موازنة مختلفة عما تنتجه البيانات (المجمعة) غير الموحدة، ندرك أن هناك أخطاء وقعت؛ فلا بد من تجانس تعديلات التوحيد، من حيث المبدأ والتطبيق.^{١١}

دال- ما هي الأسباب الداعية إلى توحيد إحصاءات الدليل؟

في العرض الأساسي الوارد في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، يتم دائماً عرض بيانات الحسابات القومية على أساس إجمالي غير موحد. أما إحصاءات مالية الحكومة التي يصدرها صندوق النقد الدولي فدائماً ما تُعرض على أساس موحد. وفي مذكرة بعنوان "توحيد بيانات قطاع الحكومة العامة" (Consolidation of the General

^{١١} تجدر الإشارة إلى أنه هناك مثال واحد رئيسي في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ١٩٨٦ لم يشاهد فيه هذا التجانس. فقد كان ذلك الدليل يصنف القروض التي تقدمها الحكومة المركزية إلى الحكومة أو الحكومات المحلية لأغراض السياسة العامة "فوق الخط" من منظور الحكومة المركزية على أساس الإقراض ناقصاً مدفوعات السداد (أي كبنود يحدد حجم العجز)، بينما كانت الحكومة المحلية المعنية تصنف تلك القروض "تحت الخط" باعتبارها تمويلاً. ومن ثم كان توحيد بيانات الحكومة المركزية والحكومة المحلية الواردة في دليل عام ١٩٨٦ يؤدي إلى بيانات عجز/فائض كلي وبيانات تمويل تختلف عن البيانات الناتجة عن التجميع البسيط لبيانات المعاملات. وقضى إطار دليل عام ٢٠٠١ على عدم التجانس بتصنيف جميع المعاملات في الأصول المالية والخصوم ضمن نفس الحساب.

Government Sector) ترد مناقشة تفصيلية للأسباب الداعية إلى توحيد إحصاءات الحكومة العامة.^{١٢} وإجمالاً، تخلص تلك المذكرة إلى ما يلي:

ويوصي دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١ بالعرض الموحد للبيانات نظراً لفائدته التحليلية. فالتوحيد يحذف الآثار المشوهة على المجملات والناجمة عن اختلاف الترتيبات الإدارية بين البلدان. [...] وأهم تأثير للتوحيد يتحقق على حجم المجملات. [...] ولربط مجملات الحكومة بالاقتصاد ككل (كما في حالة نسب الإيرادات أو المصروفات إلى إجمالي الناتج المحلي)، من الأفضل حذف التحويل الداخلي للأموال وقصر الإدراج على بيانات المعاملات التي تعبر بالفعل الحدود مع القطاعات الأخرى أو المعاملات التي تتم مع غير المقيمين. وإذا كانت أهم فائدة تحليلية للبيانات الموحدة هي في الواقع فيما يتم إعداده من مجملات، فقد يكون من الحصافة تحديد مدى المعاملات الداخلية قبل الالتزام بموارد ضخمة توجه إلى جهد التوحيد. والمبدأ التوجيهي العام الواجب اتباعه هو أنه ينبغي تخصيص الموارد لتحديد بنود التوحيد بما يتناسب مباشرة مع أهميتها العددية."

وتتطبق ذات الحجج على الأسباب الداعية إلى توحيد إحصاءات الشركات العامة مع إحصاءات القطاع العام: فالهدف من هذا التوحيد هو التخلص من الآثار المشوهة على الأحجام التي تسببها التدفقات ومراكز الأرصدة الداخلية، وبالتالي يقتصر الإدراج على التدفقات أو مراكز الأرصدة التي تعبر بالفعل الحدود مع القطاعات الأخرى في الاقتصاد أو مع غير المقيمين.

وقبل التطرق إلى مناقشة تفصيلية لعملية توحيد إحصاءات الشركات العامة مع إحصاءات القطاع العام، من الضروري تحديد ومناقشة تقسيم القطاع العام إلى قطاعات فرعية، على نحو موجز.

^{١٢} راجع دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١، مادة مصاحبة، توحيد بيانات قطاع الحكومة العامة، من إعداد كيفين أوكونور (الخبير بصندوق النقد الدولي)، وإيثان وايزمان وتوباياس ويكنز، نوفمبر ٢٠٠٤، صندوق النقد الدولي، واشنطن العاصمة (GFSM) 2001 Companion Material, Consolidation of the General Government Sector, by Kevin O'Connor (IMF Expert), Ethan Weisman and Tobias Wickens, November 2004, IMF, Washington, DC في الموقع الإلكتروني التالي على شبكة الإنترنت:

ثانياً - القطاع العام

يقدم هذا القسم تعاريف لمختلف وحدات القطاع العام، ويصف بإيجاز تقسيم القطاع العام إلى قطاعات فرعية.

ألف - التعاريف

يشمل **القطاع العام** جميع الوحدات المؤسسية الخاضعة بشكل مباشر أو غير مباشر لسيطرة الوحدات الحكومية الحكومية، أي أنه يشمل جميع وحدات قطاع الحكومة العامة وجميع الشركات العامة المقيمة (راجع الشكل البياني ١٣).^{١٣}

الشكل البياني ١: القطاع العام وعلاقته بالقطاعات المؤسسية الأخرى في الاقتصاد

| قطاع الأسر | قطاع المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم قطاع الأسر | قطاع الشركات المالية | قطاع الشركات غير المالية | قطاع الحكومة العامة |
|--------------|--|----------------------|--------------------------|---------------------|
| القطاع الخاص | القطاع الخاص | القطاع العام | القطاع العام | القطاع العام |
| | | القطاع الخاص | القطاع الخاص | |

ويتألف **قطاع الحكومة العامة** من جميع الوحدات الحكومية العامة وجميع المؤسسات غير الهادفة للربح غير المشغلة بالإنتاج السوقي التي تسيطر عليها وحدات حكومية (الفقرة ٢-٢٨ من *الدليل*).

^{١٣} لا تتناول هذه المذكرة تفاصيل موضوع التقسيم القطاعي للوحدات المؤسسية، ولا قضايا تعيين الحدود الفاصلة بين قطاع الحكومة العامة وقطاعات الشركات العامة الفرعية. وللاطلاع على مناقشة وافية بشأن تقسيم القطاع العام إلى قطاعاته الفرعية، راجع *دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١، مادة مصاحبة، تغطية القطاع العام وتقسيمه الفرعي، من إعداد بول كوتيريل، وإيثان وايزمان، وتوبياس ويكنز، ديسمبر ٢٠٠٦، صندوق النقد الدولي، واشنطن العاصمة (GFSM 2001 Companion Material, Coverage and Sectorization of the Public Sector, by Paul Cotterell, Ethan Weisman, and Tobias Wickens, December 2006, IMF, Washington, DC)* في الموقع الإلكتروني التالي على شبكة الإنترنت:

• **الوحدات الحكومية** هي وحدات مؤسسية تقوم بوظائف الحكومة كنشاط أساسي لها،^{١٤} أي أن لها سلطات تشريعية أو قضائية أو تنفيذية على وحدات مؤسسية أخرى في منطقة معينة؛ وأنها تتولى مسؤولية توفير السلع والخدمات للمجتمع بأسره أو لفرادى الأسر **على أساس غير سوقي**، وأنها تؤدي مدفوعات تحويلات من أجل إعادة توزيع الدخل والثروة، وأنها تمول أنشطتها (بصورة مباشرة أو غير مباشرة) وذلك أساسا من الضرائب وغيرها من التحويلات الإجبارية من وحدات في قطاعات أخرى في الاقتصاد المعني.

• **المؤسسات غير الهادفة للربح غير السوقية** التي تخضع لسيطرة الوحدات الحكومية هي كيانات قانونية أو اجتماعية أنشئت لغرض إنتاج أو توزيع السلع والخدمات **على أساس غير سوقي**، ولكنها لا تستطيع أن تكون مصدر دخل أو ربح أو غير ذلك من الكسب المالي للحكومة. ورغم أن هذه المؤسسات قد تكون من الوجهة القانونية كيانات غير حكومية، فهي بمثابة المنفذ لسياسات الحكومة، وبالتالي فهي فعليا تشكل جزءا من الحكومة.

ويشمل قطاع الشركات العامة الفرعي جميع الشركات التي تمتلكها أو تسيطر عليها بشكل آخر وحدات حكومية أو شركات عامة أخرى.^{١٥} والشركات هي كيانات قانونية تنشأ لغرض إنتاج السلع والخدمات من أجل السوق (أي **على أساس سوقي**)، وحتى تكون مصدر ربح أو غيره من تحقيق مكاسب مالية لمالكيها. وتصنف أشباه الشركات كشركات أيضا، وهي كيانات غير مساهمة أو تتخذ شكلا قانونيا آخر ولكنها تعمل وكأنها شركات. وتصنف كشركات أيضا المؤسسات غير الهادفة للربح غير السوقية (أي غير المشتغلة بالإنتاج السوقي). وتمثل كل الشركات جزءا من قطاع الشركات غير المالية أو قطاع الشركات المالية في الاقتصاد المعني، مما يعتمد على

^{١٤} في بعض الأحيان تنشئ الحكومات شركات عامة تباع السلع والخدمات إلى الحكومة حصريا بدون المرور بمناقصات للتعاقد مع الحكومة على أساس المنافسة مع القطاع الخاص. وتسمى تلك الشركة العامة في هذه الحالة وحدة فرعية وتصنف ضمن قطاع الحكومة العامة (وهو الوحدة الأم بالنسبة لها). وغالبا ما تقام الوحدات الفرعية باعتبارها كيانات ذات أغراض خاصة. وينبغي تصنيف هذه الوحدات، التي تعتبر شركات من الوجهة القانونية، ضمن قطاع الحكومة العامة.

^{١٥} تعرف السيطرة بأنها القدرة على تقرير السياسة العامة للشركة المعنية بوصفها شركة، حيث إن المفهوم هو أن "السياسة العامة للشركة" تعني بالمعنى الواسع السياسات المالية والتشغيلية الأساسية المتعلقة بالأهداف الاستراتيجية للشركة كمنتج سوقي. ولا تعني السيطرة بالضرورة امتلاك أكثر من نصف أسهم الشركة المعنية - إذ ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار هنا ثمانية مؤشرات. (راجع "سيطرة الحكومة على الشركات"، الفقرات من ٤-٧٧ إلى ٤-٨٠ من نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، الصيغة السابقة على المراجعة من المجلد الأول (Pre-edit version of Volume I)).

دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١ - مادة مصاحبة

طبيعة نشاطها الأساسي. ويتم التمييز داخل كل من هذين القطاعين بين الشركات العامة والخاصة غير المالية من ناحية وبين الشركات العامة والخاصة المالية من الناحية أخرى.

وتضم **الشركات العامة غير المالية** الشركات وأشباه الشركات التي تشتغل أساساً بإنتاج السلع وإنتاج الخدمات غير المالية. وهي تشمل الشركات العاملة في مجال الزراعة والتعدين والصناعات التحويلية وتوليد الكهرباء والتشييد وخدمات توزيع الجملة أو التجزئة والنقل والاتصالات والصحة والتعليم وغيرها من المنظمات غير المالية وخدمات الأعمال التجارية والشخصية. وتدرج هنا أيضاً المؤسسات غير الهادفة للربح التي تسيطر عليها الحكومة وتدرج في عداد المنتجين السوقيين المشتغلين بإنتاج السلع وإنتاج الخدمات غير المالية. فعلى سبيل المثال، تصبح المدارس والجامعات والمستشفيات والعيادات، وغيرها، والتي تنشأ كمؤسسات غير هادفة للربح في عداد المنتجين السوقيين عندما تتقاضى رسوماً تستند إلى تكاليف إنتاجها، وتكون مرتفعة بما فيه الكفاية ليكون لها تأثير كبير على خدماتها. ولا تدرج تلك المؤسسات الهادفة للربح ضمن المؤسسات الخيرية، إذ أن هدفها هو توفير خدمات التعليم أو الصحة أو غيرها من الخدمات.

والشركات العامة المالية هي الشركات وأشباه الشركات التي تسيطر عليها الحكومة سيطرة مباشرة أو غير مباشرة، ويتمثل نشاطها الرئيسي في الوساطة المالية أو الأنشطة المالية المساعدة المرتبطة بالوساطة المالية. وتضم الشركات العامة المالية البنك المركزي، وشركات الإيداع الأخرى، وشركات التأمين العامة، وصناديق معاشات التقاعد، والوسطاء الماليين الآخرين التابعين للقطاع العام، والشركات العامة المالية المساعدة.

وتختلف الشركات العامة عن وحدات الحكومة العامة من حيث الأهداف والوظائف والسلوك في جانب واحد أساسي، على النحو التالي: أن الشركات العامة تدرج أساساً في عداد **المنتجين السوقيين** (أي أنها تشتغل في توفير السلع والخدمات للسوق) وتمول أنشطتها الإنتاجية عن طريق تقاضي أسعار ذات دلالة اقتصادية (أي أسعار سوقية). وعلى العكس من ذلك، فإن وحدات الحكومة العامة تدرج أساساً في عداد **المنتجين غير السوقيين** (أي أنها تتقاضى أسعاراً غير سوقية أو تتولى توفير السلع والخدمات مجاناً) وتمول أنشطتها الإنتاجية عن طريق الضرائب أو التحويلات. وبصرف النظر عن ذلك، يمكن اعتبار جميع وحدات القطاع العام وحدات لتنفيذ سياسات المالية العامة (أو السياسات العامة) للحكومة على نحو أو آخر.

باء- تقسيم قطاع الحكومة العامة إلى قطاعات فرعية

عند إعداد إحصاءات الشركات العامة، يمكن وضع تجميعات مختلفة - أو قطاعات فرعية مختلفة للقطاع العام - لتلبية الاحتياجات التحليلية. ويورد *الدليل* أربعة تجميعات للشركات العامة يرجح أن تشكل الأساس الذي يمكن الاستناد إليه في وضع تجميعات أخرى، (الفقرة ٢-٦١ من *الدليل*)، وهذه التجميعات الأربعة هي كما يلي:

- **الشركات العامة غير المالية:** أي جميع الشركات غير المقيمة التي تسيطر عليها وحدات الحكومة العامة أو شركات عامة أخرى. وعلى سبيل المثال، قد تشمل الشركات العامة غير المالية شركة الطيران الوطنية، وشركة الخطوط الحديدية الوطنية، وشركة الكهرباء الوطنية.
- **الشركات العامة المالية غير النقدية:** أي جميع الشركات المالية المقيمة التي تسيطر عليها وحدات الحكومة العامة (أو شركات عامة أخرى) باستثناء البنك المركزي وشركات الإيداع العامة الأخرى.^{١٦} وتشمل الشركات العامة المالية غير النقدية، على سبيل المثال، شركات التأمين العامة، وصناديق معاشات التقاعد العامة، والبنوك الإنمائية، ووسطاء ماليين كشركات التأجير التمويلي وضامني الاكتتاب في الأوراق المالية وتجار الأوراق المالية، وشركات مالية مساعدة كالبورصات العامة والأسواق العامة للأوراق المالية، والسماصرة والوكلاء، وشركات الضمانات المالية.
- **الشركات النقدية العامة بخلاف البنك المركزي:** أي جميع شركات الإيداع المقيمة بخلاف البنك المركزي التي تسيطر عليها وحدات الحكومة العامة (أو شركات عامة أخرى). وتشمل الشركات النقدية العامة بخلاف البنك المركزي على سبيل المثال جميع البنوك التجارية التي تسيطر عليها الحكومة.
- **البنك المركزي:** الذي يتألف من البنك المركزي ذاته ومجالس العملة أو سلطات العملة المستقلة التي تصدر العملة الوطنية المغطاة غطاء كاملاً باحتياطيات النقد الأجنبي، والأجهزة الأخرى التابعة للحكومة التي هي بمثابة وحدات مؤسسية منفصلة للقيام أساساً بأنشطة البنك المركزي.

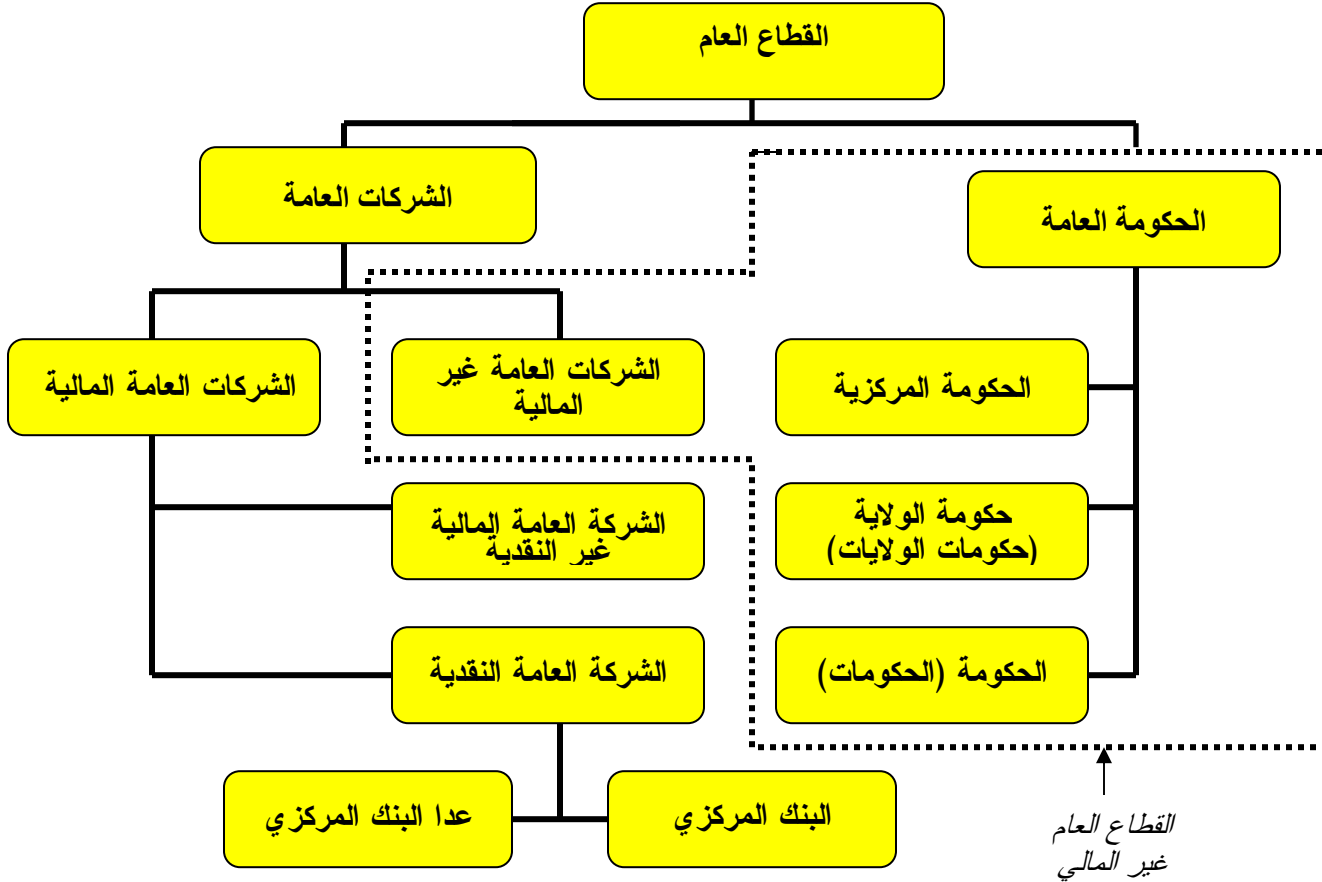
^{١٦} شركات الإيداع هي الشركات المالية أو أشباه الشركات أو المؤسسات السوقية غير الهادفة للربح التي يكون نشاطها الرئيسي هو الوساطة المالية وتحمل خصوماً في شكل ودائع أو أدوات مالية تعد بدائل قريبة للودائع.

دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١ - مادة مصاحبة

ويمكن ضم وحدات القطاع العام بطرق مختلفة، بدءاً بالتجميعات الأربعة المذكورة أعلاه وقطاع الحكومة العامة (أو قطاعاته الفرعية)، ويتوقف ذلك على الاحتياجات التحليلية. وفيما يلي أكثر تجميعات القطاع العام شيوعاً (الشكل البياني ٢):

- **القطاع العام غير المالي:** أي قطاع الحكومة العامة زائداً الشركات العامة غير المالية.
- **القطاع العام غير النقدي:** أي قطاع الحكومة العامة زائداً الشركات العامة غير المالية زائداً الشركات العامة المالية غير النقدية.
- **القطاع العام النقدي:** أي قطاع الحكومة العامة زائداً الشركات العامة غير المالية زائداً الشركات العامة النقدية.
- **القطاع العام الكلي:** أي قطاع الحكومة العامة زائداً الشركات العامة غير المالية زائداً جميع الشركات العامة المالية (أي النقدية وغير النقدية).

الشكل البياني ٢: القطاع العام وقطاعاته الفرعية



ثالثاً - إحصاءات الشركات العامة والقطاع العام

من أهم مقاييس مدى خضوع الحكومة للمساءلة هو كيفية صياغة سياسة المالية العامة وتنفيذها، ونتائج (والعواقب) هذه السياسة في إحصاءات القطاع العام. وتقدم تلك الإحصاءات معلومات عن مجموع الموارد التي تسيطر عليها الحكومات وكيفية توظيف تلك الموارد. ويمكن تطبيق النظام الوارد في *الدليل* من أجل تحليل وتقييم أنشطة الشركات العامة، وكذلك أنشطة القطاع العام (أو أي قطاع فرعي تابع له).

ولا تتناول هذه المذكرة اختيار مصادر البيانات أو تجهيز إحصاءات الشركات العامة أو اشتقاقها أو تصنيفها.^{١٧} فهذه المراحل المتعلقة بعملية إعداد البيانات تتم قبل عملية توحيد إحصاءات القطاع العام، وهي محل التركيز في هذه المذكرة.

وفي هذا القسم، نتناول المذكرة بالبحث الأسباب الداعية إلى إعداد إحصاءات للشركات العامة والقطاع العام. وتورد توصيات بشأن الكشوف والمجملات والبنود الموازنة التي ينبغي إعدادها عن الشركات العامة والقطاع العام.

ألف - ما هي الأسباب الداعية إلى إعداد إحصاءات للشركات العامة والقطاع العام؟^{١٨}

يتم إعداد الإحصاءات عن القطاع العام ككل، أو عن قطاع فرعي تابع للقطاع العام، لقياس ما يلي: (١) التأثير الاقتصادي الكلي لنشاط الحكومة والشركات العامة التابعة لها؛ (٢) جميع مصادر المخاطر المحتملة على المالية العامة في القطاع العام.

ورغم أن الشركات العامة تشتغل أساساً بالنشاط السوقي، فإن الأسباب وراء وجودها متعددة: فعلى سبيل المثال، قد تنشأ الشركات العامة لتعمل كأداة للسياسة العامة (أو سياسة المالية العامة) للحكومة، ولتوليد الأرباح للحكومة العامة، وحماية الموارد الأساسية، وإتاحة المنافسة حينما تكون الحواجز أمام الدخول إلى الأسواق كبيرة، وتوفير

^{١٧} وقت مثل هذه المذكرة للطبع، لم تكن هناك مادة مصاحبة قد صدرت تتناول اختيار مصادر البيانات وتجهيز إحصاءات الشركات العامة واشتقاقها وتصنيفها.

^{١٨} تنطبق الحجج التي يسوقها هذا القسم على كل الشركات العامة أو على القطاع العام بكامله أو قطاعاته الفرعية.

دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١ - مادة مصاحبة

الخدمات الأساسية حيثما تكون التكاليف مائعة. وتوجد الشركات العامة في كثير من البلدان، وغالبا ما تكون كبيرة و/أو متعددة، وتؤثر بالفعل على المالية العامة، ومن ذلك مثلا ما يلي:

- غالبا ما تشارك الشركات العامة فيما يعرف باسم *العمليات شبه المالية الحكومية* (أي أنها تنفذ عمليات حكومية بناء على طلب الوحدات الحكومية التي تسيطر على تلك الشركات) إضافة إلى الأنشطة السوقية التي عادة ما تضطلع بها الشركات العامة باعتبارها من المنتجين السوقيين. ويميز *دليل شفافية المالية العامة* الصادر عن صندوق النقد الدولي بين ثلاثة أنواع رئيسية من الأنشطة شبه المالية، وهي كما يلي: (١) العمليات المتعلقة بالنظام المالي؛ (٢) العمليات المتعلقة بنظام الصرف؛ (٣) العمليات المتعلقة بقطاع مؤسسات الأعمال التجارية.^{١٩} ومن بعض الأمثلة المحددة للعمليات شبه المالية هو أن الحكومة قد تطلب من الشركات العامة تشغيل عدد من الموظفين أكثر من المطلوب، أو الإقراض بسعر فائدة أقل من أسعار فائدة السوق، أو دفع أسعار لمدخلات الإنتاج أعلى من أسعار السوق، أو بيع نسبة كبيرة من مخرجاتها بأسعار أقل مما قد تكون عليه أسعار السوق إذا كان منتجها من القطاع الخاص فقط (الفقرة ٢-٥٩ من *الدليل*). فإذا كان حجم الأنشطة شبه المالية هذه كبيرا، فإن الإحصاءات التي تشمل الحكومة العامة لا تتمكن من رصد المركز المالي الكامل للحكومة وتؤدي إلى صعوبة تصميم سياسة المالية العامة. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين إخضاع الأنشطة شبه المالية للتمحيص العام نظرا لما لها من أثر غالبا من حيث إعادة توزيع الدخل.

- وغالبا ما يمثل لجوء الشركات العامة إلى الاقتراض مصدرا لنشأة *خصوم احتمالية* على الحكومة، كما في حالة اقتراض شركة عامة من الخارج بضمان من الحكومة (المركزية). ومتى عجزت تلك الشركة العامة عن دفع الفائدة و/أو المبلغ الأصلي، فقد تتحمل الحكومة المركزية هذا القرض (بوصفها الضامن)، فتقوم بإجراء تحويلات إلى الشركة العامة المعنية أو تقديم قرض لها للمساعدة في خدمة القرض الخارجي.

- *والمعاملات التي تتم بين الوحدات الحكومية والشركات العامة، أو بين الشركات العامة ذاتها، غالبا ما تكون معاملات كبيرة* (كالإعانات والتحويلات الرأسمالية والضرائب والأسهم وحصص رأس المال الأخرى والأرباح الموزعة والقروض). وقد يتعذر تحديد خصائص هذه المعاملات، لأن التسمية القانونية

^{١٩} راجع *دليل شفافية المالية العامة*، إدارة شؤون المالية العامة، صندوق النقد الدولي، الطبعة المعدلة لعام ٢٠٠٧، الفقرة ١٩٨.

للتدفق المعني قد لا تعكس جوهره الاقتصادي. فالمعاملات مثلا التي تعتبر قروضا من وجهة القانونية غالبا ما تكون فعليا إعانات.

- وتوضح حسابات الشركات العامة مصادر التغيرات في القيمة الصافية لأصول تلك الشركات، وهو ما يؤثر على **أسهم الحكومة العامة أو حصص أسماؤها** في الشركات العامة (وهي أصل مالي من منظور الحكومة العامة). ويمكن اشتقاق النسب والمؤشرات الرئيسية الخاصة بالشركات العامة في إطار قطاع الشركات والاقتصاد ككل من حسابات الشركات العامة. ولهذه المعلومات فائدتها في **تحليل إمكانية استمرار أوضاع المالية العامة وغيره من جوانب تحليل المالية العامة**.

وقد يكون للشركات العامة أهمية لدى الحكومة أيضا لما **لحجم هذه الشركات أو وضعها الاستراتيجي من آثار على الأهداف الاقتصادية الكلية** كالاتئمان المصرفي والطلب الكلي والاقتراض من الخارج وميزان المدفوعات.

وهناك الكثير من الشركات العامة التي قد تمثل **استثمارا كبيرا في الموارد الوطنية، بقدر مرتفع من تكاليف الفرصة البديلة**. ونظرا لأن الحكومة وليس مستثمري القطاع الخاص هي في الغالب مصدر الموارد الوطنية، فقد لا تستفيد هذه الاستثمارات من تحليل الأعمال الذي توفره الأسواق المالية عادة حول كفاءة الإدارة ومعدل العائد على رأس المال.

والشركات العامة لا تتسم فقط بما لها من **تأثير اقتصادي كلي، وإنما هي مصدر محتمل كذلك لمخاطر المالية العامة**. ولهذا السبب، ينبغي بشكل خاص تزويد الحكومة بتدفق منتظم من البيانات الجارية عن أنشطة الشركات العامة على نحو يسمح بمراقبة أوضاع تلك الشركات بالشكل الملائم. ويجب تجميع هذه البيانات وفقا لطبيعة أنشطة الشركة العامة المعنية، سواء كانت مالية أو غير مالية. ولا تقتصر المراقبة والتقييم على بيانات تجميعات معينة من الشركات العامة، بل أنها تسري كذلك على فرادى الشركات العامة.

وسوف يسهم إعداد ونشر الإحصاءات بنطاق تغطية يتجاوز نطاق الحكومة العامة في **تحسين مستوى الشفافية والمساءلة**، كما سيساعد أيضا في تحديد أي مشكلات جديدة في قطاع الشركات العامة الفرعي. وتحقيقا لهذه الغاية، ينص **دليل شفافية المالية العامة الصادر عن صندوق النقد الدولي على أن شفافية المالية العامة تقتضي**

دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١ - مادة مصاحبة

أساساً إشارة التقارير السنوية للشركات العامة المالية وغير المالية كذلك إلى السلع والخدمات غير السوقية (أي غير التجارية) التي تشترط الحكومة على تلك الشركات العامة توفيرها.^{٢٠}

باء- الشركات العامة غير المالية والقطاع العام غير المالي

يتألف **القطاع العام غير المالي** من قطاع الحكومة العامة زائداً الشركات العامة غير المالية. **وتستبعد منه الشركات العامة النقدية** (أي البنك المركزي وشركات الإيداع العامة المقيمة بخلاف البنك المركزي) و **الشركات العامة المالية الأخرى**. ومن المقاييس المفيدة لتأثير القطاع العام غير المالي على الاقتصاد أن تكون هناك إحصاءات لمعاملات هذا القطاع (وأرصده) في الأصول المالية والخصوم، أي ما يقوم به هذا القطاع من أنشطة التمويل وما لديه من القيمة المالية الصافية. وهناك أهمية خاصة لبيانات التمويل لدى هذه القطاعات الفرعية والتي يتم الحصول عليها من البنك المركزي ومن الشركات العامة النقدية الأخرى. ونظراً لأن بيانات التمويل هذه تمثل مقياساً على درجة عالية من الأهمية لنتائج عمليات هذه القطاعات الفرعية فهي تقاس بشكل منفصل عن الشركات العامة النقدية و/أو كل الشركات العامة المالية.

وعند ضم بيانات القطاع العام غير المالي والقطاع العام المالي، يتم حذف الإحصاءات الخاصة بالتدفقات والأرصدة في الأصول المالية والخصوم بين هذه القطاعات الفرعية، **ويؤدي ذلك إلى حجب جانب مهم من إحصاءات التمويل المستخدمة في صنع سياسة المالية وتحليلها**. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن استبعاد الشركات العامة المالية من القطاع العام الذي يجري قياس بياناته في هذه المذكرة، يستتبعه أيضاً استبعاد بيانات أي ادخار أو استثمار لدى هذه المؤسسات.

جيم- ما هي الكشوف والمجملات والبنود الموازنة الواجب إعدادها عن الشركات العامة غير المالية والقطاع العام غير المالي؟

من حيث المبدأ، ينبغي إعداد أهم المجملات والبنود الموازنة المدرجة في الكشوف الأربعة الواردة في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١ عن الشركات العامة غير المالية والقطاع العام غير المالي.^{٢١} ويوضح الجدول ٤ هذه المجملات والبنود الموازنة، وترد في الأقسام التالية مناقشة لكل منها حسب ترتيبها.

^{٢٠} راجع دليل شفافية المالية العامة، إدارة شؤون المالية العامة، صندوق النقد الدولي، الطبعة المعدلة لعام ٢٠٠٧، الفقرة ١٩٨.

^{٢١} الكشوف الأربعة هي: بيان العمليات، وبيان مصادر واستخدامات النقد، وبيان التدفقات الاقتصادية الأخرى، والميزانية العمومية.

بيان العمليات

الإيرادات هي مجموع كل المعاملات التي تزيد صافي قيمة الشركات العامة غير المالية أو القطاع العام غير المالي. وتستبعد من الإيرادات مبيعات الأصول غير المالية، وكذلك الأرباح التي تتحقق من تلك المبيعات. ويستبعد منها أيضا أي مكاسب حيازة أخرى (عمليات إعادة تقييم) في الأصول والخصوم.

المصروفات هي مجموع كل المعاملات التي تخفض صافي قيمة الشركات العامة غير المالية أو القطاع العام غير المالي. وتستبعد من المصروفات مشتريات الأصول غير المالية، وكذلك أي خسائر حيازة (عمليات إعادة تقييم) في الأصول والخصوم.

صافي رصيد التشغيل^{٢٢} هو مقياس موجز لإمكانية استمرار عمليات الشركات العامة غير المالية والقطاع العام غير المالي في الوقت الراهن لأنه يوضح التغير في القيمة الصافية والراجعة إلى عملياته (معاملاته) في فترة معينة. ويمكن عزو مكون التغير هذا في القيمة الصافية بشكل مباشر إلى سياسات الحكومة والشركات العامة حيث إنها تسيطر على تلك المعاملات. ومفهوم صافي رصيد التشغيل مقارب لمفهوم الادخار زائدا صافي التحويلات الرأسمالية المستحقة القبض في المحاسبة القومية.^{٢٣}

^{٢٢} هو إجمالي رصيد التشغيل متى استبعد منه استهلاك رأس المال الثابت. وتستبعد مكاسب/خسائر الحيازة من صافي/إجمالي رصيد التشغيل من منظور كل من الحكومة والشركات العامة. وكان ينبغي إعادة تصنيفها بالشكل الملائم في مرحلة سابقة من عملية إعداد البيانات.

^{٢٣} الادخار، بحكم تعريفه، يساوي صافي رصيد التشغيل ناقصا صافي التحويلات الرأسمالية مستحقة القبض.

دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١ - مادة مصاحبة

الجدول ٤: أهم المجملات والبود الموازنة في الإحصاءات الموحدة لقطاع الحكومة العامة، وقطاع الشركات العامة غير

المالية الفرعي، والقطاع العام غير المالي

| القطاع العام غير المالي | قطاع الشركات العامة غير المالية الفرعي | قطاع الحكومة العامة | |
|-------------------------|--|---------------------|--|
| | | | بيان العمليات |
| X | X | X | الإيرادات |
| X | X | X | المصروفات |
| X | X | X | صافي/إجمالي رصيد التشغيل |
| X | X | X | صافي اقتناء الأصول غير المالية |
| X | X | X | صافي الإقراض/الإقتراض |
| X | X | X | صافي اقتناء الأصول المالية |
| X | X | X | صافي تحمل الخصوم |
| | | | بيان مصادر واستخدامات النقد |
| X | X | X | الإيرادات النقدية من أنشطة التشغيل |
| X | X | X | المدفوعات النقدية لأنشطة التشغيل |
| X | X | X | صافي تدفقات النقد الداخلة من أنشطة التشغيل |
| X | X | X | صافي تدفقات النقد الخارجة من الاستثمارات في الأصول غير المالية |
| X | X | X | الفائض/العجز النقدي |
| X | X | X | صافي اقتناء الأصول المالية عدا النقد |
| X | X | X | صافي تحمل الخصوم |
| X | X | X | صافي تدفقات النقد الداخلة من أنشطة التمويل |
| X | X | X | صافي التغير في رصيد النقد |
| | | | التدفقات الاقتصادية الأخرى |
| X | X | X | التغير في القيمة الصافية/القيمة المالية الصافية |
| X | X | X | الراجع إلى التدفقات الاقتصادية الأخرى |
| X | X | X | الأصول غير المالية |
| X | X | X | الأصول المالية |
| X | X | X | الخصوم |
| | | | الميزانية العمومية |
| X | X | X | القيمة الصافية / القيمة المالية الصافية |
| X | X | X | الأصول غير المالية |
| X | X | X | الأصول المالية |
| X | X | X | الخصوم |

X = ينبغي إعداد البيانات

ويوضح صافي اقتناء الأصول غير المالية التغير الصافي في الأصول غير المالية للشركات العامة غير المالية والقطاع العام غير المالي. وبينما قد ينطوي هذا على أنواع مختلفة من الأصول الإنتاجية لدى الحكومة والشركات العامة غير المالية، ففي كلتا الحالتين يمثل صافي اقتناء الأصول غير المالية المستخدمة في إنتاج السلع والخدمات، والموجودة في الحيازة من أجل إعادة البيع أو الاستخدام في وقت لاحق أو كمستودع للقيمة. وهناك

محمل إضافي، هو الاستثمار العام (أي إجمالي تكوين رأس المال الثابت) في القطاع العام غير المالي يمكن اشتقاقه من هذه الإحصاءات.^{٢٤}

وصافي الإقراض (+) / صافي الاقتراض (-) هو مقياس موجز يدل على التأثير المالي لنشاط الشركات العامة غير المالية والقطاع العام غير المالي على بقية الاقتصاد وعلى غير المقيمين. وهو يشير إلى مدى قيام الحكومة إما بوضع موارد مالية تحت تصرف قطاعات الاقتصاد الأخرى وغير المقيمين (صافي الإقراض) أو استخدام الحكومة للموارد المالية التي تحققها القطاعات الأخرى وغير المقيمين (صافي الاقتراض). ويمكن أيضا الإشارة إلى صافي الإقراض/الاقتراض بمسمى "احتياجات التمويل الكلية" للشركات العامة غير المالية أو للقطاع العام غير المالي.

وتظهر تفاصيل صافي الإقراض/الاقتراض في بيانات المعاملات المالية للشركات العامة غير المالية أو للقطاع العام غير المالي، أي في **صافي اقتناء الأصول المالية**، وفي **صافي تحمل الخصوم**. وتبين هذه المجملات المعاملات التي تغير حيازات الشركات العامة غير المالية أو القطاع العام غير المالي من الأصول المالية والخصوم. وأحيانا يطلق على صافي اقتناء الأصول المالية ناقصا صافي تحمل الخصوم مسمى "مجموع التمويل"، ويمكن القول إن مكوناته المحلية والخارجية هي أهم المجملات وأكثرها نفعاً في إحصاءات الشركات العامة غير المالية أو القطاع العام غير المالي.

بيان مصادر واستخدامات النقد

يتسم بيان مصادر واستخدامات النقد بالأهمية لدوره في تقييم مدى سيولة الشركات العامة غير المالية والقطاع العام غير المالي. وهو يوضح ما يلي:

- **الإيرادات النقدية من أنشطة التشغيل**، أي مقدار النقدية الذي تولده العمليات الجارية للشركات العامة غير المالية أو القطاع العام غير المالي.
- **المدفوعات النقدية لأنشطة التشغيل**، أي مقدار النقدية الذي تستوعبه العمليات الجارية للشركات العامة غير المالية أو القطاع العام غير المالي.
- **صافي تدفقات النقد الداخلة من أنشطة التشغيل**، أي مقدار النقدية الصافي الذي تولده أو تستوعبه العمليات الجارية للشركات العامة غير المالية أو القطاع العام غير المالي.

^{٢٤} إجمالي تكوين رأس المال الثابت يساوي عمليات اقتناء الأصول الرأسمالية الثابتة ناقصا عمليات التصرف في تلك الأصول، وهو واحد من مكونات الأصول غير المالية. وبعبارة أخرى، يستبعد من إجمالي تكوين رأس المال الثابت استهلاك رأس المال الثابت والمعاملات في المخزونات والنفائس والأصول غير المنتجة.

- **صافي تدفقات النقد الخارجة من الاستثمارات في الأصول غير المالية،** أي المشتريات النقدية للأصول غير المالية ناقصا المبيعات النقدية للأصول غير المالية للشركات العامة غير المالية أو للقطاع العام غير المالي.
- **الفائض/العجز النقدي،** أي مدى قيام الشركات العامة غير المالية أو القطاع العام غير المالي إما بوضع موارد مالية نقدية تحت تصرف قطاعات الاقتصاد الأخرى وغير المقيمين (الفائض النقدي) أو استخدام الشركات العامة غير المالية أو القطاع العام غير المالي للموارد المالية النقدية التي تحققها القطاعات الأخرى وغير المقيمين (العجز النقدي). ويمكن أيضا الإشارة إلى الفائض/العجز النقدي بمسمى "احتياجات التمويل النقدي" للشركات العامة غير المالية أو للقطاع العام غير المالي.
- **تدفقات النقد الداخلة من أنشطة التمويل،** والتي تنقسم إلى **صافي اقتناء الأصول المالية عدا النقد،** و**صافي تحمل الخصوم.** وتوضح النتيجة الصافية من جمع هذين المجهولين **صافي تدفقات النقد الداخلة من أنشطة التمويل.** فهذه المجلات توضح المعاملات التي تغير حيازات الشركات العامة غير المالية أو القطاع العام غير المالي من الأصول المالية عدا النقد وحيازاتها من الخصوم.
- **صافي التغير في الرصيد النقدي** ذاته، أي صافي التغير في "العملة والودائع" ضمن الأصول المالية بسبب العمليات النقدية التي تقوم بها الشركات العامة غير المالية أو القطاع العام غير المالي.

بيان التدفقات الاقتصادية الأخرى والميزانية العمومية

يعرض بيان التدفقات الاقتصادية الأخرى **التغيرات في القيمة الصافية** لأصول الشركات العامة غير المالية أو القطاع العام غير المالي **والتي لا تنشأ نتيجة معاملات.** وتتمثل أهم المجلات المتعلقة بالتدفقات الاقتصادية الأخرى في الأصول غير المالية، والأصول المالية، والخصوم، وفي الأوضاع المثالية ينبغي إعداد بيانات مكاسب الحيازة والتغيرات الأخرى في حجم الأصول كل على حدة عن هذه المجلات. وأهم بند موازن في هذا الكشف هو **التغير في القيمة الصافية الراجع إلى التغيرات الاقتصادية الأخرى.**^{٢٥} وإضافة إلى ذلك، يوضح هذا الكشف **التغير في القيمة المالية الصافية الراجع إلى التغيرات الاقتصادية الأخرى،** وذلك لأن التركيز ينصب هنا على الأصول المالية وليس على مجموع الأصول في بعض تحليلات المالية العامة.

أما الميزانية العمومية للشركات العامة غير المالية أو القطاع العام غير المالي فتعرض إحصاءات **أرصدة الأصول غير المالية، والأصول المالية، والخصوم،** وكذلك **القيمة الصافية الكلية.** وإضافة إلى ذلك، يوضح هذا الكشف

^{٢٥} التغير في القيمة الصافية الراجع إلى التدفقات الاقتصادية الأخرى هو مجموع التغيرات في القيمة الصافية الراجع إلى مكاسب/خسائر الحيازة والتغيرات في القيمة الصافية الراجعة إلى التغيرات الأخرى في حجم الأصول والخصوم، على التوالي.

القيمة المالية الصافية، وذلك بسبب انصباب التركيز على الأصول المالية وليس على مجموع الأصول في بعض تحليلات المالية العامة.

العلاقة بين أساس القيد والكشوف الواجب إعدادها

إمكانية إعداد جميع الكشوف الأربعة الواردة في *الدليل* بالنسبة للقطاع العام غير المالي **سوف تعتمد على أساس القيد** المستخدم في إحصاءات الحكومة العامة (بفرض أن كل بيانات الشركات العامة غير المالية متوافرة وفق أساس الاستحقاق وأن جميع الكشوف الأربعة الواردة في *الدليل* يمكن إعدادها بالنسبة للشركات العامة غير المالية)، وذلك على النحو التالي:^{٢٦}

- إذا كانت بيانات الحكومة العامة معدة على أساس نقدي، فإنه لا يمكن إعداد *سوى* بيان مصادر واستخدامات النقد عن القطاع العام غير المالي، وذلك باستخدام بيانات التدفقات النقدية للحكومة العامة والشركات العامة غير المالية. ومن الممكن كذلك إعداد بيانات الميزانية العمومية أو بيانات الدين بشكل جزئي من أجل إحصاءات القطاع العام غير المالي الموحدة، حسب بيانات الميزانية العمومية (أو بيانات الدين) المتوفرة عن الحكومة العامة.

- أما إذا كانت بيانات الحكومة العامة معدة على أساس غير نقدي،^{٢٧} يمكن عندئذ إعداد بيان العمليات وبيان مصادر واستخدامات النقد **معاً** عن القطاع العام غير المالي. ويعتمد إعداد بيان التدفقات الاقتصادية الأخرى والميزانية العمومية على (١) ما إذا كانت بيانات الحكومة العامة متاحة وفق أساس الاستحقاق الكامل أم لا؛ (٢) ومدى اكتمال وتقييم بيانات الميزانية العمومية للحكومة العامة. وقد لا يكون في الإمكان فعلاً سوى إعداد بيانات الميزانية العمومية (أو بيانات الدين) بشكل جزئي للقطاع العام غير

^{٢٦} في الواقع العملي، البيانات المعدة على الأساس النقدي وأساس الاستحقاق (أو الأساس غير النقدي) يمكن أن تكون **بدائل تحليلية مقبولة** لبعضها البعض **متى تم تحديد الفروق وتقديرها كمياً**. وغالباً ما يتم إدخال تعديلات على البيانات النقدية لقطاع الحكومة العامة، وهي بيانات مضمومة مع بيانات الشركات العامة التي تعد وفق أساس الاستحقاق. ومن المقطوع به تقريباً أن هذا المنهج لا يساعد على المحاسبة الكاملة، ولكنه يوفر بدائل للمتغيرات الاقتصادية، كالتغيرات في الطلب الكلي، والسيولة، وإمكانية استمرار الأوضاع المعنوية، وغيرها. وهناك شرط أساسي ينبغي توافره في أسس القيد المختلطة كي تؤدي إلى تحسين التحليل، وليس إضعافه، هو أن تتوافر لدى القائم بالتحليل معلومات كافية عن كل المتغيرات البديلة التي يجري استخدامها وأن يكون في مقدوره إما حذف أوجه عدم الاتساق عن طريق إدخال تعديلات أو أن يفسر أوجه عدم الاتساق تلك تفسيراً ملائماً. ويمثل هذا المنهج الأساس الذي يعبر عن أفضل جهد ممكن لإجراء تحليل شامل للمالية العامة يتجاوز القيود التي تواجهها الإحصاءات التي تعد وفق الأساس النقدي فقط. وحيث إن تركيز هذه المذكرة ينصب على **عملية توحيد بيانات** التدفقات والأرصدة للحكومة العامة والشركات العامة غير المالية وليس على اختيار مصادر البيانات وعمليات الاشتقاق والتصنيف، فإن هذه المذكرة لا توفر أي مبادئ توجيهية بشأن أنواع التعديلات المشار إليها.

^{٢٧} المقصود بمصطلح "الأساس غير النقدي" في القيد هو إما اتباع أساس الاستحقاق الكامل أو اتباع مزيج من الأساس النقدي وأساس الاستحقاق داخل القطاع الفرعي المعني أو بين القطاعات الفرعية.

دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١ - مادة مصاحبة

المالي، وذلك لكون بيانات الحكومة العامة غير معدة وفق أساس الاستحقاق الكامل و/أو توافر بيانات جزئية فقط عن العمومية للحكومة العامة.

رابعاً- توحيد إحصاءات القطاع العام غير المالي

يناقش هذا القسم على نحو تفصيلي توحيد إحصاءات القطاع العام غير المالي. وبعد تقديم موجز للبيانات التي ينبغي توحيدها، يورد هذا القسم بعض المبادئ التوجيهية والقواعد المستمدة من التجربة العملية من أجل التطبيق العملي.

ألف- ما الإحصاءات التي ينبغي توحيدها؟

من الناحية المفاهيمية، يستلزم التوحيد حذف جميع بيانات التدفقات وجميع بيانات علاقات المدين والدائن فيما بين الوحدات التي يجري إعداد بياناتها.

تعتمد سلامة عملية التوحيد على إجراء مراجعة دقيقة للحسابات لتحديد المعاملات ومراكز الأرصدة فيما بين أعضاء تلك المجموعة. وليس من الضروري أن يكون الهدف هو إجراء عملية توحيد كاملة، بل تحقيق الاتساق في حذف التدفقات ومراكز الأرصدة التي يكون لها تأثير مهم على المجمعات النهائية. وحيثما تكشف مراجعة الحسابات عن وجود تدفقات أو أرصدة محدودة يصعب تحديد الطرف المقابل فيها، فإنه ينبغي عدم تكريس الموارد من أجل تحديد هذه المعاملات البسيطة وأحجامها.

وعند إعداد إحصاءات القطاع العام غير المالي أو القطاع العام غير النقدي، كما أسلفنا، هناك نوعان من عمليات التوحيد يمكن اتباعهما:

- أولاً: تتم عملية التوحيد داخل كل واحد من القطاعات الفرعية التابعة للقطاع العام — أي التوحيد داخل القطاعات. وبالنسبة لمجال تركيز هذه المذكرة، فإن توحيد البيانات داخل القطاعات ينطوي على توحيد بيانات التدفقات والأرصدة فيما بين الشركات العامة غير المالية.^{٢٨}
- ثانياً: تتم عملية التوحيد بين القطاعات الفرعية التابعة للقطاع العام — أي التوحيد بين القطاعات. وبالنسبة لمجال تركيز هذه المذكرة، فإن توحيد البيانات بين القطاعات ينطوي على توحيد بيانات التدفقات والأرصدة بين قطاع الحكومة العامة وقطاع الشركات العامة غير المالية الفرعي لإنتاج إحصاءات القطاع العام غير المالي الموحدة.

^{٢٨} يتم التوحيد داخل القطاعات أيضا في حالة القطاعات الفرعية التابعة لقطاع الحكومة العامة.

وتتم عملية التوحيد داخل القطاعات دائما قبل عملية التوحيد بين القطاعات.

وكما ورد في القسم ثالثا—جيم، ينبغي من حيث المبدأ إعداد بيانات أهم الكشوف والمجملات والبنود الموازنة الواردة في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١ لإحصاءات الشركات العامة غير المالية والقطاع العام غير المالي. وفيما يلي عرض لجميع البنود التي قد يلزم حذفها في عملية التوحيد عند إعداد هذه الكشوف والمجملات والبنود الموازنة.

وعلى خلاف توحيد بيانات الإيرادات والمصروفات في حالة الحكومة العامة والشركات العامة غير المالية، تختلف الآراء بشأن درجة توحيد بيانات الإيرادات والمصروفات في حالة القطاع العام غير المالي. وفي حين يعرف التوحيد بأنه طريقة لعرض الإحصاءات الخاصة بمجموعة من الوحدات (أو الكيانات) كما لو كانت تشكل وحدة واحدة، ينبغي أن يكون الباعث على التوحيد دائما هو إنتاج مجملات مفيدة من الواجهة التحليلية.

ومن حيث المبدأ، ينبغي حذف جميع بيانات معاملات الإيرادات والمصروفات عند إجراء عمليتي التوحيد داخل القطاعات والتوحيد بين القطاعات. ويشمل ذلك التحويلات الإجبارية (أي الضرائب، ومعظم المساهمات الاجتماعية، والغرامات والجزاءات)، إذا كانت تلك الإحصاءات الموحدة تعتبر مفيدة من الواجهة التحليلية. ومن المفيد في معظم الحالات عدم توحيد بيانات الضرائب والغرامات والجزاءات مستحقة الدفع من الشركات العامة غير المالية إلى قطاع الحكومة العامة عند إجراء التوحيد بين القطاعات. ويمكن القول إن هذه التحويلات الإجبارية تؤديها شركات عامة تدرج في عداد المنتجين السوقيين، وإنه من المفترض، للأغراض التحليلية، معاملة جميع مثل هذه المدفوعات المؤداة من المنتجين السوقيين إلى الحكومة (وهي منتج غير سوقي) معاملة مماثلة، بغض النظر عما إذا كانت تتم في القطاع العام أو القطاع الخاص.^{٢٩} ولذلك، تعتبر التحويلات والمبادلات الطوعية، من المنظور التحليلي، هي التدفقات الوحيدة التي يلزم توحيدها في بيانات معاملات الإيرادات والمصروفات.

^{٢٩} لا تحذف بيانات مساهمات الضمان الاجتماعي عند التوحيد، لأن هذه المساهمات تعتبر مؤداة إلى العاملين الذين يقومون بدورهم بأدائها إلى صناديق الضمان الاجتماعي (تحويل المسار).

دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١ - مادة مصاحبة

وتؤدي هذه العملية إلى ما يلي من بيانات معاملات الإيرادات والمصروفات (وكلها تندرج ضمن التحويلات والمبادلات الطوعية) التي يتعين حذفها داخل قطاع الشركات العامة غير المالية الفرعي، أو بين قطاع الحكومة العامة وقطاع الشركات العامة غير المالية الفرعي، وهي مرتبة وفق ترتيب الأهمية المرجح^{٣٠}:

- الأرباح الموزعة مستحقة الدفع/القبض والمسحوبات من دخل أشباه الشركات؛
- الإعانات مستحقة الدفع/القبض؛^{٣١}
- التحويلات الجارية والرأسمالية مستحقة الدفع/القبض؛
- دخل/مصروفات الفائدة مستحقة القبض أو مستحقة الدفع؛
- الربيع مستحق القبض/مستحق الدفع؛
- مشتريات/مبيعات السلع والخدمات.

ويعرض الملحق الأول منها بديلا في معالجة بيانات معاملات الإيرادات والمصروفات في حالة القطاع العام غير المالي. ووفقا لذلك المنهج، لا تُعد إحصاءات الإيرادات والمصروفات عن القطاع العام غير المالي الموحد. فلا يتم إعداد هذه الإحصاءات إلا في حالة صافي/إجمالي رصيد التشغيل (صافي نتيجة الإيرادات والمصروفات) وصافي الإقراض/الاقتراض، وجميع المعاملات في الأصول والخصوم. غير أنه يتم إعداد مجملات الإيرادات والمصروفات في حالة الشركات العامة غير المالية، وينبغي توحيدها، حسب اللزوم (التوحيد داخل القطاعات).

وبالنسبة لحالاتي التوحيد داخل القطاعات والتوحيد بين القطاعات، ينبغي حذف بيانات المعاملات في الأصول غير المالية عند إعداد بيانات منفصلة عن إجمالي عمليات الاقتناء والتصرف من أجل حساب صافي اقتناء الأصول

^{٣٠} في بيان مصادر واستخدامات النقد، ينبغي توحيد بيانات نفس المعاملات النقدية، أي الأرباح الموزعة المدفوعة/المتلقاة والمسحوبات من دخل أشباه الشركات، والإعانات المتلقاة أو المدفوعة، والتحويلات الجارية والرأسمالية المتلقاة أو المدفوعة، ودخل الفائدة/مصروفات الفائدة المتلقاة أو المدفوعة، والربيع المتلقى أو المدفوع، ومشتريات ومبيعات السلع والخدمات.

^{٣١} لا يورد نظام التصنيف المستخدم في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١ تحديدا منفصلا للإعانات مستحقة القبض تحت الدخل. فهذه الإيرادات تصنف في ذلك الدليل ضمن فئة التحويلات الطوعية عدا المنح، التحويلات الجارية (فئة الإيرادات ١٤٤١). أما الإعانات مستحقة الدفع إلى الشركات العامة غير المالية فهي محددة ضمن تصنيف المصروفات في النظام الذي يستخدمه الدليل (فئة المصروفات ٢٥١١).

غير المالية (مع استهلاك رأس المال الثابت أو بدونه).^{٣٢} غير أنه إذا كانت عملية إعداد البيانات تقتصر على مجمل "صافي اقتناء الأصول غير المالية"، فليس هناك حاجة إلى عملية التوحيد — لا بالنسبة للتوحيد داخل القطاعات ولا للتوحيد بين القطاعات. ويمكن توضيح هذا المبدأ في المثال التالي: لنفترض أن قطاع الحكومة العامة يبيع أصلاً ثابتاً قيمته ١٠٠ وحدة إلى إحدى الشركات العامة غير المالية. ويوضح الجدول ٥ بيانات المعاملات في الأصول غير المالية مجمعة وموحدة، وكذلك أثر عملية التوحيد على المكونات المعنية.

الجدول ٥: توضيح عملية توحيد بيانات الأصول غير المالية

| القطاع العام الموحد | التوحيد | القطاع العام المجمع | الشركة العامة | الحكومة العامة | |
|---------------------|------------|---------------------|---------------|----------------|--------------------------------|
| (٤)+(٣)=(٥) | (٤) | (٢)+(١)=(٣) | (٢) | (١) | |
| صفر | صفر | صفر | ١٠٠٠ + | ١٠٠٠ - | صافي اقتناء الأصول غير المالية |
| صفر | ١٠٠٠ - | ١٠٠٠ + | ١٠٠٠ + | صفر | عمليات الاقتناء |
| صفر | (١٠٠٠ -) - | ١٠٠٠ - | صفر | ١٠٠٠ - | عمليات التصرف |

ولا يلزم توحيد بيانات التدفقات الاقتصادية الأخرى في الأصول غير المالية أو بيانات أرصدة تلك الأصول. فبيانات الأصول غير المالية لا تظهر إلا في الميزانية العمومية لوحدة القطاع العام المعنية، ويصدق ذلك بالتبعية على بيانات التدفقات الاقتصادية الأخرى المتعلقة بهذه الأصول. وتتمثل نتيجة المعاملات في الأصول غير المالية فيما يحدث من تغيير في ملكية الأصول المعنية من وحدة إلى أخرى، وما ينتج عن ذلك من انتقال الأصل المعني من الميزانية العمومية للوحدة البائعة إلى الميزانية العمومية للوحدة المشتريّة.

وبالنسبة لحالتي التوحيد داخل القطاعات والتوحيد بين القطاعات، ينبغي حذف بيانات المعاملات الرئيسية التالية في الأصول المالية والخصوم عند إعداد إحصاءات الشركات العامة غير المالية أو القطاع العام غير المالي، وهي مرتبة وفق ترتيب الأهمية المرجح:^{٣٣}

^{٣٢} في بيان مصادر واستخدامات النقد، ينبغي توحيد بيانات نفس المعاملات النقدية: أي المشتريات/المبيعات النقدية من الأصول غير المالية.

^{٣٣} في بيان مصادر واستخدامات النقد، ينبغي توحيد بيانات نفس المعاملات النقدية: وهي المعاملات النقدية في الأسهم وحصص رأس المال الأخرى، والقروض المتلقاة/المدفوعة، ومشتريات/مبيعات الأوراق المالية عدا الأسهم.

- الأسهم وحصص رأس المال الأخرى؛

- القروض مستحقة الدفع/القبض؛

- عمليات اقتناء/التصرف في الأوراق المالية عدا الأسهم؛

- الحسابات الأخرى مستحقة الدفع/القبض.

وانطلاقاً من بيانات المعاملات في الأصول المالية والخصوم المشار إليها أعلاه، ينبغي حذف بيانات *التدفقات الاقتصادية الأخرى وبيانات الأرصدة (في الميزانيات العمومية) لنفس فئات الأصول المالية والخصوم بالنسبة لحالتي التوحيد داخل القطاعات والتوحيد بين القطاعات*. وللحفاظ على التجانس، ينبغي التأكد عند توحيد بيانات تدفقات الأصول والخصوم من توحيد بيانات مراكز الأرصدة المناظرة.

وترد في القسم التالي مناقشة مفصلة للتدفقات والأرصدة التي ينبغي حذف بياناتها في حالتي التوحيد داخل القطاعات والتوحيد بين القطاعات، بالترتيب.

معاملات الإيرادات والمصروفات

الأرباح الموزعة ومسحوبات الدخل من أشباه الشركات

على غرار ما يسري في حالة وحدات الحكومة العامة، يحق للشركات العامة غير المالية — بصفتها حملة الأسهم في الشركات العامة الأخرى ومالكة لتلك الشركات العامة الأخرى — أن تتلقى أرباحاً موزعة نتيجة لوضع موارد حصص الأسهم تحت تصرف الشركة المعنية. غير أنه عند ضم الإحصاءات الخاصة بحملة الأسهم والمالكين مع إحصاءات الشركات العامة التي تدفع الأرباح الموزعة، فإن بيانات *معاملات الأرباح الموزعة هذه يتم حذفها في حالتي التوحيد داخل القطاعات والتوحيد بين القطاعات*. والمقصود بالتوحيد داخل القطاعات هنا هو حذف بيانات معاملات الأرباح الموزعة التي تجري داخل مجموعة الشركات العامة غير المالية. أما المقصود بالتوحيد بين القطاعات فهو حذف بيانات معاملات الأرباح الموزعة مستحقة الدفع إلى الحكومة العامة عند توحيد إحصاءات القطاع العام غير المالي.

ومن المحتمل أن تكون توزيعات أرباح الشركات العامة غير منتظمة و/أو قد لا يطلق عليها صراحة اسم الأرباح الموزعة. وقد يتعذر على معدي البيانات تحديد ما إذا كانت تلك المتحصلات أرباحاً موزعة أو مسحوبات من حصص الأسهم. وتشمل الأرباح الموزعة كل توزيعات الأرباح التي تؤديها الشركات إلى حملة الأسهم فيها أو مالكيها. وهذه الأرباح الموزعة هي مدفوعات تؤديها الشركة المعنية خصماً من دخلها الجاري، وهو الدخل

المستمد من أنشطتها الإنتاجية المستمرة، أو هي مدفوعات تؤديها الشركة المعنية خصما من احتياطاتها لا تمثل مسحوبات من حصص رأس المال. غير أن الشركة قد تمهد المدفوعات التي تؤديها من فترة ما إلى الفترة التالية، ومن ثم فهي تدفع أرباحا موزعة أعلى في بعض الفترات مقارنة بما تكتسبه من أنشطتها الإنتاجية. ومع ذلك تظل تلك المدفوعات أرباحا موزعة. أما التوزيعات التي تؤديها الشركات إلى حملة الأسهم من العائدات المتحققة من متحصلات الخصخصة ومبيعات الأصول الأخرى والمدفوعات الاستثنائية غير المتكررة المستندة إلى الاحتياطات المتراكمة أو مكاسب الحيازة فهي تمثل مسحوبات من حصص الأسهم لا أرباحا موزعة (راجع القسم الفرعي الذي يحمل عنوان "الأسهم وحصص رأس المال الأخرى" أدناه للاطلاع على مناقشة للمعاملات في حصص رأس المال).

وعلى وجه الدقة، لا يمكن أن تقوم أشباه الشركات غير المالية بتوزيع دخل في شكل أرباح موزعة، ولكن المالك قد يختار سحب بعض أو كل الدخل المكتسب. ومن الناحية المفاهيمية، فإن سحب ذلك الدخل يعادل توزيع دخل الشركة من خلال الأرباح الموزعة ومن ثم فهو يعالج بنفس الطريقة في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١. وكما هي الحال بالنسبة للأرباح الموزعة، فإن المسحوبات من دخل أشباه الشركات لا تشمل مسحوبات الأموال المتحققة من متحصلات بيع أصول أشباه الشركات وغيره من أشكال التصرف في تلك الأصول. ويتم قيد تحويل الأموال الناتج عن عمليات التصرف تلك كإخفاض في حصص رأس المال التي تملكها الشركات العامة الأخرى في أشباه الشركات المعنية. وبالمثل، فإن الأموال التي يتم سحبها عن طريق تسهيل مبالغ كبيرة من الإيرادات المحتجزة المتراكمة أو غيرها من الاحتياطات لدى أشباه الشركات تعامل كمسحوبات من حصص الأسهم. وعند ضم الإحصاءات الخاصة بالمالكيين مع إحصاءات أشباه الشركات، فإن بيانات معاملات المسحوبات هذه يتم حذفها في حالتها التوحيد داخل القطاعات والتوحيد بين القطاعات.

الإعانات

الإعانات هي مدفوعات جارية بدون مقابل تقدمها الوحدات الحكومية إلى المشروعات على أساس مستويات أنشطتها الإنتاجية أو على أساس كميات أو قيم السلع والخدمات التي تنتجها أو تبيعها أو تصدرها أو تستوردها. وتدفع الإعانات إلى المنتجين فقط، وليس إلى المستهلك النهائي، وهي بمثابة تحويلات جارية فقط وليست تحويلات رأسمالية. ويمكن دفع إعانات على منتجات معينة أو على الإنتاج بصورة عامة.

وينبغي حذف بيانات جميع الإعانات مستحقة الدفع من الحكومة إلى الشركات العامة غير المالية عند إعداد الإحصاءات الموحدة للقطاع العام غير المالي (أي في عملية التوحيد بين القطاعات). أما الشركات العامة غير

المالية فلا تقدم إعانات، ولهذا السبب لا يتم توحيد بيانات الإعانات داخل القطاعات عند إعداد إحصاءات الشركات العامة غير المالية الموحدة.

التحويلات الجارية والرأسمالية

قد لا تكون التحويلات الجارية والرأسمالية فيما بين الشركات العامة غير المالية أمراً شائعاً، ومع ذلك يسهل تحديدها بوجه عام. والتحويلات الجارية هي التحويلات المقدمة لأغراض المصروفات الجارية والتي لا تكون مرتبطة أو مشروطة باقتناء الجهة المتلقية أصولاً. أما التحويلات الرأسمالية فتتطوي على اقتناء الجهة المتلقية أصولاً، وقد تتكون من تحويل نقدي ينبغي للجهة المتلقية أو يتعين عليها أن تستخدمه في اقتناء أصل أو أصول (بخلاف المخزونات)، أو تحويل أصل (بخلاف المخزونات والنقد)، أو إلغاء خصوم بالاتفاق بين الدائن والمدين، أو تحمل دين شركة عامة أخرى. **وينبغي حذف بيانات التحويلات الجارية والرأسمالية هذه عند إعداد الإحصاءات الموحدة للشركات العامة غير المالية (أي في عملية التوحيد داخل القطاعات).**

أما التحويلات الرأسمالية بين الحكومة العامة والشركات العامة غير المالية فهي أمر شائع، وعادة ما يكون من السهل تحديدها. **وينبغي حذف بيانات التحويلات الرأسمالية هذه عند إعداد الإحصاءات الموحدة للقطاع العام غير المالي (أي في عملية التوحيد بين القطاعات).** غير أنه ينبغي توخي التأكد من أن المعاملات المحددة في البيانات المصدرية كتحويلات رأسمالية هي بالفعل تحويلات رأسمالية. وعلى العكس من ذلك، قد تسمى البيانات المصدرية معاملة ما كمعاملة في حصص رأس المال بينما ينبغي اعتبارها تحويلاً رأسمالياً من المنظور الاقتصادي. ودائماً ما تعتبر المدفوعات التالية الكبيرة غير المتكررة تحويلات رأسمالية:

- المدفوعات الموجهة لتغطية عجوزات تشغيلية كبيرة متراكمة لسنتين أو أكثر (سواء كانت الشركة العامة هي منشأة عاملة أم لا)؛
- المدفوعات الموجهة لتعزيز وضع السيولة لدى الشركة العامة المعنية، إذا لم تعد تلك الشركة منشأة عاملة؛
- المدفوعات الموجهة لإلغاء دين عن طريق الاتفاق المتبادل؛
- المدفوعات الموجهة لتحمل دين على شركة عامة لم تعد منشأة عاملة؛

ومن الناحية الأخرى، لا تعتبر المدفوعات التالية الكبيرة غير المتكررة تحويلات رأسمالية:

- المدفوعات الموجهة لتعزيز وضع السيولة لدى الشركات العامة التي تمثل منشآت مستمرة — إذ أن هذه المدفوعات تصنف دائما كعمليات اقتناء لحصص رأس المال تقوم بها الحكومة (أي معاملة مالية).
- المدفوعات الموجهة لتحمل دين على شركات عامة لا تزال منشآت مستمرة — إذ أن هذه المدفوعات تصنف دائما كأى مما يلي: (١) كعمليات اقتناء لحصص رأس المال تقوم بها الحكومة (أي معاملة مالية) إذا لم يكن هناك تعاقد صريح بين الحكومة والشركة العامة المعنية على سداد هذه المدفوعات؛ (٢) كعمليات اقتناء لمطالبة مالية (أي قروض) على الشركة العامة المعنية إذا كان هناك تعاقد صريح وسار بين الحكومة وتلك الشركة العامة على سداد تلك الأموال.

دخل/مصرفات الفائدة

قد لا تكون حيازات الأصول المالية والخصوم داخل القطاعات فيما بين الشركات العامة غير المالية أمرا شائعا ولا من السهل تحديدها في الحسابات، هذا إن وجدت. ومع ذلك، ينبغي إن أمكن، حذف بيانات دخل الفائدة مستحق القبض من الشركات العامة غير المالية وبيانات دخل الفائدة مستحق الدفع إلى تلك الشركات عند إعداد الإحصاءات الموحدة للشركات العامة غير المالية (أي في عملية التوحيد داخل القطاعات).

غير أنه نظرا لأن هناك حيازات بين القطاعات من الأصول المالية والخصوم فيما بين وحدات الحكومة العامة من ناحية والشركات العامة غير المالية من ناحية أخرى، فإن مدفوعات الفائدة فيما بينها هي أمر شائع ومن السهل تحديدها بوجه عام. وينبغي حذف بيانات دخل/مصرفات الفائدة مستحقة الدفع بين الحكومة العامة والشركات العامة غير المالية عند إعداد الإحصاءات الموحدة للقطاع العام غير المالي (أي في عملية التوحيد بين القطاعات).

الريع مستحق القبض/مستحق الدفع

الريع هو دخل ملكية متحصل من عمليات معينة تتعلق بتأجير أراض وأصول جوفية وأصول أخرى تتوافر طبيعيا. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تقوم إحدى الشركات العامة غير المالية بتأجير أرض مملوكة لشركة عامة غير مالية أخرى أو قد تقوم تلك الشركة بتأجير أرض مملوكة للحكومة العامة.

وينبغي حذف بيانات الريع مستحق القبض/مستحق الدفع فيما بين الشركات العامة غير المالية عند إعداد الإحصاءات الموحدة للشركات العامة غير المالية (أي في عملية التوحيد داخل القطاعات). وينبغي حذف بيانات

دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١ - مادة مصاحبة

الربيع مستحق القبض/مستحق الدفع بين الحكومة العامة والشركات العامة غير المالية عند إعداد الإحصاءات الموحدة للقطاع العام غير المالي (أي في عملية التوحيد بين القطاعات).

مشتريات/مبيعات السلع والخدمات

يتمثل النشاط الأساسي للشركات العامة غير المالية في توفير السلع و/أو الخدمات بأسعار السوق، أي "مبيعات السلع والخدمات" وفق نظام التصنيف الوارد في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١. وقد تتم مبيعات (ومشتريات) السلع و/أو الخدمات هذه أيضا فيما بين الشركات العامة غير المالية، أو بين الحكومة العامة والشركات العامة غير المالية.

ومن حيث المبدأ، يتعين حذف بيانات هذه المعاملات التي تتم داخل كل قطاع وبين القطاعات عند إعداد الإحصاءات الموحدة لقطاع الشركات العامة غير المالية الفرعي والإحصاءات الموحدة للقطاع العام غير المالي. غير أن الأرجح في الواقع العملي هو عدم التمكن من حذف بيانات هذه المعاملات التي تتم داخل كل قطاع وبين القطاعات بسبب عدم توافر التفاصيل المتعلقة بالمشتريات من فرادى الشركات العامة غير المالية والمبيعات إلى تلك الشركات. فعلى سبيل المثال، من المستبعد جدا أن تحدد البيانات المصدرية المتعلقة بشركة الطيران الوطنية المملوكة للدولة مبيعات بطاقات السفر الجوي للرحلات الرسمية لموظفي الحكومة بشكل منفصل، وخصوصا إذا تم شراء تلك البطاقات عن طريق إحدى وكالات السفر.

ولذلك، لا يوصى بإجراء أي توحيد لبيانات مشتريات/مبيعات السلع والخدمات داخل القطاعات أو بين القطاعات بسبب الافتقار للتفاصيل المتعلقة بهذه المعاملات (و/أو الجهد الكبير اللازم للحصول على تلك التفاصيل)، وربما أيضا لأن هذه المعاملات، على الأرجح، ليست ذات تأثير مقارنة بمجموع مشتريات الشركات العامة من الوحدات الأخرى في الاقتصاد ومبيعات تلك الشركات إلى الوحدات الأخرى في الاقتصاد.

تدفقات وأرصدة الأصول غير المالية

قد نفتتني الشركات العامة غير المالية أصولا غير مالية أو تتصرف في أصول غير مالية، كالأرض والمباني والمعدات، في إطار معاملات مع الحكومة العامة أو مع غيرها من الشركات العامة غير المالية. وتتمثل نتيجة تلك المعاملات فيما يحدث من تغيير في ملكية الأصول المعنية من وحدة إلى أخرى، وما ينتج عن ذلك من انتقال الأصل غير المالي المعني من الميزانية العمومية للوحدة البائعة إلى الميزانية العمومية للوحدة المشترية.

وينبغي حذف بيانات المعاملات في الأصول غير المالية بين الحكومة العامة والشركات العامة غير المالية في عملية التوحيد داخل القطاعات؛ وينبغي أن يقتصر ما يظل ظاهراً في البيانات على عمليات اقتناء الأصول أو التصرف فيها التي تتم خارج الوحدات التي يتم توحيد بياناتها. ولا يؤدي توحيد بيانات هذه المعاملات إلى حذف بيانات الأصل المعني من الميزانية العمومية للقطاع العام غير المالي لأنه يظل أصلاً منظوراً تملكه وتسيطر عليه الحكومة العامة أو الشركة العامة غير المالية المعنية ويظل يسهم في القيمة الصافية للوحدات التي تم توحيد بياناتها.

غير أن هذه المعاملات، كما أوضحنا، لا يتعين حذفها عند إعداد الإحصاءات الموحدة بغرض إنتاج مجمل صافي اقتناء الأصول غير المالية". ولكن بالنسبة لحالتي توحيد البيانات داخل القطاعات وبين القطاعات، ينبغي حذف بيانات المعاملات في الأصول غير المالية عند إعداد الإحصاءات الإجمالية لعمليات الاقتناء والتصرف بشكل منفصل لحساب صافي اقتناء الأصول غير المالية - وذلك مع استهلاك رأس المال الثابت أو بدونه (راجع المثال في الجدول ٥).

ولا يلزم توحيد البيانات المتعلقة بالتدفقات الاقتصادية الأخرى في الأصول غير المالية أو بأرصدة تلك الأصول لأن الأصول غير المالية لا تظهر إلا في الميزانية العمومية لإحدى وحدات القطاع العام، ويسري ذلك بالتبعية على التدفقات الاقتصادية الأخرى في هذه الأصول.

تدفقات وأرصدة الأصول المالية والخصوم

وفقاً لما ورد في الفقرتين ٧-١٢، و٧-١٤ من الدليل، تتألف الأصول المالية من المطالبات المالية والذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة التي يخصصها صندوق النقد الدولي. والمطالبات المالية هي أصول تخول لوحدة، هي مالك الأصل (أي الدائن)، الحصول على مبلغ واحد أو عدة مبالغ من وحدة ثانية، هي المدين، وفق الشروط المحددة في عقد بين الوحدتين. وعندما تنشأ مطالبة مالية، ينشئ المدين في نفس الوقت التزاماً بقيمة مساوية بوصفه الطرف المقابل في الأصل المالي. وبالتالي، فإن الخصوم هي التزامات بتقديم منافع اقتصادية للوحدات التي تفتتت المطالبات/الأصول المالية المناظرة.

وينبغي، حسب الاقتضاء، بالنسبة لحالتي توحيد البيانات داخل القطاعات وبين القطاعات، حذف بيانات تدفقات وأرصدة الأصول المالية لوحدات القطاع العام غير المالي. وتورد الأقسام التالية مناقشة حول تدفقات وأرصدة الأصول المالية (والخصوم) التي يتعين حذف بياناتها في حالتي توحيد البيانات داخل القطاعات وبين القطاعات لوحدات القطاع العام غير المالي، مرتبة حسب الأهمية المحتملة.

الأسهم وحصص رأس المال الأخرى

تضم الأسهم وحصص رأس المال الأخرى كل الأدوات والقيود التي تعترف بالمطالبات على القيمة المتبقية للشركة المعنية، وذلك بعد استيفاء مطالبات كل الدائنين. وينبغي، حسب الاقتضاء، بالنسبة لحالتي **توحيد البيانات داخل القطاعات وبين القطاعات**، حذف بيانات تدفقات وأرصدة الأسهم وحصص رأس المال الأخرى.

وهناك عدة عوامل يتعين أن تقرر في الأذهان عند تحديد قيم تدفقات وأرصدة الأسهم وحصص رأس المال الأخرى الواجب حذف بياناتها عند التوحيد. وعلى الرغم من أنه كان ينبغي معالجة هذه القضايا في مراحل سابقة لعملية إعداد البيانات، ينبغي الإشارة إلى ما يلي:

- ينبغي توخي الدقة في تحديد المعاملات في الأسهم وحصص رأس المال الأخرى بين الحكومة وشركاتها العامة، أو فيما بين الشركات العامة، وينبغي تصنيف تلك المعاملات حسب وضعها الاقتصادي بما يتفق مع المنهجية المتبعة في الدليل. فعلى سبيل المثال، ينبغي تصنيف التحويل الكبير غير المتكرر (والذي يشار إليه في أغلب الأحيان بعبارة "ضخ رأس المال") من الحكومة إلى إحدى الشركات العامة كافتناء لخصص رأسمال (أي كزيادة في الأصول المالية للحكومة) في الشركة العامة المعنية، وليس كإعانة (أي كمصروفات) أو تحويل رأسمالي. وبالمثل، تظهر هذه المعاملة في حسابات الشركات العامة كافتناء لخصص في رأس المال من جانب الحكومة (أي كزيادة في الخصوم على الشركة العامة المعنية) وليس كإيرادات.
- ينبغي إطلاق نفس التسمية على المعاملة الواحدة في فئتي الإحصاءات: فعلى سبيل المثال، لا ينبغي تصنيف المعاملة الواحدة كأرباح موزعة في إحصاءات الحكومة ومسحوبات من حصص رأس المال في إحصاءات الشركة العامة المعنية.

القروض

القرض هو أداة مالية تنشأ عندما يقرض دائن ما أموالاً بصورة مباشرة إلى مدين ما، ويحصل على وثيقة غير قابلة للتداول كإثبات للأصل. ومن أمثله القروض العقارية، والقروض المقسطة، وائتمان الشراء التأجيلي، وقروض تمويل الائتمان التجاري والسلف، واتفاقات إعادة الشراء، والأصول المالية والخصوم الناشئة ضمناً عن التأجير التمويلي، والمطالبات القائمة على صندوق النقد الدولي أو الخصوم القائمة له في شكل قروض.

وغالبا ما تقدم الحكومات قروضا إلى الشركات العامة، أو قد تقوم شركة عامة بتقديم قرض إلى شركة عامة أخرى. وفي المراحل الأولى من عملية إعداد البيانات، ينبغي توخي الدقة في تحديد معاملات القروض بين الحكومة وشركاتها العامة، أو فيما بين الشركات العامة، وينبغي تصنيف تلك المعاملات حسب وضعها الاقتصادي بما يتفق مع المنهجية المتبعة في الدليل.^{٣٤}

وفي المعتاد، يتم تقييم القروض في الميزانية العمومية باستخدام *الأسعار الاسمية* لأنها لا تكون محلا للتداول المنتظم في الأسواق. أما القروض التي أصبحت قابلة للتداول في الأسواق الثانوية فينبغي إعادة تصنيفها ضمن الأوراق المالية عدا الأسهم وينبغي تقييمها بالأسعار السوقية أو بالقيم العادلة، وذلك بنفس طريقة التقييم المتبعة مع الأنواع الأخرى من الأوراق المالية عدا الأسهم.

وبالنسبة لحالتي *توحيد البيانات داخل القطاعات وبين القطاعات*، ينبغي حذف بيانات كل معاملات القروض المباشرة، والتدفقات الاقتصادية الأخرى التي تنطوي على قروض، وكذلك كل بيانات أرصدة القروض بين وحدات القطاع العام غير النقدي المعنية.

الأوراق المالية عدا الأسهم

الأوراق المالية عدا الأسهم هي أدوات مالية قابلة للتداول (من أمثلتها الكمبيالات، والسندات، وسندات الدين، وشهادات الإيداع القابلة للتداول، وشهادات القبول المصرفي، والقروض التي أصبحت قابلة للتداول بحكم الواقع، وغيرها) تمثل دليلا على وجود التزام على الوحدات بتسويتها عن طريق تقديم نقد أو أداة مالية أو أي بند آخر له قيمة اقتصادية. وإذا لم تتوافر *قيم سوقية* لتلك الأوراق المالية، كما هو في حالة الأوراق المالية قصيرة الأجل الصادرة بخضم، فينبغي أن تقيم عندئذ باستخدام *سعر الإصدار زائدا الفائدة المستحقة غير المدفوعة* (أي القيمة الاسمية). أما في حالة الأوراق المالية ذات القسائم، فينبغي استخدام أسعار الأوراق المالية المماثلة التي تتداول إذا لم تتوافر القيم السوقية. وتعامل سندات الخصم الكبير والسندات بدون قسائم بنفس الطريقة المتبعة مع الأوراق المالية الأخرى قصيرة الأجل الصادرة بخضم.

^{٣٤} على سبيل المثال، عند اقتضاء وجود سلع بموجب اتفاق تأجير تمويلي، فإن تغير الملكية من المؤجر إلى المستأجر يعتبر في حكم القائم، لأن كل المخاطر والمكافآت المترتبة على الملكية قد انتقلت، بحكم الواقع، إلى المستأجر. ويعتبر هذا التغير في الملكية قد تم تمويله عن طريق إنشاء قرض ضمني (أي أصل مالي لصالح المؤجر وخصوم على المستأجر).

دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١ - مادة مصاحبة

وينبغي أيضا حذف بيانات كل ما تقوم به وحدات القطاع العام غير المالي من معاملات مباشرة في اقتناء الأوراق المالية الصادرة عن الحكومة أو الشركات العامة غير المالية والتصرف فيها، **بالنسبة لحالتي توحيد البيانات داخل القطاعات وبين القطاعات وعلى السواء**، أي كان السبب وراء ذلك. وينبغي أيضا، **عند توحيد البيانات داخل القطاعات وبين القطاعات على السواء**، حذف بيانات كل التدفقات الاقتصادية الأخرى في الأوراق المالية عدا الأسهم، وكذلك بيانات كل حيازات الأوراق المالية عدا الأسهم (أي بيانات الأرصدة) فيما بين وحدات القطاع العام.

ولا ينبغي توحيد البيانات المتعلقة بأدوات الدين الحكومي القائم المكتتة في الأسواق الثانوية في بيانات المعاملات، حيث إن هذه المعاملات تتم مع وحدات غير حكومية. غير أنه ينبغي توحيد عمليات الاقتناء هذه في الميزانية العمومية أو في إحصاءات الدين.^{٣٥}

الحسابات الأخرى مستحقة الدفع/القبض

تتألف الحسابات الأخرى مستحقة الدفع/القبض من الائتمانات التجارية والسلف وحسابات أخرى مستحقة الدفع/القبض (كالضرائب، والأرباح الموزعة، والربيع، والأجور والرواتب، وغيرها) تكون واجبة القبض أو واجبة الدفع. ومن حيث المبدأ، ينبغي حذف بيانات التدفقات ومراكز الأرصدة في الحسابات الأخرى مستحقة الدفع/القبض داخل القطاعات وبين القطاعات على السواء في عملية التوحيد عند إعداد إحصاءات الشركات العامة غير المالية والقطاع العام غير المالي. غير أن الأرجح في الواقع العملي هو عدم التمكن من حذف بيانات هذه المعاملات التي تتم داخل كل قطاع وبين القطاعات بسبب عدم توافر التفاصيل المعنية. ويصدق ذلك على بيانات التدفقات ومراكز الأرصدة في الحسابات الأخرى مستحقة الدفع/القبض بين فرادى الشركات العامة غير المالية، أو

^{٣٥} في الحالات التي تصدر فيها الحكومة أوراقا مالية قابلة للتداول ويمكن بيعها في الأسواق الثانوية، قد تتغير علاقة المدائن/الدائن بين الحكومة وحائز الورقة المالية المعنية إبان حياة تلك الورقة. فعلى سبيل المثال، قد يباع سند صادر عن الحكومة المركزية في البداية إلى أحد البنوك، ثم يبيعه ذلك البنك لاحقا إلى إحدى الشركات العامة غير المالية. وعند توحيد بيانات الميزانية العمومية لكل من الحكومة العامة والشركات العامة غير المالية، من الضروري حذف ذلك المركز المالي المتبادل. غير أنه لا تجري أي عملية احتساب لمعاملة بين الحكومة المركزية والشركة العامة غير المالية المعنية. فالتغير في علاقة المدائن/الدائن يرد تفسيره من خلال عملية إعادة تصنيف تحت التغيرات الأخرى في حجم الأصول. وبالتالي، يتم قيد معاملتين منفصلتين (لا تحذف بيانات أي منهما عند التوحيد لأن أحد الطرفين هو البنك الخاص). أما في الميزانية العمومية، فتحذف بيانات حيازات الشركة العامة غير المالية من الخصوم القائمة على الحكومة المركزية عند توحيد بيانات الأرصدة. ويتم إدراج قيد بإشارة سالبة في بند التغيرات الأخرى في الحجم تحت الخصوم القائمة لصالح البنوك على الحكومة المركزية (من أجل تسجيل بيع تلك الأوراق المالية من البنك المشار إليه)، كما يدرج أيضا قيد مسلو بإشارة موجبة في بند التغيرات الأخرى في الحجم تحت الخصوم القائمة لصالح الشركات العامة غير المالية (من أجل تسجيل اقتناء الشركة العامة غير المالية المعنية لتلك الأوراق المالية).

بين الحكومة العامة والشركات العامة غير المالية. ولذلك، لا يوصى بإجراء أي توحيد لبيانات الحسابات الأخرى مستحقة الدفع/القبض داخل القطاعات أو بين القطاعات عند إعداد إحصاءات الشركات العامة غير المالية أو القطاع العام غير المالي.

باء- مبادئ توجيهية عملية

انصب التركيز في الأقسام السابقة إلى حد كبير على القضايا المفاهيمية المتعلقة بتوحيد البيانات وتحديد الفئات الرئيسية للمعاملات حيثما يكون من الضروري توحيد البيانات. وتتمثل النقطة الرئيسية في أنه ينبغي تحليل حسابات كل الوحدات الجاري توحيد بياناتها تحليلًا مفصلاً بما يكفي لتحديد المعاملات الداخلية الكبيرة التي قد تحدث. وكما ورد ذكره في المذكرة التي تتناول توحيد بيانات الحكومة العامة،^{٣٦} ينبغي تحديد كل المعاملات التي يجب توحيد بياناتها في الرموز المحاسبية للمعاملات ضمن حسابات الحكومة العامة، مع التحديد الواضح للطرف المقابل في المعاملة المعنية. وتتوافر البيانات المصدرية المتعلقة بالشركات العامة بشكل منفصل عن الرموز المحاسبية وقوائم الحسابات الخاصة بالحكومة. وكما تدعو إليه هذه المذكرة في القسم ثالثاً-ألف منها، ينبغي إبلاغ هذه البيانات المتعلقة بأنشطة الشركات العامة إلى معدي إحصاءات الحكومة أو إحصاءات القطاع العام بصورة منتظمة. أما في نظام إعداد إحصاءات القطاع العام، فينبغي تحديد الروابط بين البيانات المحاسبية للقطاع العام وبين الرموز الواردة في دليل إحصاءات الحكومة لعام ٢٠٠١ (أي ربطها بتلك الرموز)، وينبغي أن يكون هناك تحديد واضح للبنود الواجب حذفها عند التوحيد.

الأولويات عند التوحيد

حدد القسم السابق جميع التدفقات والأرصدة التي يرجح حذف بياناتها عند توحيد إحصاءات القطاع العام غير المالي. غير أنه ينبغي دائماً مراعاة الإمكانية العملية، وينبغي أن يستند القرار المتعلق بتحديد مستوى التفاصيل المستخدم في عملية التوحيد إلى ما يلي:

- الفائدة التحليلية للبيانات الموحدة و/أو فائدتها على مستوى السياسات؛
- الأهمية النسبية لمختلف أنواع التدفقات والأرصدة.

^{٣٦} راجع توحيد بيانات قطاع الحكومة العامة، من إعداد كيفين أوكونور، وإيثان وايزمان وتوبياس ويكنز، نوفمبر ٢٠٠٤، صندوق النقد الدولي، واشنطن العاصمة (Consolidation of the General Government Sector, by Kevin W. O'Connor, with) (Ethan Weisman and Tobias Wickens, International Monetary Fund, November 2004).

وعند إعداد إحصاءات قطاع الشركات العامة غير المالية الفرعي أو القطاع العام غير المالي، يوصى بإيلاء الأولوية لتحديد المجالات المحتملة التالية لتوحيد بيانات معاملات الإيرادات والمصروفات داخل القطاعات وبين القطاعات:^{٣٧}

- الأرباح الموزعة مستحقة الدفع/القبض والمسحوبات من دخل أشباه الشركات؛
- الإعانات مستحقة الدفع/القبض؛
- التحويلات الجارية والرأسمالية مستحقة الدفع/القبض.

ولا ينبغي السعي لتحديد وحذف معاملات التحويلات الرأسمالية الجارية والرأسمالية داخل القطاعات وبين القطاعات عند التوحيد إلا في الحالات التي تكون فيها تلك التحويلات كبيرة.

وعند إعداد إحصاءات قطاع الشركات العامة غير المالية الفرعي أو القطاع العام غير المالي، يوصى بإيلاء الأولوية لتحديد المجالات المحتملة التالية لتوحيد بيانات الأصول والخصوم داخل القطاعات وبين القطاعات:

- في حالة تدفقات وأرصدة الأصول غير المالية: إذا كان الأمر يقتصر على إعداد مجمل "صافي اقتناء الأصول غير المالية" (أو استخدامه)، فليس هناك حاجة إلى أي توحيد. ولن تكون هناك حاجة أيضا إلى أي توحيد لبيانات التدفقات الاقتصادية الأخرى في الأصول غير المالية أو بيانات أرصدة تلك الأصول. غير أنه يلزم توحيد البيانات داخل القطاعات وبين القطاعات عند إعداد بيانات إجمالي عمليات الاقتناء والتصرف بشكل مستقل من أجل حساب صافي اقتناء الأصول غير المالية (مع أو بدون استهلاك رأس المال الثابت).

- في حالة تدفقات وأرصدة الأصول المالية والخصوم:
 - الأسهم وحصص رأس المال الأخرى؛

٣٧ في حالة اتباع المنهج البديل (راجع الملحق الأول)، حيث لا يتم إعداد إحصاءات الإيرادات والمصروفات للقطاع العام غير المالي الموحد، لا يتم حذف بنود الإيرادات/المصروفات كما هو مقترح إلا عند إجراء عملية التوحيد داخل القطاعات لمجمعات الإيرادات والمصروفات لقطاع الشركات العامة غير المالية الفرعي الموحد (أي التوحيد داخل القطاعات).

- القروض؛
- الأوراق المالية عدا الأسهم.

وفي بعض الحالات، حيث يكون معلوماً أن هناك معاملات ينبغي حذف بياناتها في عملية التوحيد، قد يتعذر في الواقع العملي أو من حيث الإمكانية تحديد البيانات المعنية. غير أن قصور عملية التوحيد يعود في المقام الأول إلى ما ينشأ من صعوبات عملية وليست مفاهيمية.

ومن حيث المبدأ، عند تحديد معاملة ما يجب توحيد بياناتها (كقرض مقدم من الحكومة المركزية إلى إحدى الشركات العامة غير المالية)، فإنه يتوقع أن يكون الإيصال المناظر موجوداً في حسابات الطرف المقابل (وهو الشركة العامة غير المالية في هذه الحالة). غير أنه عند مراجعة حسابات تلك الشركة العامة غير المالية، قد لا يكون هناك قيد مدرج يشير إلى هذا القرض، أو قد يكون القرض المذكور مقيداً كقيد دائن في فترة مختلفة، أو قد يكون القرض مستحق القبض مدرجاً بقيمة تختلف عن قيمة القرض مستحق الدفع، أو قد يتم تصنيفه كبنء آخر غير القروض. وهناك أسباب شتى وراء تلك التفاوتات، وترد مناقشة بعضها أدناه. وقد لا تؤدي **تسوية تلك التفاوتات إلى تشجيع التوحيد السليم** فحسب، وإنما أيضاً إلى **تحسين النوعية الكلية للبيانات**.

ومن بين القواعد المحاسبية الرئيسية التي يستند إليها النظام الوارد في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١ وفي نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ هو أن **المعاملات تحدث في نفس الوقت** بالنسبة لكلا الطرفين المتعاملين، وأنه ينبغي عزو **نفس القيمة** إليها من كلا الطرفين المتعاملين. وتعني هذه القواعد تطبيق المحاسبة رباعية القيود، أي أن كل وحدة سوف تقوم بإدراج قيد دائن وآخر مدين، وأن القيمة ستكون واحدة في كل هذه القيود. وإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يصنف الطرفان المعاملة (أو الرصيد) بنفس الطريقة. وتؤدي الاختلافات عن هذه المعايير إلى نشأة الكثير من المشكلات العملية عند توحيد بيانات المعاملات ومراكز الميزانيات العمومية.

وتنسب **فروق التوقيت** في نشأة الكثير من المشكلات عند التوحيد. فيعتمد وقت القيد على ما إذا كان هذا الحدث مسجلاً على أساس نقدي أو على أساس الاستحقاق، ويعتمد كذلك على خصائص عملية أخرى تتعلق بالبيانات المصدرية. فإذا كان هناك دليل واضح من أحد الطرفين على أن المعاملة المعنية تمت في فترة معينة، فإنه يمكن استخدام هذه المعلومات في احتساب المعاملة لدى الطرف المقابل. فعلى سبيل المثال، قد تقوم الحكومة المركزية بقيد قرض قدمته إلى شركة عامة غير مالية في نهاية فترة محاسبية ما (لأنها تتبع أساساً نقدياً)، بينما الشركة العامة غير المالية المعنية قد لا تسجل ذلك القرض حتى الفترة التالية (لأنها تتبع أساساً الاستحقاق).

في دفاتر الحكومة المركزية، تم قيد المعاملات النقدية التالية: زيادة في الأصول المالية: قروض، وانخفاض في الأصول المالية: عملة وودائع. ولقيد هذا القرض على أساس الاستحقاق في الفترة التالية، يجب احتساب المعاملات التالية: انخفاض في القروض وزيادة في الحسابات مستحقة القبض، وكلها في الفترة الجارية. أما في الفترة التالية، عندما يستحق القرض (كما هو موضح في دفاتر الشركات العامة)، يتم قيد زيادة في الأصول المالية: قروض، وانخفاض في الأصول المالية: حسابات مستحقة القبض في إحصاءات الحكومة.

| الفترة الجارية | الاحتساب في الفترة الجارية | الفترة اللاحقة (مستحق) | المعاملات في الأصول المالية: |
|----------------|----------------------------|------------------------|------------------------------|
| | | | منها: |
| | | | عملة وودائع |
| ١٠ - | ١٠ - | ١٠ + | قروض |
| ١٠ + | ١٠ + | ١٠ - | حسابات مستحقة القبض |

وفي هذا المثال، إذا كان معلوماً أن القرض المقدم من الحكومة المركزية مستحق في الفترة التالية (كما قيدهته الشركة العامة غير المالية المعنية)، فربما يكون القيد المناظر قد أدرج في بيانات الحكومة المركزية مع إدراج قيد مناظر في الحسابات مستحقة القبض. وتؤدي عملية الاحتساب هذه أيضاً إلى تحسين نوعية إحصاءات الحكومة المركزية.

وقد تؤدي **التفاوتات المحاسبية** إلى نشأة مشكلات في التوحيد. فقد يوفر أحد طرفي المعاملة معلومات بقدر من التفصيل يفوق ما يقدمه الطرف الآخر، أو قد يتبع أحد طرفي المعاملة مبادئ أساس الاستحقاق بينما يتبع الطرف الآخر أساساً نقدياً. وفي تلك الحالات، يمكن اتباع منهجين. أولاً، يمكن فحص القيود المحاسبية التفصيلية لوحدة القطاع العام "ألف" من أجل تحديد ما إذا كان يمكن العثور فيها على مزيد من المعلومات عن تقسيم المعاملة أم لا. فإذا لم يتسن القيام بذلك بسهولة، فإنه يمكن استخدام القيود المحاسبية التفصيلية لوحدة القطاع العام "باء" لمعرفة ما إذا كان في الإمكان تحديد فرادى مكونات المعاملة أم لا. ويمكن تقييم النتائج المتحققة من استخدام كل منهج من أجل تحديد ما يبدو أكثر موثوقية، ويمكن استخدام الرقم الأكثر موثوقية على جانب المعاملة.

وفي حالات معينة، قد تنشأ **فروق في التقييم**. فعلى سبيل المثال، قد تقدم الحكومة المركزية تحويلاً عينياً إلى إحدى الشركات العامة غير المالية. وقد تقيد الحكومة المركزية السلع المعنية بتكلفة الاقتناء، بينما قد تطبق الشركة العامة المعنية مبدأً مختلفاً في التقييم، أو ببساطة، قد لا تكون قد قيدت ذلك التحويل العيني على الإطلاق. أو قد تقيم الشركة العامة المعنية حيازاتها من الأوراق المالية الصادرة عن الحكومة المركزية بالأسعار السوقية في ميزانيتها العمومية، بينما تقيم الحكومة المركزية تلك الأوراق المالية بالقيم الاسمية الأصلية. وبالمثل، قد تقيم الشركة العامة المعنية حيازاتها من الخصوم التي تأخذ شكل أسهم وحصص رأسمال أخرى بالأسعار السوقية في

ميزانيتها العمومية، بينما يتم تقييم نفس الحيازات من الأسهم وحصص رأس المال الأخرى (أي الأصول المالية) بالقيم الدفترية في دفاتر الحكومة العامة. وقد تؤدي المعاملات والمراكز المقومة بالعملة الأجنبية أيضا إلى نشأة فروق في التقييم، وخصوصا إذا استخدم الأطراف المعنيون أسعار صرف مختلفة. وفي كل حالات التفاوت التي تسببها فروق التقييم، ينبغي تطبيق قواعد التقييم التي يستخدمها النظام الوارد في *الدليل* (الفقرة ٣-٧٣، والفقرات من ٧-٢٢ إلى ٧-٣٠ من *الدليل*) على جانب المعاملة أو الرصيد المعني. **فإنذا كانت تتبع في أحد الجانبين القواعد التي يستخدمها النظام الوارد في *الدليل*، فإن هذا التقييم ينبغي احتسابه على الجانب الآخر.**

وهناك شكل آخر لعدم تجانس القيد قد يتسبب كذلك في حدوث مشكلات عند التوحيد. فقد يتفق جانبا المعاملة المعنية في التوقيت والتقييم ولكن يصعب الوصول إلى توائم واضح. وقد ينشأ ذلك من فروق التصنيف في مجموعتي الحسابات المعنية. وقد تختلف أيضا تصورات الجانبين للمعاملة؛ فعلى سبيل المثال، قد تصنف الشركة العامة المانحة تحويلا ما كتحويل رأسمالي، بينما تعتبرها الشركة العامة المتلقية تحويلا جاريا. أو قد تدرج شركة عامة المدفوعات التي تتلقاها من شركة عامة أخرى كأرباح موزعة مستحقة القبض (أي إيرادات)، في حين تدرج الشركة العامة الأخرى تلك المعاملة كمسحوبات من حصص رأس المال (أي كتمويل). وقد يقوم أحد الجانبين بتسجيل المعاملات، بينما لا يسجلها الجانب الآخر. فعلى سبيل المثال، قد تعفي الحكومة المركزية شركة عامة غير مالية من دين قائم عليها وتفيد مبلغ الدين قيذا صحيحا كتحويل رأسمالي، بينما لا تسجل تلك الشركة العامة حدوث أي معاملة. **ولن يؤدي تحليل وتسوية هذه التفاوتات الناشئة عن عدم تجانس القيد إلى تحسين عملية التوحيد فحسب، وإنما سيؤدي أيضا إلى تحسينات في عملية إعداد البيانات الأساسية.**

جيم - القواعد المستمدة من التجربة العملية

كثيرا ما تؤدي المشكلات العملية التي جرت مناقشتها أعلاه إلى عدم دقة توحيد البيانات. ويمكن أن توفر القواعد الواقعية المستمدة من التجربة العملية أساليب مفيدة تكون غالبا ضرورية لمعدي البيانات.

وهناك قواعد معينة يمكن اتباعها لتحديد ما يلي: (١) إذا كانت هناك تدفقات وأرصدة يجب توحيد بياناتها؛ (٢) إذا كان ينبغي قياس تلك التدفقات والأرصدة استنادا إلى حجمها وتكلفة جمعها؛ (٣) الوحدة التي ينظر إليها على أن لديها أكثر السجلات موثوقية. ومع ذلك، فإن الظروف السائدة تختلف من بلد إلى آخر، ويتعين أن تكون القواعد

دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١ - مادة مصاحبة

التي يستقر عليها الاختيار مستندة إلى ظروف كل بلد على حدة. وفيما يلي بعض الاقتراحات بشأن القواعد العامة المستمدة من التجربة العملية وتسلسل التحليل:^{٣٨}

- ١- يجب أن تبدأ كل عمليات التوحيد بتحليل للحسابات المعنية لتحديد ما إذا كانت هناك تدفقات أو أرصدة تعتبر داخلية من منظور الوحدة (أو الوحدات) الجاري توحيد بياناتها. ويعتمد ذلك على معرفة العلاقات فيما بين الوحدات المعنية. فهل تملك بعض الوحدات أسهما في وحدات أخرى؟ وهل تؤدي أرباحا سهمية أو مسحوبات من دخل أشباه الشركات؟ وهل تدفع بعض الوحدات فائدة إلى وحدات أخرى.
- ٢- متى تم التأكد من هذه العلاقات، يجب تحديد ما إذا كان في الإمكان قياس أو تقدير المعاملات أو الأرصدة داخل القطاعات و/أو بين القطاعات، وما إذا كانت المبالغ المعنية كبيرة من حيث الأهمية التحليلية.
- ٣- إذا كان مرجحا أن تكون المبالغ المعنية كبيرة، فهل هي كبيرة بما يكفي لتبرير الجهد الذي سيبدل في جمع البيانات وجمع المعلومات الأخرى لأغراض التوحيد؟ ويجب هنا استخدام الحكم التقديري، ولكن القاعدة الواجبة دائما هي أن الجهد والتكلفة اللازمين لتحديد المقدار الذي يجب توحيد بياناته ينبغي أن يتناسبوا تناسباً مطرداً مع المقدار المتوقع وتأثيره على المجمعات المعنية.
- ٤- من الشائع استخدام قاعدة "الجانب الواحد" المستمدة من التجربة العملية. فإذا كانت هناك أدلة مقنعة من أحد المتعاملين مفادها حدوث المعاملة المعنية أو وجود رصيد ما في الميزانية العمومية، فإنه ينبغي احتسابه على الجانب الآخر حتى في غياب سجلات القيود المناظرة. وعند إجراء ذلك التعديل في البيانات بالنسبة لوحدة لا يمكن في حالتها تحديد المعاملات أو الأرصدة المعنية تحديداً مباشراً، يصبح من الضروري التأكد من تعديل السجلات الخاصة بتلك الوحدة على الوجه السليم.
- ٥- ويمكن أيضاً استخدام مبدأ التناول من أعلى إلى أسفل كقاعدة مستمدة من التجربة العملية. وغالبا ما يمكن الاعتماد على أن يكون لدى منشئ المعاملة المعنية سجلات محاسبية موثوقة.
- ٦- في حالة تدفقات وأرصدة الأصول المالية والخصوم، يتوقع عادة أن يستطيع الدائن أن يمسك أكثر السجلات موثوقة. ففي حالة القروض، تملك الوحدة الدائنة عادة أوفى السجلات، ولكن مع التركيز مؤخراً على القيد السليم للديون، قد تكون الوحدة المدينة في بعض الظروف موثوقة بنفس القدر. أما في

٣٨ يعتمد النجاح في عملية التوحيد على ما يتحقق من دقة في تجهيز واشتقاق بيانات الحكومة العامة وبيانات الشركات العامة غير المالية، والذي سيجري تناوله في مذكرة منفصلة.

حالة الأوراق المالية، وخصوصا الأدوات لحاملها، فقد لا تتوفر المعلومات اللازمة للتوحيد إلا لدى الدائن. فعلى سبيل المثال، عندما تصدر الحكومة المركزية أوراقا مالية لحاملها، وتقتني بعضها شركات عامة، مثلا، فقد لا يكون لدى الحكومة المركزية معلومات مباشرة عن يحوز تلك الأوراق المالية، وخصوصا إذا تم اقتناؤها في الأسواق الثانوية. ولذلك، من الضروري الاعتماد على سجلات الشركات العامة الدائنة.

دال- توضيح عملية توحيد إحصاءات الشركات العامة غير المالية والقطاع العام غير المالي

يوضح الملحق الثاني أمثلة لعملية توحيد إحصاءات الشركات العامة غير المالية والقطاع العام غير المالي، على التوالي. وتشمل تلك الأمثلة بيان العمليات، وبيان مصادر واستخدامات النقد، والميزانية العمومية.

الملحق الأول:

منهج بديل لتوحيد بيانات معاملات الإيرادات والمصروفات في القطاع العام غير المالي

يوصي النص الأساسي لهذه المذكرة بإعداد إحصاءات الإيرادات والمصروفات للقطاع العام غير المالي الموحد.

وهناك منهج بديل يتمثل في **عدم إعداد إحصاءات الإيرادات والمصروفات للقطاع العام غير المالي الموحد**.^{٣٩}

وعند إعداد الإحصاءات للقطاع العام غير المالي، تُضمّ معاً إحصاءات الحكومة العامة وإحصاءات الشركات العامة غير المالية. ومع ذلك، يمكن طرح حجة مفادها أن الشركات العامة تختلف عن وحدات الحكومة العامة من حيث الأهداف والوظائف والسلوك في جانب واحد أساسي: وهو أن الشركات العامة تتدرج أساساً ضمن **المنتجين السوقيين** (أي أن نشاطها الأساسي يتمثل في توفير السلع والخدمات إلى السوق) وتقوم بتمويل أنشطتها الإنتاجية عن طريق تقاضي أسعار ذات دلالة اقتصادية (أي أسعار سوقية)، بينما تتدرج وحدات الحكومة العامة أساساً ضمن **المنتجين غير السوقيين** (أي تتقاضى أسعاراً غير سوقية أو توفر السلع والخدمات مجاناً) وتمول أنشطتها الإنتاجية عن طريق الضرائب أو التحويلات.

ولذلك، فإن ضم بيانات العمليات السوقية وغير السوقية عند قياس المعاملات التشغيلية^{٤٠} للقطاع العام غير المالي يثير مشكلات لا تنشأ عند قياس عمليات الحكومة وحدها أو قياس عمليات تجميع من الشركات العامة وحدها. وتنشأ هذه المشكلات عند اختيار الفئات التي تتوازي معانيها (وتكون ذات مدلول) لدى المنتجين السوقيين وغير السوقيين على السواء. ولكن لا تنشأ صعوبات مشابهة عند إعداد بيانات الميزانيات العمومية للمنتجين السوقيين وغير السوقيين.

ويمكن تلافى أهم الصعوبات التي تنشأ عند ضم إحصاءات العمليات ذات الطبيعة المختلفة في بيان عمليات **القطاع العام غير المالي**، وذلك عن طريق **عدم التركيز على بيانات الإيرادات والمصروفات الموحدة، ولكن على البنود**

٣٩ عند إعداد إحصاءات قطاع **الشركات** العامة غير المالية الفرعي الموحد، يظل إعداد بيانات معاملات الإيرادات والمصروفات لذلك القطاع الفرعي (وتوحيدها) أمراً لازماً وفق هذا المنهج البديل.

٤٠ في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١ يتم قيد بيانات المعاملات المعدة وفق أساس الاستحقاق في بيان العمليات، ويتم قيد بيانات التدفقات الأساسية المعدة وفق الأساس النقدي في بيان مصادر واستخدامات النقد.

الموازنة والمجملات التي يكون لها من أساسا معان متوازنة لدى الحكومة والشركات العامة التابعة لها. ولذلك، ينبغي أن ينصب التركيز على صافي/إجمالي رصيد التشغيل، وصافي اقتناء الأصول غير المالية، وصافي الإقراض/الإقتراض، وعمليات التمويل (أي صافي اقتناء الأصول المالية وصافي تحمل الخصوم). وفي بيان مصادر واستخدامات النقد، ينبغي أن ينصب التركيز على صافي تدفقات النقد الداخلة من أنشطة التشغيل (أي البند الموازن)، وصافي تدفقات النقد الخارجة من الاستثمارات في الأصول غير المالية، والفائض/العجز النقدي، وتفاصيل التدفقات النقدية الداخلة من أنشطة التمويل.

ومن ثم، ووفقاً للمنهج البديل، لا يعتبر العرض المدمج (أي الموحد) لبيانات الإيرادات والمصروفات للقطاع العام غير المالي مفيداً من الوجهة التحليلية - إذ ينبغي عرض هذه المجملات بشكل منفصل في كل من الحكومة العامة من ناحية والشركات العامة غير المالية من ناحية أخرى. ويمكن طرح الحجج التالية المعارضة لإعداد إحصاءات موحدة للإيرادات والمصروفات للقطاع العام غير المالي:

- سوف يكون لمعظم مكونات الإيرادات والمصروفات (إن لم يكن كلها) مدلول اقتصادي محدود من منظور القطاع العام غير المالي لأن هذا القطاع الفرعي التابع للقطاع العام، كما سلف ذكره، يشكل مزيجاً من المنتجين السوقيين وغير السوقيين.
- إذا كان المراد إعداد المجملات الموحدة للإيرادات والمصروفات للقطاع العام غير المالي، فيتعين حذف بيانات جميع معاملات الإيرادات والمصروفات بين الحكومة والشركات العامة التابعة لها من أجل تحاشي العد المزدوج ("التوحيد"). غير أن حذف بيانات معاملات كمشتريات الحكومة من السلع والخدمات من الشركات العامة قد لا يكون أمراً مرغوباً أو قد لا يكون ذا مدلول من الوجهة التحليلية - بل إنه في الواقع قد لا يكون ممكناً في الواقع العملي بسبب نقص تلك التفاصيل.
- لا تتحقق سوى قيمة محدودة عند الاقتصار على ضم النتائج الصافية لإيرادات ومصروفات الشركات العامة غير المالية مع إيرادات الحكومة (في حالة الفوائض) ومصروفاتها (في حالة العجزات)، حيث إن التدفقات الداخلة إلى الشركة والخارجة منها تكون مدرجة بالفعل ضمن بيانات الإيرادات الحكومية (كالأرباح الموزعة) والمصروفات الحكومية (كالإعانات).

ولذلك، ينبغي إعداد المجلات والموازن التالية وفق المنهج البديل (مقارنة بالوارد في الجدول ٤):

| بيان العمليات | قطاع الحكومة العامة | قطاع الشركات العامة غير المالية الفرعي | القطاع العام غير المالي الموحد |
|--|---------------------|---|-----------------------------------|
| الإيرادات | X | X | |
| المصروفات | X | X | |
| صافي/إجمالي رصيد التشغيل | X | X | X |
| صافي اقتناء الأصول غير المالية | X | X | X |
| صافي الإقراض/الإقراض | X | X | X |
| صافي اقتناء الأصول المالية | X | X | X |
| صافي تحمل الخصوم | X | X | X |
| بيان مصادر واستخدامات النقد | | | |
| الإيرادات النقدية من أنشطة التشغيل | X | X | |
| المدفوعات النقدية لأنشطة التشغيل | X | X | |
| صافي تدفقات النقد الداخلة من أنشطة التشغيل | X | X | X |
| صافي تدفقات النقد الخارجة من الاستثمارات في الأصول غير المالية | X | X | X |
| الفائض/العجز النقدي | X | X | X |
| صافي اقتناء الأصول المالية عدا النقد | X | X | X |
| صافي تحمل الخصوم | X | X | X |
| صافي تدفقات النقد الداخلة من أنشطة التمويل | X | X | X |
| صافي التغير في رصيد النقد | X | X | X |

X = ينبغي إعداد البيانات

▨ = ينبغي عدم إعداد البيانات

الملحق الثاني

توضيح عملية توحيد إحصاءات الشركات العامة غير المالية وتوحيد إحصاءات القطاع العام غير المالي

تتبع الأمثلة التالية المبادئ التوجيهية العملية الواردة في القسم رابعا- باء من هذه المذكرة. ولدواعي التبسيط، وضعت هذه الدراسة عدة افتراضات، بما في ذلك ما يلي:

- هناك فقط ثلاث شركات عامة غير مالية، وإحداها شبه شركة.

- لا توجد معاملات عينية أو معاملات محتسبة.

وتشمل الإحصاءات الحكومة العامة الموحدة وجميع الشركات العامة غير المالية الثلاثة التي تنتمي إلى البلد س. وقد تم إدراج بيانات المعاملات التي تتم مع الشركات العامة غير المالية على نحو يوضح أن تلك البيانات لم توحيد عند إعداد الإحصاءات الموحدة للشركات العامة غير المالية أو للقطاع العام غير المالي. ولدواعي التبسيط، حُذف من الجداول تصنيف مجموع الأصول المالية ومجموع الخصوم موزعا حسب الأداة (الكود *٣٢٠ والكود *٣٣٠ في الدليل).

الجدول ألف- ١: بيان العمليات - قطاع الشركات العامة غير المالية الفرعي الموحد

الجدول ألف- ٢: بيان العمليات - القطاع العام غير المالي الموحد

الجدول ألف- ٣: بيان مصادر واستخدامات النقد - قطاع الشركات العامة غير المالية الفرعي الموحد

الجدول ألف- ٤: بيان مصادر واستخدامات النقد - القطاع العام غير المالي الموحد

الجدول ألف- ٥: الميزانية العمومية - قطاع الشركات العامة غير المالية الفرعي الموحد

الجدول ألف- ٦: الميزانية العمومية - القطاع العام غير المالي الموحد

دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١ - مادة مصاحبة

الجدول ألف-١:

بيان العمليات

عن السنة المالية المنتهية
في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢

قطاع الشركات العامة غير المالية الفرعي الموحد

| قطاع الشركات العامة غير المالية الموحد | التوحيد | الشركات العامة غير المالية | | | |
|--|---------|----------------------------|------|------|------|
| | | ألف | باء | جيم | |
| | ٤ | ٣ | ٢ | ١ | |
| | ٢٩٠٠ | ٦٩ - | ٦١٠ | ٩٠٩ | ١٤٥٠ |
| الإيرادات | صفر | صفر | صفر | صفر | صفر |
| الضرائب | صفر | صفر | صفر | صفر | صفر |
| المساهمات الاجتماعية | صفر | صفر | صفر | صفر | صفر |
| المنح | صفر | صفر | صفر | صفر | صفر |
| الإيرادات الأخرى | ٢٩٠٠ | ٦٩ - | ٦١٠ | ٩٠٩ | ١٤٥٠ |
| دخل الملكية | ١٤١١ | ٥٩ - | ٧٠ | ١١٥ | ١٠٠ |
| الفائدة | ١٤١٢ | ٤١ | ٤٥ | ٦٥ | ٥٠ |
| الأرباح الموزعة | ١٤١٣ | ٥٩ - | ٢٥ | ٣٥ | ٤٠ |
| منه من الشركات العامة غير المالية | ١٤١٤ | صفر | ٢٩ | ٣٠ | صفر |
| منه من الشركات العامة المالية | ١٤١٥ | ٦ | ٦ | ٦ | صفر |
| المسحوبات من دخل أرباح الشركات | ١٤١٦ | صفر | صفر | صفر | صفر |
| دخل الملكية الذي يعزى إلى حملة وثائق التأمين | ١٤١٧ | صفر | صفر | صفر | صفر |
| الربيع | ١٤١٨ | ٢٥ | ١٥ | ١٥ | ١٠ |
| مبيعات السلع والخدمات | ١٤١٩ | ٢١٣٥ | ٤٣٥ | ٦٠٠ | ١١٠٠ |
| الغرامات والجزاءات والمصادرات | ١٤٢٠ | صفر | صفر | صفر | صفر |
| التحويلات الطوعية عدا المنح | ١٤٢١ | ٥٢٩ | ٩٥ | ١٩٤ | ٢٥٠ |
| جارية | ١٤٢٢ | ٤٥٤ | ٩٥ | ١١٩ | ٢٥٠ |
| منه من الحكومة العامة (إعانات) | ١٤٢٣ | ٤٢٤ | ٧٠ | ١٠٥ | ٢٥٠ |
| منه من الشركات العامة غير المالية | ١٤٢٤ | صفر | صفر | ١٠ | صفر |
| منه من الشركات العامة المالية | ١٤٢٥ | ٢٤ | ٢٤ | صفر | صفر |
| رأسمالية | ١٤٢٦ | ٧٥ | صفر | ٧٥ | صفر |
| منه من الحكومة العامة | ١٤٢٧ | ٧٥ | صفر | ٧٥ | صفر |
| إيرادات متنوعة وغير محددة | ١٤٢٨ | ١٠ | ١٠ | صفر | صفر |
| المصروفات | ١٤٢٩ | ٢٣٠٣ | ٤٧٢ | ٧٨٧ | ١١١٣ |
| تعويضات العاملين | ١٤٣٠ | ٦٨٨ | ١١٣ | ٢٢٥ | ٣٥٠ |
| استخدام السلع والخدمات | ١٤٣١ | ٨٧٥ | ٢٠٠ | ٢٧٥ | ٤٠٠ |
| استهلاك رأس المال الثابت | ١٤٣٢ | ٢٦٢ | ٥٤ | ٨٨ | ١٢٠ |
| الفائدة | ١٤٣٣ | ١٩٤ | ٤٧ | ٧٧ | ٧٠ |
| الإعانات | ١٤٣٤ | صفر | صفر | صفر | صفر |
| المنح | ١٤٣٥ | صفر | صفر | صفر | صفر |
| المنافع الاجتماعية | ١٤٣٦ | صفر | صفر | صفر | صفر |
| المصروفات الأخرى | ١٤٣٧ | ٢٨٤ | ٦٩ - | ٥٨ | ١٢٢ |
| مصروفات الملكية عدا الفائدة | ١٤٣٨ | ٢٧٢ | ٥٩ - | ٤٨ | ١١٠ |
| الأرباح الموزعة | ١٤٣٩ | ١٩١ | ٥٩ - | ١١٠ | ١٤٠ |
| منه إلى الحكومة العامة | ١٤٤٠ | ١٥٤ | صفر | ٥٤ | ١٠٠ |
| منه إلى الشركات العامة غير المالية | ١٤٤١ | صفر | صفر | ٣٠ | ٢٩ |
| منه إلى الشركات العامة المالية | ١٤٤٢ | ١ | صفر | ٥ | ٢ |
| المسحوبات من دخل أرباح الشركات | ١٤٤٣ | ٣٥ | صفر | صفر | صفر |
| منها من قبل الحكومة العامة | ١٤٤٤ | ٣٥ | صفر | صفر | صفر |
| مصروفات الملكية التي تعزى إلى حملة وثائق التأمين | ١٤٤٥ | صفر | صفر | صفر | صفر |
| الربيع | ١٤٤٦ | ٤٦ | صفر | ١٣ | ٣٢ |
| مصروفات أخرى متنوعة | ١٤٤٧ | ١٢ | ١٠ - | ١٢ | صفر |
| جارية | ١٤٤٨ | ١٢ | ١٠ - | ١٠ | صفر |
| منه إلى الشركات العامة غير المالية | ١٤٤٩ | صفر | ١٠ - | ١٠ | صفر |
| منه إلى الشركات العامة المالية | ١٤٥٠ | ١٢ | صفر | ١٢ | صفر |
| رأسمالية | ١٤٥١ | صفر | صفر | صفر | صفر |
| NOB صافي رصيد التشغيل | ١٤٥٢ | ٥٩٧ | ١٣٨ | ١٢٢ | ٣٣٧ |
| صافي اقتناء الأصول غير المالية | ١٤٥٣ | ١٩٤ | ٥٨ - | ١٣٥ | ١١٧ |
| صافي الإقراض/الإقتراض | ١٤٥٤ | ٤٠٣ | ١٩٦ | ١٣ - | ٢٢٠ |

الجدول ألف - ١

بيان العمليات

عن السنة المالية المنتهية
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

قطاع الشركات العامة غير المالية الفرعي الموحد (تتمة)

| قطاع الشركات العامة غير المالية الموحد | التوحيد | الشركات العامة غير المالية | | | ألف |
|--|---------|----------------------------|-----|------|-----------------------------------|
| | | جيم | باء | ألف | |
| ٤+٣+٢+١=٥ | ٤ | ٣ | ٢ | ١ | |
| ٧٧٥ | ١٦٤- | ٣٠٥ | ٣٦٧ | ٢٦٧ | ٣٢ صافي اقتناء الأصول المالية |
| ٧٧٥ | ١٦٤- | ٣٠٥ | ٣٦٧ | ٢٦٧ | ٣٢١ محلية |
| ٥٧٣ | صفر | ٢٥٢ | ٢١٠ | ١١١ | ٣٢١٢ العملة والودائع |
| ٣٣ | ٤١- | صفر | ٤١ | ٣٣ | ٣٢١٣ الأوراق المالية عدا الأسهم |
| ٣٣ | صفر | صفر | صفر | ٣٣ | منها الحكومة العامة |
| صفر | ٤١- | صفر | ٤١ | صفر | منها الشركات العامة غير المالية |
| ٥٤ | ١٦- | ٥١ | صفر | ١٩ | ٣٢١٤ القروض |
| صفر | ١٦- | ١٦ | صفر | صفر | منها الشركات العامة غير المالية |
| ٢٨ | صفر | ٢٨ | صفر | صفر | منها الشركات العامة المالية |
| ٤٤ | ١٠٧- | صفر | ٦٩ | ٨٢ | ٣٢١٥ الأسهم وحصص رأس المال الأخرى |
| صفر | ١٠٧- | صفر | ٣٨ | ٦٩ | منها الشركات العامة غير المالية |
| ٣٢ | صفر | صفر | ٢١ | ١١ | منها الشركات العامة المالية |
| صفر | صفر | صفر | صفر | صفر | ٣٢١٦ احتياطات التأمين الفنية |
| صفر | صفر | صفر | صفر | صفر | ٣٢١٧ المشتقات المالية |
| ٧١ | صفر | ٢ | ٤٧ | ٢٢ | ٣٢١٨ الحسابات الأخرى مستحقة القبض |
| صفر | صفر | صفر | صفر | صفر | ٣٢٢٢ أجنبية |
| صفر | صفر | صفر | صفر | صفر | ٣٢٢٢ العملة والودائع |
| صفر | صفر | صفر | صفر | صفر | ٣٢٢٣ الأوراق المالية عدا الأسهم |
| صفر | صفر | صفر | صفر | صفر | ٣٢٢٤ القروض |
| صفر | صفر | صفر | صفر | صفر | ٣٢٢٥ الأسهم وحصص رأس المال الأخرى |
| صفر | صفر | صفر | صفر | صفر | ٣٢٢٦ احتياطات التأمين الفنية |
| صفر | صفر | صفر | صفر | صفر | ٣٢٢٧ المشتقات المالية |
| صفر | صفر | صفر | صفر | صفر | ٣٢٢٨ الحسابات الأخرى مستحقة القبض |
| ٣٧٢ | ١٦٤- | ١٠٩ | ٣٨٠ | ٤٧ | ٣٣ صافي تحمل الخصوم |
| ٦٧٩ | ١٦٤- | ١٠٩ | ٣٢٤ | ٤١٠ | ٣٣١ محلية |
| صفر | صفر | صفر | صفر | صفر | ٣٣١٢ العملة والودائع |
| ٨٢ | ٤١- | صفر | صفر | ١٢٣ | ٣٣١٣ لأوراق المالية عدا الأسهم |
| صفر | ٤١- | صفر | صفر | ٤١ | منها الشركات العامة غير المالية |
| ٢٣٥ | ١٦- | ١٠١ | ٩٧ | ٥٣ | ٣٣١٤ القروض |
| ١٠٢ | صفر | ١١ | ٤٩ | ٣١ | منها الحكومة العامة |
| صفر | ١٦- | صفر | ١٦ | صفر | منها الشركات العامة غير المالية |
| ١ | صفر | صفر | ١ | صفر | منها الشركات العامة المالية |
| ٣٠٧ | ١٠٧- | صفر | ٢١٤ | ٢٠٠ | ٣٣١٥ أسهم وحصص رأس المال الأخرى |
| ١٩٨ | صفر | صفر | ٨٩ | ١٠٩ | منها الحكومة العامة |
| صفر | ١٠٧- | صفر | ٦٩ | ٣٨ | منها الشركات العامة غير المالية |
| ٦٤ | صفر | صفر | ٤٢ | ٢٢ | منها الشركات العامة المالية |
| صفر | صفر | صفر | صفر | صفر | ٣٣١٦ احتياطات التأمين الفنية |
| صفر | صفر | صفر | صفر | صفر | ٣٣١٧ المشتقات المالية |
| ٥٥ | صفر | ٨ | ١٣ | ٣٤ | ٣٣١٨ الحسابات الأخرى مستحقة الدفع |
| ٣٠٧- | صفر | صفر | ٥٦ | ٣٦٣- | ٣٣٢٢ أجنبية |
| صفر | صفر | صفر | صفر | صفر | ٣٣٢٢ العملة والودائع |
| صفر | صفر | صفر | صفر | صفر | ٣٣٢٣ الأوراق المالية عدا الأسهم |
| ٣٠٧- | صفر | صفر | ٥٦ | ٣٦٣- | ٣٣٢٤ القروض |
| صفر | صفر | صفر | صفر | صفر | ٣٣٢٥ الأسهم وحصص رأس المال الأخرى |
| صفر | صفر | صفر | صفر | صفر | ٣٣٢٦ احتياطات التأمين الفنية |
| صفر | صفر | صفر | صفر | صفر | ٣٣٢٧ المشتقات المالية |
| صفر | صفر | صفر | صفر | صفر | ٣٣٢٨ الحسابات الأخرى مستحقة الدفع |

دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١ - مادة مصاحبة

الجدول ألف- ٢

بيان العمليات

عن السنة المالية المنتهية في ٣١
ديسمبر ٢٠٠١

| القطاع العام غير المالي الموحد | التوحيد | قطاع الشركات العامة غير المالية الموحد (راجع الجدول ١- الف) | قطاع الحكومة العامة الموحد | القطاع العام غير المالي الموحد |
|-----------------------------------|---------|--|-------------------------------|---|
| ٩=٨+٧+٦ | ٨ | ٧ | ٦ | |
| ١٠٠٧٤ | ٦٩٠ - | ٢٩٠٠ | ٧٨٦٤ | ١ الإيرادات |
| ٤٧٠٥ | صفر | صفر | ٤٧٠٥ | ١١ الضرائب |
| ٤٦٧ | صفر | صفر | ٤٦٧ | ١٢ المساهمات الاجتماعية |
| ٧٢٠ | صفر | صفر | ٧٢٠ | ١٣ المنح |
| ٤١٨٢ | ٦٩٠ - | ٢٩٠٠ | ١٩٧٢ | ١٤ الإيرادات الأخرى |
| ٩٢٩ | ١٩٠ - | ٢٢٦ | ٨٩٢ | ١٤١ دخل الملكية |
| ٣٧٤ | صفر | ١٦٠ | ٢١٤ | ١٤١١ الفائدة |
| ٣٩٧ | ١٥٥ - | ٤١ | ٥١١ | ١٤١٢ الأرباح الموزعة |
| صفر | ١٥٥ - | صفر | ١٥٥ | منه من الشركات العامة غير المالية |
| ٢٩٦ | صفر | ٦ | ٢٩٠ | منه من الشركات العامة المالية |
| صفر | ٣٥ - | صفر | ٣٥ | ١٤١٣ المسحوبات من دخل أشياء الشركات |
| صفر | ٣٥ - | صفر | ٣٥ | منه من الشركات العامة غير المالية |
| صفر | صفر | صفر | صفر | ١٤١٤ دخل الملكية الذي يعزى إلى حملة وثائق التأمين |
| ١٥٨ | صفر | ٢٥ | ١٣٣ | ١٤١٥ الربيع |
| ٢٩٩٠ | صفر | ٢١٣٥ | ٨٥٥ | ١٤٢ مبيعات السلع والخدمات |
| ٦٣ | صفر | صفر | ٦٣ | ١٤٣ الغرامات والجزاءات والمصادرات |
| ٢٩ | ٥٠٠ - | ٥٢٩ | صفر | ١٤٤ التحويلات الطوعية عدا المنح |
| ٢٩ | ٤٢٥ - | ٤٥٤ | صفر | ١٤٤١ جارية |
| صفر | ٤٢٥ - | ٤٢٥ | صفر | منه من الحكومة العامة (إعانات) |
| صفر | صفر | صفر | صفر | منه من الشركات العامة غير المالية |
| ٢٥ | صفر | ٢٥ | صفر | منه من الشركات العامة المالية |
| صفر | ٧٥ - | ٧٥ | صفر | ١٤٤٢ رأسمالية |
| صفر | ٧٥ - | ٧٥ | صفر | منه من الحكومة العامة |
| ١٧١ | صفر | ١٠ | ١٦١ | ١٤٥ إيرادات متنوعة وغير محددة |
| ٩٧٧١ | ٦٩٠ - | ٢٣٠٣ | ٨١٥٨ | ٢ المصروفات |
| ٣٢٤٣ | صفر | ٦٨٨ | ٢٥٥٥ | ٢١ تعويضات العاملين |
| ٢٩٨١ | صفر | ٨٧٥ | ٢١٠٦ | ٢٢ استخدام السلع والخدمات |
| ٥٦٢ | صفر | ٢٦٢ | ٣٠٠ | ٢٣ استهلاك رأس المال الثابت |
| ١١٨٠ | صفر | ١٩٤ | ٩٨٦ | ٢٤ الفائدة |
| ٢١٨ | ٤٢٥ - | صفر | ٦٤٣ | ٢٥ الإعانات |
| صفر | ٤٢٥ - | صفر | ٤٢٥ | منها إلى الشركات العامة غير المالية |
| ٢١٨ | صفر | صفر | ٢١٨ | منها إلى الشركات العامة المالية |
| صفر | صفر | صفر | صفر | ٢٦ المنح |
| ١٣١٧ | صفر | صفر | ١٣١٧ | ٢٧ المنافع الاجتماعية |
| ٢٧٠ | ٢٦٥ - | ٢٨٤ | ٢٥١ | ٢٨ المصروفات الأخرى |
| ٨٢ | ١٩٠ - | ٢٧٢ | صفر | ٢٨١ مصروفات الملكية عدا الفائدة |
| ٣٦ | ١٥٥ - | ١٩١ | صفر | ٢٨١١ الأرباح الموزعة |
| صفر | ١٥٥ - | ١٥٥ | صفر | منها إلى الحكومة العامة |
| صفر | صفر | صفر | صفر | منها إلى الشركات العامة غير المالية |
| ٨ | صفر | ٨ | صفر | منها إلى الشركات العامة المالية |
| صفر | ٣٥ - | ٣٥ | صفر | ٢٨١٢ المسحوبات من دخل أشياء الشركات |
| صفر | ٣٥ - | ٣٥ | صفر | منها من قبل الحكومة العامة |
| صفر | صفر | صفر | صفر | ٢٨١٣ مصروفات الملكية التي تعزى إلى حملة وثائق التأمين |
| ٤٦ | صفر | ٤٦ | صفر | ٢٨١٤ الربيع |
| ١٨٨ | ٧٥ - | ١٢ | ٢٥١ | ٢٨٢ مصروفات أخرى متنوعة |
| ١٥٤ | صفر | ١٢ | ١٤٢ | ٢٨٢١ جارية |
| صفر | صفر | صفر | صفر | منها إلى الشركات العامة غير المالية |
| ١٢ | صفر | ١٢ | صفر | منها إلى الشركات العامة المالية |
| ٣٤ | ٧٥ - | صفر | ١٠٩ | ٢٨٢٢ رأسمالية |
| صفر | ٧٥ - | صفر | ٢٥ | منها إلى الشركات العامة غير المالية |
| صفر | صفر | صفر | ٣٥ | منها إلى الشركات العامة المالية |
| ٣٠٣ | صفر | ٥٩٧ | ٢٩٤ - | NOB صافي رصيد التشغيل |
| ٦٨٣ | صفر | ١٩٤ | ٤٨٩ | ٣١ صافي اقتناء الأصول غير المالية |
| ٣٨٠ - | صفر | ٤٠٣ | ٧٨٣ - | NLB صافي الإقراض/الإقتراض |

الجدول ألف - ٢

بيان العمليات

عن السنة المالية المنتهية في ٣١

ديسمبر ٢٠٢٢

القطاع العام غير المالي الموحد (تتمة)

| القطاع العام غير المالي الموحد | التوحيد | قطاع الشركات العامة غير المالية الموحد (راجع الجدول ١ - ألف) | قطاع الحكومة العامة الموحد | |
|--------------------------------|---------|--|----------------------------|--------------------------------------|
| ٨+٧+٦=٩ | ٨ | ٧ | ٦ | |
| ٣٦٢٠ | ٣٣٤- | ٧٧٥ | ٣١٧٩ | ٣٢ صافي اقتناء الأصول المالية |
| ٣٦٢٠ | ٣٣٤- | ٧٧٥ | ٣١٧٩ | ٣٢١ محلية |
| ٢٧٢٠ | صفر | ٥٧٣ | ٢١٤٧ | ٣٢١٢ العملة والودائع |
| صفر | ٣٣- | ٢٣ | صفر | ٣٢١٣ الأوراق المالية عدا الأسهم |
| صفر | ٣٣- | ٣٢ | صفر | منها الحكومة العامة |
| صفر | صفر | صفر | صفر | منها الشركات العامة غير المالية |
| ١٦٠ | ١٠٣- | ٥٤ | ٢٠٩ | ٣٢١٤ القروض |
| صفر | ١٠٣- | صفر | ١٠٣ | منها الشركات العامة غير المالية |
| ١٥ | صفر | ٢٨ | ٥١ | منها الشركات العامة المالية |
| ٢٢٩ | ١٩٨- | ٤٤ | ٣٨٢ | ٣٢١٥ الأسهم وحصص رأس المال الأخرى |
| صفر | ١٩٨- | صفر | ١٩٨ | منها الشركات العامة غير المالية |
| ١٥١ | صفر | ٣٢ | ١١٩ | منها الشركات العامة المالية |
| صفر | صفر | صفر | صفر | ٣٢١٦ احتياطات التأمين الفنية |
| صفر | صفر | صفر | صفر | ٣٢١٧ المشتقات المالية |
| ٥١١ | صفر | ٧١ | ٤٤٠ | ٣٢١٨ الحسابات الأخرى مستحقة القبض |
| صفر | صفر | صفر | صفر | ٣٢٢٢ أجنبية |
| صفر | صفر | صفر | صفر | ٣٢٢٢٢ العملة والودائع |
| صفر | صفر | صفر | صفر | ٣٢٢٢٣ لأوراق المالية عدا الأسهم |
| صفر | صفر | صفر | صفر | ٣٢٢٢٤ القروض |
| صفر | صفر | صفر | صفر | ٣٢٢٢٥ الأسهم وحصص رأس المال الأخرى |
| صفر | صفر | صفر | صفر | ٣٢٢٢٦ احتياطات التأمين الفنية |
| صفر | صفر | صفر | صفر | ٣٢٢٢٧ المشتقات المالية |
| صفر | صفر | صفر | صفر | ٣٢٢٨ الحسابات الأخرى مستحقة القبض |
| صفر | صفر | صفر | صفر | ٣٢٢٣ الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة |
| ٤٠٠٠ | ٣٣٤- | ٣٧٢ | ٣٩٦٢ | ٣٣ صافي تحمل الخصوم |
| ٢٧٧٠ | ٣٣٤- | ٦٧٩ | ٢٤٢٥ | ٣٣١ محلية |
| صفر | صفر | صفر | صفر | ٣٣١٢ العملة والودائع |
| ١٦٥٠ | ٣٣- | ٨٢ | ١٦٠١ | ٣٣١٣ الأوراق المالية عدا الأسهم |
| صفر | ٣٣- | صفر | ٣٢ | منها الشركات العامة غير المالية |
| ٥١ | صفر | صفر | ٥١ | منها الشركات العامة المالية |
| ٣٠٧ | ١٠٣- | ٢٣٥ | ١٧٥ | ٣٣١٤ القروض |
| صفر | ١٠٣- | ١٠٣ | صفر | منها الحكومة العامة |
| صفر | صفر | صفر | صفر | منها الشركات العامة غير المالية |
| ١ | صفر | ١ | صفر | منها الشركات العامة المالية |
| ١٠٩ | ١٩٨- | ٣٠٧ | صفر | ٣٣١٥ الأسهم وحصص رأس المال الأخرى |
| صفر | ١٩٨- | ١٩٨ | صفر | منها الحكومة العامة |
| صفر | صفر | صفر | صفر | منها الشركات العامة غير المالية |
| ٦٤ | صفر | ٦٤ | صفر | منها الشركات العامة المالية |
| صفر | صفر | صفر | صفر | ٣٣١٦ احتياطات التأمين الفنية |
| صفر | صفر | صفر | صفر | ٣٣١٧ المشتقات المالية |
| ٧٠٤ | صفر | ٥٥ | ٦٤٩ | ٣٣١٨ الحسابات الأخرى مستحقة الدفع |
| ١٢٣٠ | صفر | ٣٠٧- | ١٥٣٧ | ٣٣٢٢ أجنبية |
| صفر | صفر | صفر | صفر | ٣٣٢٢٢ العملة والودائع |
| صفر | صفر | صفر | صفر | ٣٣٢٢٣ الأوراق المالية عدا الأسهم |
| ١٢٣٠ | صفر | ٣٠٧- | ١٥٣٧ | ٣٣٢٢٤ القروض |
| صفر | صفر | صفر | صفر | ٣٣٢٢٥ الأسهم وحصص رأس المال الأخرى |
| صفر | صفر | صفر | صفر | ٣٣٢٢٦ احتياطات التأمين الفنية |
| صفر | صفر | صفر | صفر | ٣٣٢٢٧ المشتقات المالية |
| صفر | صفر | صفر | صفر | ٣٣٢٢٨ الحسابات الأخرى مستحقة الدفع |

دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١ - مادة مصاحبة

الجدول ألف- ٣

بيان مصادر واستخدامات النقد

عن السنة المالية المنتهية في
٣١ ديسمبر ٢٠٠٢

قطاع الشركات العامة غير المالية الفرعى الموحد

| قطاع الشركات العامة غير الموحد | التوحيد | الشركات العامة غير المالية | | | |
|--------------------------------|---------|----------------------------|-----|------|---|
| | | جيم | باء | ألف | |
| ٤+٣+٢+١=٥ | ٤ | ٣ | ٢ | ١ | |
| ٢٨٠١ | ٧٥- | ٥٩٢ | ٨٦٠ | ١٤٢٤ | ١ الإيرادات النقدية من أنشطة التشغيل |
| صفر | صفر | صفر | صفر | صفر | ١١ الضرائب |
| صفر | صفر | صفر | صفر | صفر | ١٢ المساهمات الاجتماعية |
| صفر | صفر | صفر | صفر | صفر | ١٣ المنح |
| ٢٨٠١ | ٧٥- | ٥٩٢ | ٨٦٠ | ١٤٢٤ | ١٤ المتحصلات الأخرى |
| ٢٠٣ | ٦٥- | ٥٤ | ١١٦ | ٩٨ | ١٤١ دخل الملكية |
| ١٣٧ | صفر | ٢٩ | ٦٢ | ٤٦ | ١٤١١ الفائدة |
| ٤١ | ٦٥- | ٢٥ | ٣٩ | ٤٢ | ١٤١٢ الأرباح الموزعة |
| صفر | ٦٥- | صفر | ٣٢ | ٣٢ | منه من الشركات العامة غير المالية |
| ٦ | صفر | صفر | ٦ | صفر | منه من الشركات العامة المالية |
| صفر | صفر | صفر | صفر | صفر | ١٤١٣ المسحوبات من دخل أرباح الشركات |
| صفر | صفر | صفر | صفر | صفر | ١٤١٤ دخل الملكية الذي يعزى إلى حملة وثائق التأمين |
| ٢٥ | صفر | صفر | ١٥ | ١٠ | ١٤١٥ الربيع |
| ٢١٣٥ | صفر | ٤٣٥ | ٦٠٠ | ١١٠٠ | ١٤٢ مبيعات السلع والخدمات |
| صفر | صفر | صفر | صفر | صفر | ١٤٣ الغرامات والجزاءات والمصادرات |
| ٤٥٣ | ١٠- | ٩٣ | ١٤٤ | ٢٢٦ | ١٤٤ التحويلات الطوعية عدا المنح |
| ٣٨٣ | ١٠- | ٩٣ | ٧٤ | ٢٢٦ | ١٤٤١ جارية |
| ٣٥٥ | صفر | ٦٨ | ٦٠ | ٢٢٦ | منها من الحكومة العامة (إعانات) |
| صفر | ١٠- | صفر | ١٠ | صفر | منها من الشركات العامة غير المالية |
| ٢٥ | صفر | ٢٥ | صفر | صفر | منها من الشركات العامة المالية |
| ٧٠ | صفر | صفر | ٧٠ | صفر | ١٤٤٢ رأسمالية |
| ٧٠ | صفر | صفر | ٧٠ | صفر | منها من الحكومة العامة |
| ١٠ | صفر | ١٠ | صفر | صفر | ١٤٥ إيرادات متنوعة وغير محددة |
| ١٨٨١ | ٧٥- | ٤١٢ | ٦٤١ | ٩٠٣ | ٢ المدفوعات النقدية لأنشطة التشغيل |
| ٦٦٢ | صفر | ١١٣ | ٢١٩ | ٣٣٠ | ٢١ تعويضات العاملين |
| ٧٨٩ | صفر | ٢٠٩ | ٢٣٠ | ٣٥٠ | ٢٢ مشتريات السلع والخدمات |
| ١٨١ | صفر | ٤٠ | ٧٧ | ٦٤ | ٢٤ الفائدة |
| صفر | صفر | صفر | صفر | صفر | ٢٥ الإعانات |
| صفر | صفر | صفر | صفر | صفر | ٢٦ المنح |
| صفر | صفر | صفر | صفر | صفر | ٢٧ المنافع الاجتماعية |
| ٢٤٩ | ٧٥- | ٥٠ | ١١٥ | ١٥٩ | ٢٨ المدفوعات الأخرى |
| ٢٣٥ | ٦٥- | ٤٠ | ١٠١ | ١٥٩ | ٢٨١ مصروفات الملكية عدا الفائدة |
| ١٦٢ | ٦٥- | صفر | ١٠١ | ١٢٦ | ٢٨١١ الأرباح الموزعة |
| ١٣٥ | صفر | صفر | ٥٢ | ٨٦ | منها إلى الحكومة العامة |
| صفر | ٦٥- | صفر | ٣٢ | ٣٢ | منها إلى الشركات العامة غير المالية |
| ٨ | صفر | صفر | ٥ | ٣ | منها إلى الشركات العامة المالية |
| ٢٧ | صفر | ٢٧ | صفر | صفر | ٢٨١٢ المسحوبات من دخل أرباح الشركات |
| ٢١ | صفر | ٢١ | صفر | صفر | منها من قبل الحكومة العامة |
| صفر | صفر | صفر | صفر | صفر | ٢٨١٣ مصروفات الملكية التي تعزى إلى حملة وثائق التأمين |
| ٤٦ | صفر | ١٣ | صفر | ٣٣ | ٢٨١٤ الربيع |
| ١٤ | ١٠- | ١٠ | ١٤ | صفر | ٢٨٢ مدفوعات أخرى متنوعة |
| ١٤ | ١٠- | ١٠ | ١٤ | صفر | ٢٨٢١ جارية |
| صفر | ١٠- | ١٠ | صفر | صفر | منها إلى الشركات العامة غير المالية |
| ١٥ | صفر | صفر | ١٥ | صفر | منها إلى الشركات العامة المالية |
| صفر | | | | | ٢٨٢٢ رأسمالية |
| ٩٢٠ | صفر | ١٨٠ | ٢١٩ | ٥٢١ | صافي تدفقات النقد الداخلة من أنشطة التشغيل |
| ٥٤٢ | صفر | ١٣- | ٢٦٨ | ٢٨٧ | ٣١ صافي تدفقات النقد الخارجة من الاستثمارات في الأصول غير المالية |
| ٣٧٨ | صفر | ١٩٣ | ٤٩- | ٢٣٤ | CSD الفائض/العجز النقدي |

الجدول ألف- ٣

بيان مصادر واستخدامات النقد

عن السنة المالية المنتهية في
٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

قطاع الشركات العامة غير المالية الفرعي الموحد (تتمة)

| قطاع الشركات العامة غير الموحدة | التوحيد | الشركات العامة غير المالية | | | |
|---------------------------------|---------|----------------------------|-----|-------|--|
| | | جيم | باء | ألف | |
| ٤+٣+٢+١=٥ | ٤ | ٣ | ٢ | ١ | |
| ١١١ | ١٦٢- | ٣٥ | ١٠٨ | ١٣٠ | ٣٢٢ صافي اقتناء الأصول المالية عدا النقدية |
| ١١١ | ١٦٢- | ٣٥ | ١٠٨ | ١٣٠ | ٣٢١ محلية |
| ٣٣ | ٣٩- | صفر | ٣٩ | ٣٣ | ٣٢١٣ الأوراق المالية عدا الأسهم |
| ٣٢ | صفر | صفر | صفر | ٣٢ | منها الحكومة العامة |
| صفر | ٣٩- | صفر | ٣٩ | صفر | منها الشركات العامة غير المالية |
| ٣٤ | ١٦- | ٣٥ | صفر | ١٥ | ٣٢١٤ القروض |
| صفر | ١٦- | ١٦ | صفر | صفر | منها الشركات العامة غير المالية |
| ١٢ | صفر | ١٢ | صفر | صفر | منها الشركات العامة المالية |
| ٤٤ | ١٠٧- | صفر | ٦٩ | ٨٢ | ٣٢١٥ الأسهم وحصص رأس المال الأخرى |
| صفر | ١٠٧- | صفر | ٣٨ | ٦٩ | منها الشركات العامة غير المالية |
| ٣٢ | صفر | صفر | ٢١ | ١١ | منها الشركات العامة المالية |
| صفر | صفر | صفر | صفر | صفر | ٣٢١٦ احتياطيات التأمين الفنية |
| صفر | صفر | صفر | صفر | صفر | ٣٢١٧ المشتقات المالية |
| صفر | صفر | صفر | صفر | صفر | ٣٢٢٢ أجنبية |
| صفر | صفر | صفر | صفر | صفر | ٣٢٢٣ الأوراق المالية عدا الأسهم |
| صفر | صفر | صفر | صفر | صفر | ٣٢٢٤ القروض |
| صفر | صفر | صفر | صفر | صفر | ٣٢٢٥ الأسهم وحصص رأس المال الأخرى |
| صفر | صفر | صفر | صفر | صفر | ٣٢٢٦ احتياطيات التأمين الفنية |
| صفر | صفر | صفر | صفر | صفر | ٣٢٢٧ المشتقات المالية |
| صفر | صفر | صفر | صفر | صفر | ٣٢٢ الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة |
| ٣٠٦ | ١٦٢- | ٩٤ | ٣٦٧ | ٧ | ٣٣ صافي تحمل الخصوم |
| ٦١٣ | ١٦٢- | ٩٤ | ٣١١ | ٣٧٠ | ٣٣١ محلية |
| صفر | صفر | صفر | صفر | صفر | ٣٣١٢ العملة والودائع |
| ٨٢ | ٣٩- | صفر | صفر | ١٢١ | ٣٣١٣ الأوراق المالية عدا الأسهم |
| صفر | ٣٩- | صفر | صفر | ٣٩ | منها الشركات العامة غير المالية |
| ٢٢٤ | ١٦- | ٩٤ | ٩٧ | ٤٩ | ٣٣١٤ القروض |
| ٩٦ | صفر | ١٠ | ٤٩ | ٣١ | منها الحكومة العامة |
| صفر | ١٦- | صفر | ١٦ | صفر | منها الشركات العامة غير المالية |
| ١ | صفر | صفر | ١ | صفر | منها الشركات العامة المالية |
| ٣٠٧ | ١٠٧- | صفر | ٢١٤ | ٢٠٠ | ٣٣١٥ الأسهم وحصص رأس المال الأخرى |
| ١٩٨ | صفر | صفر | ٨٩ | ١٠٩ | منها الحكومة العامة |
| صفر | ١٠٧- | صفر | ٦٩ | ٣٨ | منها الشركات العامة غير المالية |
| ٦٥ | صفر | صفر | ٤٢ | ٢١ | منها الشركات العامة المالية |
| صفر | صفر | صفر | صفر | صفر | ٣٣١٦ احتياطيات التأمين الفنية |
| صفر | صفر | صفر | صفر | صفر | ٣٣١٧ المشتقات المالية |
| ٣٠٧- | صفر | صفر | ٥٦ | ٣٦٣- | ٣٣٢ أجنبية |
| صفر | صفر | صفر | صفر | صفر | ٣٣٢٢ العملة والودائع |
| صفر | صفر | صفر | صفر | صفر | ٣٣٢٣ الأوراق المالية عدا الأسهم |
| ٣٠٧- | صفر | صفر | ٥٦ | ٣٦٣- | ٣٣٢٤ القروض |
| صفر | صفر | صفر | صفر | صفر | ٣٣٢٥ الأسهم وحصص رأس المال الأخرى |
| صفر | صفر | صفر | صفر | صفر | ٣٣٢٦ احتياطيات التأمين الفنية |
| صفر | صفر | صفر | صفر | صفر | ٣٣٢٧ المشتقات المالية |
| ١٩٥ | صفر | ٥٩ | ٢٥٩ | ١٢٣ - | NFA صافي تدفقات النقد الداخلة من أنشطة التمويل |
| ٥٧٣ | صفر | ٢٥٢ | ٢١٠ | ١١١ | NCB صافي التغير في رصيد النقد |

دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١ - مادة مصاحبة

الجدول ألف - ٤
بيان مصادر واستخدامات النقدعن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر
٢٠٠١

القطاع العام غير المالي الموحد

| القطاع العام غير المالي الموحد | التوحيد | قطاع الشركات العامة غير المالية الموحد (راجع الجدول ألف-٣) | قطاع الحكومة العامة الموحد | |
|--------------------------------|---------|--|----------------------------|---|
| ٨+٧+٦=٩ | ٨ | ٧ | ٦ | |
| ٩٦٢١ | ٥٩٠- | ٢٨٠١ | ٧٤١٠ | ١ صافي الإيرادات من أنشطة التشغيل |
| ٤٢٨٠ | صفر | صفر | ٤٢٨٠ | ١١ الضرائب |
| ٤٤٩ | صفر | صفر | ٤٤٩ | ١٢ المساهمات الاجتماعية |
| ٧٣١ | صفر | صفر | ٧٣١ | ١٣ المنح |
| ٤١٦١ | ٥٩٠- | ٢٨٠١ | ١٩٥٠ | ١٤ المتحصلات الأخرى |
| ٩١٨ | ١٦٦- | ٢٠٣ | ٨٨١ | ١٤١ دخل الملكية |
| ٣٣٧ | صفر | ١٣٧ | ٢٠٠ | ١٤١ الفائدة |
| ٤٢٣ | ١٣٩- | ٤١ | ٥٢١ | ١٤١٢ الأرباح الموزعة |
| صفر | ١٣٩- | صفر | ١٣٩ | منه من الشركات العامة غير المالية |
| ٢٩٦ | صفر | ٦ | ٢٩٠ | منه من الشركات العامة المالية |
| صفر | ٢٧- | صفر | ٢٧ | ١٤١٣ المسحوبات من دخل أرباح الشركات |
| صفر | ٢٧- | صفر | ٢١ | منه من الشركات العامة غير المالية |
| صفر | صفر | صفر | صفر | ١٤١٤ دخل الملكية الذي يعزى إلى حملة وثائق التأمين |
| ١٥٨ | صفر | ٢٥ | ١٣٣ | ١٤١٥ الربيع |
| ٢٩٩٠ | صفر | ٢١٣٥ | ٨٥٥ | ١٤٢ مبيعات السلع والخدمات |
| ٦٣ | صفر | صفر | ٦٣ | ١٤٣ الغرامات والجزاءات والمصادرات |
| ٢٩ | ٤٢٤- | ٤٥٣ | صفر | ١٤٤ التحويلات الطوعية عدا المنح |
| ٢٩ | ٣٥٤- | ٣٨٣ | صفر | ١٤٤١ جارية |
| صفر | ٣٥٤- | ٣٥٤ | صفر | منها من الحكومة العامة (إعانات) |
| صفر | صفر | صفر | صفر | منه من الشركات العامة غير المالية |
| ٢٥ | صفر | ٢٥ | صفر | منه من الشركات العامة المالية |
| صفر | ٧٠- | ٧٠ | صفر | ١٤٤٢ رأسمالية |
| صفر | ٧٠- | ٧٠ | صفر | منها من الحكومة العامة |
| ٨٧٢٧ | ٥٩٠- | ١٨٨١ | ٧٤٣٦ | ١٤٥ متحصلات متنوعة وغير محددة |
| ٢٨٨٩ | صفر | ٦٦٢ | ٢٢٢٧ | ٢ المدفوعات النقدية لأنشطة التشغيل |
| ٣٢٠٨ | صفر | ٧٨٩ | ٢٤١٩ | ٢١ تعويضات العاملين |
| ١٠٨١ | صفر | ١٨١ | ٩٠٠ | ٢٢ مشتريات السلع والخدمات |
| ٢١٠ | ٣٥٤- | صفر | ٥٦٤ | ٢٤ الفائدة |
| صفر | ٣٥٤- | صفر | ٢٥٤ | ٢٥ الإعانات |
| ٢١٠ | صفر | صفر | ٢١٠ | منها إلى الشركات العامة غير المالية |
| صفر | صفر | صفر | صفر | منها إلى الشركات العامة المالية |
| ١١١٧ | صفر | صفر | ١١١٧ | ٢٦ المنح |
| ٢٢٢ | ٢٣٦- | ٢٤٩ | ٢٠٩ | ٢٧ المنافع الاجتماعية |
| ٦٩ | ١٦٦- | ٢٣٥ | صفر | ٢٨ المدفوعات الأخرى |
| ٢٣ | ١٣٩- | ١٦٢ | صفر | ٢٨١ مصروفات الملكية عدا الفائدة |
| صفر | ١٣٩- | ١٣٩ | صفر | ٢٨١١ الأرباح الموزعة |
| صفر | صفر | صفر | صفر | منها إلى الحكومة العامة |
| صفر | صفر | صفر | صفر | منها إلى الشركات العامة غير المالية |
| ٨ | صفر | ٨ | صفر | منها إلى الشركات العامة المالية |
| صفر | ٢٧- | ٢٧ | صفر | ٢٨١٢ المسحوبات من دخل أرباح الشركات |
| صفر | ٢٧- | ٢١ | صفر | منها من قبل الحكومة العامة |
| صفر | صفر | صفر | صفر | ٢٨١٣ مصروفات ملكية تعزى إلى حملة وثائق التأمين |
| ٤٦ | صفر | ٤٦ | صفر | ٢٨١٤ الربيع |
| ١٥٣ | ٧٠- | ١٤ | ٢٠٩ | ٢٨٢ مدفوعات أخرى متنوعة |
| ١٢٣ | صفر | ١٤ | ١٠٩ | ٢٨٢١ جارية |
| صفر | صفر | صفر | صفر | منها إلى الشركات العامة غير المالية |
| ١٤ | صفر | ١٤ | صفر | منها إلى الشركات العامة المالية |
| ٣٠ | ٧٠- | صفر | ١٠٠ | ٢٨٢٢ رأسمالية |
| صفر | ٧٠- | صفر | ٧٠ | منها إلى الشركات العامة غير المالية |
| ٣٠ | صفر | صفر | ٣٠ | منها إلى الشركات العامة المالية |
| ٨٩٤ | صفر | ٩٢٠ | ٢٩ - | ٣٠ صافي تدفقات النقد الداخلة من أنشطة التشغيل |
| ١٠١٨ | 0 | ٥٤٢ | ٤٧٦ | ٣١ صافي تدفقات النقد الخارجة من الاستثمارات في الأصول غير المالية |
| ١٢٤ - | 0 | ٣٧٨ | ٥٠٢ - | CSD لغائض/العجز النقدي |

الجدول ألف - ٤

بيان مصادر واستخدامات النقد

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

القطاع العام غير المالي الموحد (تتمتة)

| القطاع العام غير المالي الموحد | التوحيد | قطاع الشركات العامة غير المالية الموحد (راجع الجدول ألف-٣) | قطاع الحكومة العامة الموحد | |
|--------------------------------|---------|---|----------------------------|--|
| ٨+٧+٦=٩ | ٨ | ٧ | ٦ | |
| ٣٦٢ | ٣٢٧- | ١١١ | ٥٧٨ | ٣٢٢ صافي اقتناء الأصول المالية عدا النقد |
| ٣٦٢ | ٣٢٧- | ١١١ | ٥٧٨ | ٣٢٢١ محلية |
| صفر | ٣٣- | ٣٣ | صفر | ٣٢١٣ الأوراق المالية عدا الأسهم |
| صفر | ٣٣- | ٣٣ | صفر | منها الحكومة العامة |
| صفر | صفر | صفر | صفر | منها الشركات العامة غير المالية |
| ١٣٣ | ٩٦- | ٣٤ | ١٩٥ | ٣٢٢٤ القروض |
| صفر | ٩٦- | صفر | ٩٦ | منها الشركات العامة غير المالية |
| ٦٩ | صفر | ١٢ | ٥١ | منها الشركات العامة المالية |
| ٢٢٩ | ١٩٨- | ٤٤ | ٣٨٢ | ٣٢١٥ الأسهم وحصص رأس المال الأخرى |
| صفر | ١٩٨- | صفر | ١٩٨ | منها الشركات العامة غير المالية |
| ١٥١ | صفر | ٣٢ | ١١٩ | منها الشركات العامة المالية |
| صفر | صفر | صفر | صفر | ٣٢١٦ احتياطات التأمين الفنية |
| صفر | صفر | صفر | صفر | ٣٢١٧ المشتقات الفنية |
| صفر | صفر | صفر | صفر | ٣٢٢٢ أجنبية |
| صفر | صفر | صفر | صفر | ٣٢٢٣ الأوراق المالية عدا الأسهم |
| صفر | صفر | صفر | صفر | ٣٢٢٤ القروض |
| صفر | صفر | صفر | صفر | ٣٢٢٥ الأسهم وحصص رأس المال الأخرى |
| صفر | صفر | صفر | صفر | ٣٢٢٦ احتياطات التأمين الفنية |
| صفر | صفر | صفر | صفر | ٣٢٢٧ المشتقات الفنية |
| صفر | صفر | صفر | صفر | ٣٢٣ الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة |
| ٣٢٠٦ | ٣٢٧- | ٣٠٦ | ٣٢٢٧ | ٣٣ صافي تحمل الخصوم |
| ٢٠١٧ | ٣٢٧- | ٦١٣ | ١٧٣١ | ٣٣١ محلية |
| صفر | صفر | صفر | صفر | ٣٣١٢ العملة والودائع |
| ١٦٠٥ | ٣٣- | ٨٢ | ١٥٥٦ | ٣٣١٣ الأوراق المالية عدا الأسهم |
| صفر | ٣٣- | صفر | ٣٣ | منها الشركات العامة غير المالية |
| ٥٢ | صفر | صفر | ٥٢ | منها الشركات العامة المالية |
| ٣٠٣ | ٩٦- | ٢٢٤ | ١٧٥ | ٣٣١٤ القروض |
| صفر | ٩٦- | ٩٦ | صفر | منها الحكومة العامة |
| صفر | صفر | صفر | صفر | منها الشركات العامة غير المالية |
| ١ | صفر | ٧ | صفر | منها الشركات العامة المالية |
| ١٠٩ | ١٩٨- | ٣٠٧ | صفر | ٣٣١٥ الأسهم وحصص رأس المال الأخرى |
| صفر | ١٩٨- | ١٩٨ | صفر | منها الحكومة العامة |
| صفر | صفر | صفر | صفر | منها الشركات العامة غير المالية |
| ٦٤ | صفر | ٦٤ | صفر | منها الشركات العامة المالية |
| صفر | صفر | صفر | صفر | ٣٣١٦ احتياطات التأمين الفنية |
| صفر | صفر | صفر | صفر | ٣٣١٧ المشتقات الفنية |
| ١١٨٩ | صفر | ٣٠٧- | ١٤٩٦ | ٣٣٢٢ أجنبية |
| صفر | صفر | صفر | صفر | ٣٣٢٣ العملة والودائع |
| صفر | صفر | صفر | صفر | ٣٣٢٤ الأوراق المالية عدا الأسهم |
| ١١٨٩ | صفر | ٣٠٧- | ١٤٩٦ | ٣٣٢٤ القروض |
| صفر | صفر | صفر | صفر | ٣٣٢٥ الأسهم وحصص رأس المال الأخرى |
| صفر | صفر | صفر | صفر | ٣٣٢٦ احتياطات التأمين الفنية |
| صفر | صفر | صفر | صفر | ٣٣٢٧ المشتقات الفنية |
| ٢٨٤٤ | صفر | ١٩٥ | ١٦٤٩ | NFA صافي تدفقات النقد الداخلة من أنشطة التمويل |
| ٢٧٢٠ | صفر | ٥٧٣ | ٢١٤٧ | NCB صافي التغير في الرصيد النقدي |

دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١ - مادة مصاحبة

الجدول ألف- ٥

الميزانية العمومية

قطاع الشركات العامة غير المالية الفرعي الموحد

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠١

| القطاع الموحد | التوحيد | الشركات العامة غير المالية | | | ٦ القيمة الصافية |
|---------------|---------|----------------------------|------|------|--------------------------------------|
| | | ألف | باء | جيم | |
| ٤+٣+٢+١=٥ | ٤ | ٣ | ٢ | ١ | |
| ٢٢٥٠ | صفر | ٥٢٦ | ٩٥٠ | ٧٧٤ | |
| ٤٧٣٨ | صفر | ٦٥٢ | ١٦٢٦ | ٢٤٦٠ | ٦١ الأصول غير المالية |
| ٣٧٠٨ | صفر | ٢٥٩ | ١٢٣٤ | ٢٢١٥ | ٦١١ الأصول الثابتة |
| ٢٠٣- | صفر | ٣٥- | ٢٤٢ | ٤١٠- | ٦١٢ المخزونات |
| ٧ | صفر | صفر | ٧ | صفر | ٦١٣ النفائس |
| ١٢٢٦ | صفر | ٨٢٤ | ١٤٣ | ٦٥٥ | ٦١٤ الأصول غير المنتجة |
| ٤٠٨٣ | ١٠٤٨- | ٩٥٤ | ١٨٤٣ | ٢٣٣٤ | ٦٢ الأصول المالية |
| ٤٠٨٣ | ١٠٤٨- | ٩٥٤ | ١٨٤٣ | ٢٣٣٤ | ٦٢١ محلية |
| ٢٣٦٢ | صفر | ٤٧٩ | ١٠٠٢ | ٨٨١ | ٦٢٢ العملة والودائع |
| ٣٥٤ | ٢٥٦- | صفر | ٢٥٦ | ٣٥٤ | ٦٢٢٣ الأوراق المالية عدا الأسهم |
| ٣٥٤ | صفر | صفر | صفر | ٣٥٤ | منها الحكومة العامة |
| صفر | ٢٥٦- | صفر | ٢٥٦ | صفر | منها الشركات العامة غير المالية |
| ٤٨٧ | ١٤٧- | ٤٤٤ | صفر | ١٩٠ | ٦٢٢٤ القروض |
| صفر | ١٤٧- | ١٤٧ | صفر | صفر | منها الشركات العامة غير المالية |
| ٢٣٤ | صفر | ٢٣٤ | صفر | صفر | منها الشركات العامة المالية |
| ٤٤٨ | ٦٤٥- | صفر | ٤٦٦ | ٦٢٧ | ٦٢٢٥ الأسهم وحصص رأس المال الأخرى |
| صفر | ٦٤٥- | صفر | ٢٣٥ | ٤١٠ | منها الشركات العامة غير المالية |
| ٣٨٦ | صفر | صفر | ١٩٩ | ١٨٦ | منها الشركات العامة المالية |
| صفر | صفر | صفر | صفر | صفر | ٦٢٢٦ احتياطيات التأمين الفنية |
| صفر | صفر | صفر | صفر | صفر | ٦٢٢٧ المشتقات الفنية |
| ٤٣٢ | صفر | ٣١ | ١١٩ | ٢٨٢ | ٦٢٢٨ الحسابات الأخرى مستحقة القبض |
| صفر | صفر | صفر | صفر | صفر | ٦٢٢٩ أجنبية |
| صفر | صفر | صفر | صفر | صفر | ٦٢٢٢ العملة والودائع |
| صفر | صفر | صفر | صفر | صفر | ٦٢٢٣ الأوراق المالية عدا الأسهم |
| صفر | صفر | صفر | صفر | صفر | ٦٢٢٤ القروض |
| صفر | صفر | صفر | صفر | صفر | ٦٢٢٥ الأسهم وحصص رأس المال الأخرى |
| صفر | صفر | صفر | صفر | صفر | ٦٢٢٦ احتياطيات التأمين الفنية |
| صفر | صفر | صفر | صفر | صفر | ٦٢٢٧ المشتقات الفنية |
| صفر | صفر | صفر | صفر | صفر | ٦٢٢٨ الحسابات الأخرى مستحقة القبض |
| صفر | صفر | صفر | صفر | صفر | ٦٢٢٩ الذهب النقدي وحقوق المحب الخاصة |
| ٦٥٧١ | ١٠٤٨- | ١٠٨٠ | ٢٥١٩ | ٤٠٢٠ | ٦٣ الخصوم |
| ٤٧٥١ | ١٠٤٨- | ١٠٨٠ | ٢٢٠٦ | ٢٥١٣ | ٦٣١ محلية |
| صفر | صفر | صفر | صفر | صفر | ٦٣١٢ العملة والودائع |
| ٤٨٣ | ٢٥٦- | صفر | صفر | ٧٣٩ | ٦٣١٣ الأوراق المالية عدا الأسهم |
| صفر | ٢٥٦- | صفر | صفر | ٢٥٦ | منها الشركات العامة المالية |
| ٢١٥٨ | ١٤٧- | ٩٢٥ | ٧٧٧ | ٦٠٣ | ٦٣١٤ القروض |
| ٩٨١ | صفر | ١٣٢ | ٤٠٤ | ٤٥٠ | منها الحكومة العامة |
| صفر | ١٤٧- | صفر | ١٤١ | صفر | منها الشركات العامة غير المالية |
| ٧٢ | صفر | صفر | ٧٢ | صفر | منها الشركات العامة المالية |
| ١٥٤٤ | ٦٤٥- | صفر | ١٢٤٣ | ٩٤٦ | ٦٣١٥ الأسهم وحصص رأس المال الأخرى |
| ١١٧٢ | صفر | صفر | ٦٢٠ | ٥٥٢ | منها الحكومة العامة |
| صفر | ٦٤٥- | صفر | ٤١٠ | ٢٣٥ | منها الشركات العامة غير المالية |
| ٣٢٩ | صفر | صفر | ٢٠٠ | ١٢٩ | منها الشركات العامة المالية |
| صفر | صفر | صفر | صفر | صفر | ٦٣١٦ احتياطيات التأمين الفنية |
| صفر | صفر | صفر | صفر | صفر | ٦٣١٧ المشتقات الفنية |
| ٥٦٦ | صفر | ١٥٥ | ١٨٦ | ٢٢٥ | ٦٣١٨ الحسابات الأخرى مستحقة الدفع |
| ١٨٢٠ | صفر | صفر | ٣١٣ | ١٥٠٧ | ٦٣٢ أجنبية |
| صفر | صفر | صفر | صفر | صفر | ٦٣٢٢ العملة والودائع |

| | | | | | | |
|------|-----|-----|-----|------|------------------------------|------|
| صفر | صفر | صفر | صفر | صفر | الأوراق المالية عدا الأسهم | ٦٣٢٣ |
| ١٨٢٠ | صفر | صفر | ٣١٣ | ١٥٠٧ | القروض | ٦٣٢٤ |
| صفر | صفر | صفر | صفر | صفر | الأسهم وحصص رأس المال الأخرى | ٦٣٢٥ |
| صفر | صفر | صفر | صفر | صفر | احتياطيات التأمين الفنية | ٦٣٢٦ |
| صفر | صفر | صفر | صفر | صفر | المشتقات الفنية | ٦٣٢٧ |
| صفر | صفر | صفر | صفر | صفر | الحسابات الأخرى مستحقة الدفع | ٦٣٢٨ |

دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١ - مادة مصاحبة

الجدول ألف - ٦: الميزانية العمومية - القطاع العام غير المالي الموحد
الميزانية العمومية
القطاع العام غير المالي الموحد

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠١

| رقم | قطاع الحكومة العامة الموحد | قطاع الشركات العامة غير المالية (راجع الجدول ألف-٥) | التوحيد | القطاع العام غير المالي الموحد |
|------|----------------------------|---|---------|--------------------------------|
| ٦ | ٧ | ٨ | ٩ | ١٠ |
| ٦ | ٣٨٠٣ | ٢٢٥٠ | صفر | ٦٠٥٣ |
| ٦١ | ١١٣٦٨ | ٤٧٣٨ | صفر | ١٦١٠٦ |
| ٦١١ | ٧٢٨٢ | ٣٧٠٨ | صفر | ١٠٩٩٠ |
| ٦١٢ | ١٤٣١ | ٢٠٣- | صفر | ١٢٢٨ |
| ٦١٣ | ٥٢ | ٧ | صفر | ٥٩ |
| ٦١٤ | ٢٦٠٣ | ١٢٢٦ | صفر | ٣٨٢٩ |
| ٦٢ | ٦٤٤٨ | ٤٠٨٣ | ٢٥١٣- | ٨٠١٨ |
| ٦٢١ | ٦٤٤٨ | ٤٠٨٣ | ٢٥١٣- | ٨٠١٨ |
| ٦٢١٢ | ١٤٦٦ | ١٣٦٢ | صفر | ٣٨٢٨ |
| ٦٢١٣ | صفر | ٣٥٤ | - | ٣٥٤ |
| | صفر | ٣٥٤ | صفر | ٣٥٤ |
| | صفر | صفر | صفر | صفر |
| ٦٢١٤ | ١٣٠٥ | ٤٨٧ | ٩٨٧- | ٨٠٥ |
| | ٦٨١ | صفر | ٩٨٧- | صفر |
| | ٣٠١ | ٢٣٤ | صفر | ٥٤١ |
| ٦٢١٥ | ٢٦٨٨ | ٤٤٨ | ١١٧٢- | ١٩٦٤ |
| | ١١٧٢ | صفر | ١١٧٢- | صفر |
| | ١٢٩٤ | ٣٨٢ | صفر | ١٢٧٦ |
| ٦٢١٦ | صفر | صفر | صفر | صفر |
| ٦٢١٧ | صفر | صفر | صفر | صفر |
| ٦٢١٨ | ٩٨٩ | ٤٣٢ | صفر | ١٤٢١ |
| ٦٢٢ | صفر | صفر | صفر | صفر |
| ٦٢٢٢ | صفر | صفر | صفر | صفر |
| ٦٢٢٣ | صفر | صفر | صفر | صفر |
| ٦٢٢٤ | صفر | صفر | صفر | صفر |
| ٦٢٢٥ | صفر | صفر | صفر | صفر |
| ٦٢٢٦ | صفر | صفر | صفر | صفر |
| ٦٢٢٧ | صفر | صفر | صفر | صفر |
| ٦٢٢٨ | صفر | صفر | صفر | صفر |
| ٦٢٣ | صفر | صفر | صفر | صفر |
| ٦٣ | ١٤٠١٣ | ٦٥٧١ | ٢٥١٣- | ١٨٠٧١ |
| ٦٣١ | ١٠٤٠٧ | ٤٧٥١ | ٢٥١٣- | ١٢٦٤٥ |
| ٦٣١٢ | صفر | صفر | صفر | صفر |
| ٦٣١٣ | ٥٩٩١ | ٤٨٣ | ٣٥٤- | ٦١٢٠ |
| | ٣٥٤ | صفر | ٣٥٤- | صفر |
| | ١٤٢ | صفر | صفر | ١٤٢ |
| ٦٣١٤ | ١٨٦٤ | ٢١٥٨ | ٩٨٧- | ٣٠٣٥ |
| | ٦٨١ | صفر | ٩٨٧- | صفر |
| | صفر | صفر | صفر | صفر |
| | صفر | ١٢ | صفر | ٧٢ |
| ٦٣١٥ | صفر | ١٥٤٤ | ١١٧٢- | ٣٧٢ |
| | صفر | ١١٧٢ | ١١٧٢- | صفر |
| | صفر | صفر | صفر | صفر |
| | صفر | ٣٢٩ | صفر | ٣٢٩ |
| ٦٣١٦ | صفر | صفر | صفر | صفر |
| ٦٣١٧ | صفر | صفر | صفر | صفر |
| ٦٣١٨ | ٢٥٥٢ | ٥٦٦ | صفر | ٣١١٨ |
| ٦٣٢ | ٣٦٠٦ | ١٨٢٠ | صفر | ٥٤٢٦ |
| ٦٣٢٢ | صفر | صفر | صفر | صفر |
| ٦٣٢٣ | صفر | صفر | صفر | صفر |
| ٦٣٢٤ | ٣٦٠٦ | ١٨٢٠ | صفر | ٥٤٢٦ |
| ٦٣٢٥ | صفر | صفر | صفر | صفر |
| ٦٣٢٦ | صفر | صفر | صفر | صفر |
| ٦٣٢٧ | صفر | صفر | صفر | صفر |
| ٦٣٢٨ | صفر | صفر | صفر | صفر |

